محمد نجيب بوطالب

الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر

دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

هذا الكتاب

في غمرة الثورات التي شهدتها المنطقة مع بداية عام ٢٠١١، برزت في عدة أقطار عربية أحداثٌ تحركها النزعة القبليّة، أثرت في الحراك السياسي، وفي طبيعة الصراعات القائمة بين الأنظمة السياسية والمجتمعات المنتفضة؛ وهو أمر يدفع الباحثين إلى إعادة النظر في رصيد التحليل الاجتماعي-السياسي على المستويين القُطري والعربي، بعدما أصبحت الظاهرة القبليّة وامتداداتها وتشكلاتها أو تمظهراتها السياسية الجديدة، تحتاج إلى المزيد من التحليل والفهم، في ظلّ الحضور الفاعل للبنى الحميمية في النسيج المجتمعي ومؤسساته.

تهدف هذه الدراسة إلى التعمق في الأبعاد السياسية للظاهرة القبليّة في المجتمعات العربية المعاصرة، وتحديداً في تونس وليبيا، بعد موجة الثورات الشعبية التي اجتاحت المنطقة، كما تهدف إلى الكشف عن الآليات المتحكمة في علاقة الدولة بالمجتمع، من حيث هذه الجوانب، التي ظلت خفيّة أو مجهولة لدى دارسي الظاهرة القبليّة وامتداداتها الجهوية.

محمد نجيب بوطالب

أستاذ علم الاجتماع في جامعة الملك سعود – الرياض، وفي كلية العلوم الإنسانية - جامعة تونس. تولى مهماتٍ مدير المعهد العالي للعلوم الإنسانية في جامعة المنار - تونس، كما عمل خبيرًا متفرغًا في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والمنظمة العالمية للتغذية. له عدد من المؤلفات والدراسات العلمية المنشورة حول المجتمعات المغاربية والعربية في قضايا الثقافة والتنمية والسياسة والاجتماع.

السعر: ٦ دولارات

ISBN 978-9953-0-2370-0

9 789953 023700



الظواهر القبليّة والجهوية في المجتمع العربي المعاصر

دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية

الظواهر القبليّة والجهوية في المجتمع العربي المعاصر

دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية

محمد نجيب بوطالب



الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

بوطالب، محمد نجيب

الظواهر القبليّة والجهوية في المجتمع العربي المعاصر: دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية/ محمد نجيب بوطالب.

١٩١ ص.؛ ٢٤ سم.

يشتمل على بيليوغرافية (ص. ١٦٩ ـ ١٧٥) وفهرس عام.

ISBN 978-9953-0-2370-0

١. المجتمعات القبلية ـ المغرب العربي ـ الجوانب السياسية. ٢. المجتمعات القبلية ـ البلدان العربية ـ الجوانب السياسية. ٣. المجتمعات القبلية ـ تونس ـ الجوانب السياسية. ٤. المجتمعات القبلية ـ ليبيا ـ الجوانب السياسية. أ. العنوان.

307.7720961

العنوان بالإنكليزية

The Tribal and Regional Phenomena in the Contemporary Arab Society

A Comparative Study of Tunisian and Libyan Revolutions

by Mohamed Najib BouTaleb

الناشر



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

شارع رقم: ٨٢٦ ـ منطقة ٦٦

المنطقة الدبلوماسية ـ الدفنة، ص. ب.: ١٠٢٧٧ ـ الدوحة ـ قطر

هاتف: ٤٤١٩٩٧٧٧ ـ ٠٠٩٧٤ فاكس: ٤٤٨٣١٦٥١ ـ ٠٠٩٧٤

الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى

بيروت، نيسان/أبريل ٢٠١٢

الإهـــــداء

إلى الحاجّة الشعلاء (التونسية) والحاجّة فاطمة (الليبية).. التقتا ذات ربيع من عام ٢٠١١ لتجدّدا صناعة التاريخ في تلال تطاوين، وترويا قصصًا من الصمار والزنتان.

المحتويات

القسم الثاني
الأبعاد السياسية للظاهرة القبليّة في ليبيا وتونس: التقارب والتباعد

القسم الثالث
القبليّة والجهوية بين الظهور والتخفّي

قائمة الجداول والأشكال

الجداول

الأشكال

المقدمة

ثمّة، على ما يبدو، عاملان أساسيان يمكن أن يمثّلا فرضيتين أساسيتين لدراسة أسباب عودة الاهتمام بالقبيلة والقبليّة، كبنية وكوعي ضاغطين، خلال العقدين الأخيرين محليًّا وعالميًا:

أولهما التحولات السياسية والاجتماعية التي عرفها العالم وانعكست على المنظومات المعرفية والأيديولوجية المحرِّكة لأنساق البحث السوسيولوجي والتاريخي بمناهجه وأدواته. وهذا ما يندرج في ما يُسمى «**نهاية الأيديولوجيات**» أو في ما نُسميه **سريان التحرر الفكري والبحثي والسياسي** في علاقة بنهاية الاستقطاب الثناني والحرب الباردة؛ وثانيهما احتلال الظواهر الإثنية والقبليّة والطائفية واجهة الصراعات المندلعة، والصدامات المتفجرة بعد كمونٍ وإخفاء، أو تعالٍ وتجاهل، كما يرتبط هذا العامل الثاني بما ظهر من توظيفات سياسية للبنى والعلاقات الحميمية لإدارة الصراعات الإقليمية والدولية وتغذيتها، تحت شعارات التحرر التي لم تكن تخلو من إثارة وإدارة.

أما بالنسبة إلى المنطقة العربية، فثمة بالفعل نوعٌ من التحرر المنهجي، في العودة إلى طرح الأسئلة المعرفية، حول هوية المجتمع السوسيولوجية، بعد لملمةٍ أو تجاهلٍ لا يسمح الظرف بذكر أسبابهما.

إن الثورات المتتالية التي عرفتها المنطقة العربية، ومشاريع الإصلاح السياسي والتنموي التي صحبتها، استطاعت ـ على ما يبدو ـ الدفع إلى إعادة النظر في رصيد التحليل السوسيو ـ سياسي على المستوى القطري والعربي. فلم يعد التقسيم الثنائي «حديث/ تقليدي» قادرًا على تحمُّل تعقيدات

التحوّلات وتنوع البنى، مثلما لم تعد الأحكام التي صاغها الجيل الأول من دارسي المنطقة، في الداخل والخارج، كافية للاطمئنان إلى تشخيص موضوعي للواقع المجتمعي ووجهاته.

وما يزيد الأمر إلحاحًا، أن الظاهرة القبليّة وامتداداتها وتشكلاتها أو تمظهراتها السياسية الجديدة، أصبحت تحتاج إلى المزيد من التحليل والفهم، في ظلِّ الحضور اللافت للبنى الحميمية في النسيج المجتمعي ومؤسساته.

يمكن التساؤل، مع المؤرخ التونسي مبروك الباهي، عن أسباب الكتابة في التاريخ الاجتماعي والسياسي للقبيلة في مجتمعات المغرب العربي في زمن العولمة الكاسحة والتحولات السريعة، ولا سيّما بعدما بهتت الدولة القطرية، وبعدما تراكَم كمّ كبير من المقاربات والبحوث في الإنسانيات، حول التاريخ المحلي وبناه الصغرى.

لكن متابعة الموضوع تُفضي إلى أن الحصيلة البحثية حول التاريخ المحلّي وحول الأرياف والتكوينات القبليّة لا تزال ضعيفة، على الرغم ممّا يبدو من غزارة البحث حول المنطقة، وبخاصة حول مجتمعات المغرب العربي؛ فثمة جهات لم يكتب تاريخها بعد، وثمة بالتالي تاريخ مَنسيٌّ وآخر كتب بطريقة غير موضوعية. وقد زادت الأوضاع السياسية المتدهورة في عرقلة تلك المهمات. وليس أدلّ على ذلك من أن القبيلة ظلت موضوعًا مُهابًا، لأسباب ذاتية وموضوعية، فضلًا عن المواقف المتحيّزة في التاريخ الرسمي وغير الرسمي ومنها النظرة الشائعة حول أنها كيان لا يقوم إلا على الرفض والمعارضة والانقلاب والعنف[1]. وثمة، في الواقع العربي الراهن، من الوقائع والدلائل ما يؤكد حضورًا لافتًا للبنية القبليّة، على الرغم من تفاوت هذا الحضور.

فالقبيلة، بوصفها مكونًا عميقًا في الثقافة الاجتماعية العربية، جعلت الأفراد والجماعات في عدة مواقع يتقبلون تأثيرها، ويتبنّون مفاهيمها

(١) مبروك الباهي، القبيلة في تونس في العهد الحديث (صفاقس: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ٢٠٠٥)، ص ٩.

وقيمها، وبخاصة حينما تكون البدائل في المؤسسات المدنية ضعيفة الفعل والتأثير. هناك ارتداد للفرد العربي إلى الكيانات التقليدية التي يرى أنها توفر له الحماية، وتحقق له الاستقرار، وتغذي وجوده المادي والمعنوي، إضافة إلى أن قيم العشيرة لا تزال حاضرة وراسخة في وجدان الفرد وممارسته، ولا تزال رافدًا شبه أساس في معاملاته، ولذلك يصفها غيرتز بالولاءات الوشائجية (Primordial Sentiments)[٢].

إن دراسة المثالين الليبي والتونسي لا تمثّل فقط استجابة لمحاولة الإسهام في ملء فراغ في الدراسات العلمية المقارنة في المنطقة فقط، بل تمثّل أيضًا محاولة للإجابة عن الأسئلة الملحَّة التي تطرح اليوم في الساحات العلمية والسياسية ولا تجد إجابات ضافية. فقد أسهمت في هذا الفراغ الدراسي، السياسات العشوائية والتوجهات القطرية الفجّة، التي انتهجتها الأنظمة المتحكمة في البلدين، على مدى نحو نصف قرن. وما الحصيلة الضئيلة من الدراسات المقارنة التي أنجزها أفراد اعتمدوا على جهودهم الخاصة، سوى دليلٍ على هذا التصحُّر. وقد زاد الطين بلة حساسية النظامين السابقين من التعرض للقضايا والمشكلات في جوهرها، فضلًا عن وضعهما الحواجز أمام الباحثين، في مجال البحث عن البيانات والمعلومات.

ولمقاربة موضوع القبليّة والجهوية، بوصفهما ظاهرتين عرفتهما المنطقة بأوجه مختلفة، خلال الثورتين الأخيرتين، كان من الضروري العودة إلى التاريخ الاجتماعي والسياسي، إلى جانب العمل على جمع البيانات، وتحليل الوقائع والظواهر، التي تميِّز المشهد الراهن. وإذا كانت العودة إلى التاريخ لا تمثّل عائقًا حقيقيًا في دراسة البنى التقليدية، فإن الواقع الراهن يكاد يفتقد دراسات ومقاربات لهذه البنى في تمظهراتها الحالية في المجتمعين التونسي والليبي، لذلك اعتُمد في هذه الدراسة على منهجية علمية تقوم على المراوحة بين النظري والتطبيقي.

---

(٢) عبد العزيز فالح الحيص، «القبيلة والديمقراطية، حالة العراق الملكي (١٩٢١ ـ ١٩٥٨)»، (دراسة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ١٢/٦/٢٠١١).

انطلقت فكرة تأليف هذا الكتاب، في بداياتها، بعد إسهام الباحث في عمل خيري تمثل بالمشاركة في الجهد الشعبي، الذي ظهر بالجنوب التونسي، خلال الشهور الخمسة الأولى من عام ٢٠١١، بعيد انطلاقة الثورة الليبية وقدوم الوافدين الليبيين بأعداد كبيرة إلى المنطقة. وقد انبثقت آنذاك من هذه الزيارات والأنشطة المدنية عدة ملاحظات، سرعان ما بدأت تتبلور في صورة هواجس وفرضيات بحثية عرضت على المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة. وبعد نشر الدراسة في صيغتها الأولى، في نحو خمسين صفحة، على موقع المركز، اقترح المركز تطوير الدراسة وتعميقها، بعد رغبة عدد كبير من متصفحي الموقع، الذين اطّلعوا على الدراسة، في فهم أبعاد الظاهرة القبليّة، ومعرفة أبعادها السياسية في المنطقة، ولا سيّما بعد التطورات التي شهدتها. هكذا، تمَّت توسعة الدراسة وتعميق فصولها، بعد إضافة ظاهرة الجهوية، التي أصبحت خصوصية مغاربية.

إشكالية البحث

في غمرة الثورات العربية التي اندلعت مع بداية عام ٢٠١١، برزت أحداث في عدة أقطار، تحركها النزعة القبليّة، التي أربكت المحللين وأثرت في الحراك السياسي، وفي طبيعة الصراعات القائمة بين الأنظمة السياسية وبين المجتمعات المنتفضة. لكنّ درجة حضور المُعطى القبلي تبقى متفاوتة بين مجتمع وآخر، بحسب طبيعة العلاقة التاريخية بين النظام والبنى الاجتماعية.

وعلى الرغم من هذا التفاوت، فإن بقايا البنى التقليدية، وبخاصة القبيلة، ظلّت تعرقل نشأة مكونات المجتمع المدني وتطورها وأداءها في هذه المجتمعات. ويُعد المثالان الليبي والتونسي - على الرغم من تجاورهما واختلاف مسارات الثورة فيهما - نموذجين معبِّرين عن ظاهرة «عودة القبيلة» إلى سطح الفعل السياسي والاجتماعي، في المنطقة العربية، فضلًا عن انتشار ظاهرة أخرى ذات علاقة بها، وهي الظاهرة الجهوية.

ففي ليبيا اتخذ التمرّد ضد النظام السياسي، والاصطفاف إلى جانب الثورة، ممثلة بالمجلس الوطني الانتقالي، أو ضدها، طابعًا جماعيًا حاول

فيه كل طرف، وبخاصة النظام، توظيف هذا المُعطى، في ضوء ما وُضعَ خلال اثنين وأربعين عامًا من مخططات وبرامج لرسم الخارطة القبليّة الليبية وفق مصالحه.

أمّا في تونس، فقد عرفت القبيلة تفكّكًا حقيقيًا في بنيتها الفاعلة، نظرًا إلى ما تعرضت له في سياق دراما التحديث. لكنها، في ظل التحرر السياسي والاجتماعي الراهن، احتفظت ببقايا من الإرث القبلي، بأبعادها النفسية والرمزية، ما أدّى إلى ظهور الكثير من التململ والتفجّرات الاجتماعية، في بعض الجهات، وبخاصة في الجهات التي لم يتعمق فيها الاندماج الحقيقي. وقد زاد في إمكان تفجُّر بؤر «الصراع العروشي» تدهور المناخ السياسي والاجتماعي، حتى إن المحللين فوجِئوا بأن النظام السياسي السابق والمنظمات المتفاعلة معه، كانت تتعامل مع بقايا هذه البنى التقليدية و«ممثليها»، على نحوٍ سرّي، لا يخلو من نزعة سياسية براغماتية، تبلغ في جوهرها حدّ التناقض مع الأيديولوجيا التي تطرحها، وهي أيديولوجيا الحداثة والتحديث.

إن دراسة الأبعاد السياسية للظاهرة القبليّة، في المجتمعات المغاربية، من خلال المثالين التونسي والليبي، تعني تحليل مستويات تأثير هذه البنية الاجتماعية، التي طبعت تاريخ المنطقة، عبر مراحله المختلفة؛ كما تسعى للتعرف إلى الأشكال الجديدة لعلاقات القبيلة بالدولة وبالمجتمع، ماديًّا ونفسيًا.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعمق في الأبعاد السياسية للظاهرة القبليّة، في المجتمعات العربية المعاصرة، بعد موجة الثورات الشعبية، التي اجتاحت المنطقة، وبدأت تطيح الأنظمة السياسية، التي تحكّمت، طوال عدة عقودٍ، في مسار الحياة السياسية. كما تهدف الى الكشف عن الآليات المتحكمة في علاقة الدولة بالمجتمع، من حيث هذه الجوانب، التي ظلت خفيةً أو مجهولة لدى دارسي الظاهرة القبليّة وامتداداتها الجهوية.

كما تسعى هذه الدراسة إلى تطبيق المنهج العلمي، وفق المقاربة

السوسيولوجية، على هذه المسألة التي همَّشها البحث، وتعالى عليها الدارسون، وبخاصة في أقطار المغرب العربي، معتبرين أن هذه المجتمعات قد عرفت تحوّلًا جذريًا، في اتجاه مجتمع المواطنة، الذي تهيمن عليه هويات جديدة يُفترض أنها حققت الاندماج الاجتماعي، وبالتالي السياسي.

إنّ في هذا التعالي والتجاهل ما يدعو إلى التنبيه إلى مخاطر اتجاهات التحليل المعمَّم، وأهمية مراجعة المصادرات والأحكام المستعجلة، التي تمّت في سياق غير موضوعي وغير متحرر. فذلك سيُسهم، إلى جانب عمليات أخرى، في جَلْو صورة تطور هذه المجتمعات، والكشف عن الميكانيزمات المؤثرة في هذا التطور. وتلك مقدمات ضرورية لدراسة سبل البناء الديمقراطي الجديد، في هذه المجتمعات، بعد تحقيق ثوراتها.

المنهج البحثي

تبدو ثنائية «**القطيعة والتواصل**» أداة منهجية ملائمة لدراسة الأبعاد السياسية للظواهر القبليّة، في المجتمعات العربية الراهنة، وفق المنهج الكيفي. فهي تتضمن إقرارًا بحصول تحولات حقيقية في بنية العلاقات الاجتماعية والسياسية؛ كما تتضمَّن، في الوقت نفسه، وعيًا بتواصل بعض العناصر المنتمية إلى حقل تاريخي قديم (تقليدي)، واستمرار تحكّمها في الواقع الراهن، بطريقة أو بأخرى. فما الذي يفسر الشحنة القبليّة المتمظهرة في خضم الأحداث والتوترات المرتبطة بالثورة هنا وهناك، وهي شحنة لا تزال تطبع عددًا من الممارسات الفردية والجماعية، على الرغم من ما يحصل من تغيير في بنية العقل والفعل السياسي والاجتماعي؟

ونظرًا لطبيعة الدراسة، ولحيزها الزمني، بخاصة، فإن صعوبة الحصول على مادة إحصائية كافية، هي التي دفعت إلى اعتماد المنهج الكيفي في هذه الدراسة؛ وكان يمكن أن تمدَّنا بتلك المادة الإحصائية المؤسساتُ المعنية، فيما لو كانت موجودة وتقوم بدورها، أو يمدُّنا بها البحث الميداني، عن طريق الاستمارة، وهو أمر غير ممكن في ظل الأحداث المتلاحقة.

وقد فرضت ذلك الاختيار أيضًا دراستُنا لمجتمع متحوِّل يعيش حراكًا حقيقيًا، وهو خاضع لتأثيرات سياسية واجتماعية واقتصادية متنوعة، كما فرضته طبيعة دراسة المواقف والتوجهات التي يصعب عدّها وإحصاؤها. إن الاهتمام بحركة المجموعات ومواقفها وتفاعلاتها هو ما دفع إلى إجراء مقابلات واعتماد مخبرين؛ فثمة ما يبرر الاعتمادَ، من الناحية العلمية، وفي مجتمعات محلية بسيطة، على الفاعلين من الوجهاء و«كبار القوم» و«الأشخاص المفاتيح» كما تسميهم الدراسات الميدانية الاستشارية، في علم الاجتماع الحديث. فهؤلاء كان لهم دور مهم في تسوية عددٍ من المشكلات والنزاعات في المناطق الحدودية بين ليبيا وتونس، في فترات التضامن وفي فترات التوتر، خلال الثورتين وبعدهما.

وقد استندنا، في حشد مادة البحث وتحليلها، الى عدة تقنيات وأدوات، أهمها الخبر الإعلامي والمواد المنشورة عبر شبكة الإنترنت، مع اعتماد الملاحظة الميدانية المرتبطة بمعايشة بعض الفاعلين من المثالين، في الجنوب التونسي، خلال فترة قدوم أعداد كبيرة من الليبيين إلى تونس. وقد استُخدم منهج تحليل مضمون المواد الإعلامية، في الصحافة والتلفزيون، والنصوص السياسية، مع إجراء مقارنات لبعض النماذج والأحداث، من دون إغفال العودة إلى النصوص التاريخية، التي ترتبط، على هذا النحو أو ذاك، بتفسير الظاهرة القبليّة وتأثيرها في المراحل الحديثة والمعاصرة؛ وكذلك، النصوص والدراسات التي أنجزت حول المنطقة، قبل الثورتين وبعدهما. كما اعتمدنا طريقة المحادثة الجماعية (Focus Group) خلال المقابلات والزيارات الميدانية للعائلات، في المناطق الحدودية، وفي الأسواق والمخيمات، وبخاصة لبعض الفاعلين الاجتماعيين المؤثرين. وتدعيما لذلك، قمنا بجمع المواد الإحصائية، فنظمناها وصنفنا ما نحتاج إليه منها، وأجرينا مقارنات عليها.

إن هذه المقاربة المنهجية الكيفية لن تأخذ مداها بمعزل عن دراسة الظاهرة القبليّة، وكذلك الظاهرة الجهوية، في سياق تاريخي واجتماعي وسياسي عربي، يتفاعل الجزء فيه مع الكل، ومع محيطه الإقليمي والدولي، الذي لا يفتأ يتأثر ويؤثر في هذا السياق.

ولا يفوتنا توجيه الشكر وتبليغ الفضل في انجاز هذه الدراسة إلى العاملين في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: الدكتور عزمي بشارة، والدكتور وجيه كوثراني، والدكتور سيّار الجميل، وسائر العاملين في المركز، على الجهد المبذول في تطوير الفكرة لتصبح كتابًا، وللحرص الشديد على الانجاز الجيد شكلًا ومضمونًا، في آجال معقولة. كما نشكر الدكتور صالح لوجلي والدكتور عمران القيب، الباحثين الجامعيين الليبيين المتألقين، على إفادتنا ببعض الأفكار والمعلومات والمناقشات.

محمد نجيب بوطالب

القسم الأول

الظاهرة القبليّة والواقع العربي والمغاربي

الفصل الأول

مقاربة مفاهيمية للقبيلة والقبليّة

أولًا: المقاربات النظرية لمجتمعات المغرب العربي

١ ـ المقاربة الخلدونية

تعتبر المقاربة الخلدونية من أهم المرجعيات التي اعتمدتها الأبحاث السوسيولوجية لتحليل وفهم مجتمعات المغرب العربي؛ فبسبب معرفة العلامة ابن خلدون الواسعة لواقع هذه المجتمعات وتاريخها، خلال المرحلة الوسيطة التي عايشها، ونظرًا لمتانة منهج المقاربة وطريقة التحليل، وفقَ مبادئ علم العمران البشري والاجتماع الإنساني، الذي وضع أسسَه وطرائقه، فإن منهجه لا يزال يمتلك مشروعية علمية لفهم بنى تلك المجتمعات الاجتماعية والسياسية وتحليلها. وتزداد هذه المشروعية جلاءً، في هذا البحث، بتميز ابن خلدون عن غيره من الدارسين الاجتماعيين، بالتخصص في دراسة بنية القبيلة في المنطقة، وعلاقتها بالنظم السياسية والدول التي تحكمت في هذه المجتمعات.

فالقبيلة لا تتحدد لدى ابن خلدون بكونها جماعة متفرعة عن جدّ أوّل بالضرورة، كما لا تتحدد فقط بما يجمع بين أعضائها من روابط الدم، على نحو ما قال بذلك الأنتروبولوجيون الكلاسيكيون لاحقًا. فالنسب، في معناه الضيّق، لا يعدو أن يكون معطئ وهميًا بفعل عمليات الاختلاط وعلاقات التجاور والتعايش، التي تصل تفاعلاتها الايجابية إلى حد الاندماج.

إن الإطار الحقيقي للقبيلة عنده هو النسب في معناه الواسع والرمزي[1]. والنسب لديه أنواع أهمها النسب العام والنسب الخاص، وكثيرًا ما تختلط أنساب القبائل بفعل الزمن والتموضع الاجتماعي والمكاني، فتحصل عمليات معقدة من التحالف والولاء والنعرة والاصطناع[2]. لذلك أكد ابن خلدون على دور المكان، أي الأرض، في تشكيل محاور التحام الجماعات القبليّة، بما يُذكي إحساس الأفراد بالانصهار، ضمن تلك الجماعات، ويعزز تلاحمها الداخلي أمام الخطر الخارجي، الذي يهدد وجودها.

كما أن علاقات القرابة والتحالف بين مكونات القبيلة الواحدة، على اختلاف أصول المنتمين إليها، وعلى الرغم من هيمنة عنصر من عناصرها، لا تنفي ظهور حالات من الصراع والتنافس على الموارد ومصادر العيش، وهو ما يضمن طابع الصراع والحركية الدائمين في المجتمع القبلي. وفي ذلك تلميح واضح إلى نفي ما وصف به دارسو القبيلة المغاربية خلال الحقبة الاستعمارية من جمود البناء الاجتماعي. وبعامّة، فإن في تحليلات المدرسة الخلدونية، التي بنى أسُسَها صاحب المقدمة، وحاول تطويرَها من بَعدِه تلاميذُه، أمثال محمد عابد الجابري وعلي أومليل وأبو يعرب المرزوقي وعلي عبد الواحد وافي وغيرهم؛ ما يدل على قدرة المفاهيم الخلدونية (العصبية ـ الولاء ـ الملك ـ الدولة ـ العمران البشري ـ الاجتماع الإنساني) على فهم بعض خصائص المجتمعات العربية المعاصرة بعامة، والمجتمعات المغاربية بخاصة، وتحديدًا في ما يتعلق بخاصية البنية الاجتماعية التي لا تزال تستند إلى التركيبة القبليّة، على الرغم من التحوّلات العميقة التي غيّرت من مكانة هذه البنى وأدوارها.

٢ ـ مقاربة المدرسة الاستعمارية

على الرغم من أن هذه المدرسة ارتبطت ـ تاريخيًا ـ بالمرحلة الاستعمارية، فإن صفة «الكولونيالية» تبدو أكثر دلالة على مجموع الأعمال الدراسية، التي أنجزت حول المنطقة المغاربية، خلال فترة الاستعمار

---

(١) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون (بيروت: دار الإحياء التراث العربي، [د. ت.])، ص ١٣٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٣١.

الفرنسي والإيطالي. وعلى الرغم من أن أعلام هذه المدرسة لا يندرجون بالضرورة ضمن التخصص السوسيولوجي، فإن معظم الدارسين يرون أن الممارسة الاجتماعية للبحث قد طغت على أعمالهم، بمن فيهم الضباط الباحثون، الذين خصَّهم جاك بيرك (Jacques Berque) بتسمية «نموذج الضابط ـ الباحث». كما تتميز هذه المدرسة بتأثرها بالمدرسة السوسيولوجية الفرنسية.

وقد عرف أتباع هذه المدرسة المطبقة على المنطقة باهتماماتهم الإثنولوجية وبالتاريخ الاجتماعي. وكان عبد الكبير الخطيبي[٣] قد أحصى نحو سبع وستين عنوانًا من هذه الأعمال السوسيولوجية، في المغرب وحده.

وكان بيرك[٤] قد أطلق على أبحاث هذه المدرسة تسمية «علم الاجتماع الشمال الإفريقي» مركزًا على أعمال كل من هانوطو ولاتورنو وغوتي وكارين وبيلسيي حول الجزائر، ومنتاني حول المغرب، كما تنبَّه إلى الأعمال التي أنجزها إداريون وعسكريون، خلال الحقبة الاستعمارية، في مراحلها الأولى، من مونوغرافيات وتقارير أنجزوها حول المناطق التي أداروها وتحكموا فيها وفق تجربة «مكاتب الشؤون الأهلية» أو «المكاتب العربية».

وعلى الرغم من أهمية إنتاج المونوغرافيات، التي سدَّت فراغًا بحثيًا كبيرًا، في مجال المناطق الداخلية وتحركات القبائل وانتفاضاتها، خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والنصف الأول من القرن العشرين، فإن معظم نقاد هذه المدرسة، بما في ذلك النقد الذاتي والداخلي، الذي وجَّهه بيرك، يعيبون عليها تحيُّزَها في تفسير الواقع الاجتماعي والديني والثقافي، مع إشارة واضحة إلى ضعف مرجعية الدارسين الفرنسيين في ما عنى تاريخ المنطقة.

فقد ركزت المدرسة الكولونيالية على موضوعات دون غيرها. ولم تكن بداياتها موضوعية، حينما ركَّزت على فرضية أن الاستعمار، الذي كان ـ في رأي منظِّريها الأوائل ـ «سيحمل رسالة تمدينية منقذة»، سيجد في

(٣) Abdelkebir Khatibi, *Bilan de la sociologie au Maroc*, publications de l'association pour la recherche en sciences humaines (Rabat: impr. de l'Agdal, [1968]), p. 5.

(٤) Jacques Berque, «Cent vingt cinq ans de sociologie Maghrébine» *Annales: Economies société et civilisations*, vol. 11, no. 3 (Juillet-Septembre 1956), p. 296.

المجموعات «البربرية» و«المستقرة» خير مساند لتدخله. لذلك كان التركيز في البداية على دراسة مجموعات «القبائل» و«الأوراس» و«المزاب» بالجزائر. وهكذا، ركزت السياسات الاستعمارية على القضايا الإثنية، وانخرط في ذلك علمها الاجتماعي الاستشاري. وكان أدوارد سعيد قد حلّل هذه الظاهرة تحليلًا ذكيًا حينما قال: «إن المستشرق (الباحث) كان يسير أمام العسكري يحمل مشعل المعرفة من أجل فهم أبناء البلد، وحتى تتم عملية الهيمنة بأقل التكلفة»[٥].

هذه الفرضية هي التي تفسر تركّز أعمال بيرك ومونتاني وغيرهما على المغرب، وبخاصة على «قبائله البربرية». كذلك، كان الشأن في تونس، مع أعمال لوبوف وبوفيي وماكار، ثم لويس لاحقًا، في دراساتهم لبعض المجموعات السكانية بالجنوب التونسي (مطماطة، بني خداش، الدويرات، شنني. . .). وعلى الرغم من ترجمة ابن خلدون، في ثلاثينيات القرن العشرين، على يد دي سلان (De Slane)، فإن فرصة تصحيح مسارات البحث وتعميق المرجعيات وتدقيق المفاهيم، لم تُثنِ معظمَ أتباع هذه المدرسة عن التوغل في الاعتماد على فرضياتهم وأطروحاتهم، ولم يرجعوا إلى ابن خلدون إلا بما يناسب تلك الأطروحات، وبخاصة ما يُظهِر التعارض بين السكان المستقرين والبدو المترحلين، الذين ظلوا يعدّونهم مجرد وافدين على المنطقة، وأنهم يعيشون على التمرد والعنف.

لقد أكد روبرت مونطاني[٦]، أحد أهم رواد هذه المدرسة التي ستنتقل بعض أطروحاتها إلى المدرسة الانقسامية لاحقًا، أكّد وجود تحالفات عشوائية مدمِّرة، يحكمها قانون (نظام) «اللف والصف» في المغرب الذي يقابله تقريبًا صف يوسف في تونس وصف شداد في ليبيا، حيث تتحول هذه الصفوف إلى «جمهوريات بربرية» معارضة للسلطة المركزية. وقد استخدم برتلون (Berthelon) هذه الصيغة في تصنيفه لقبيلة ورغمة بالجنوب الشرقي

---

(٥) ادوارد سعيد، الاستشراق: المعرفة، السلطة، الإنشاء، نقله الى العربية كمال أبو ديب (بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٨١).

(٦) Robert Montagne, *Les Berbères et le Makhzen dans le sud du Maroc* (Casablanca: Editions Afrique Orient, 1989).

التونسي، زاعمًا أنها تمتلك مواصفات الاستقلالية والوحدة الداخلية المميزة عن باقي الإيالة التونسية(٧).

أدّت هذه التحليلات المتسرّعة إلى ظهور خليط من المعطيات والأفكار المتناقضة، مثل الترويج لفكرة التعارض التاريخي بين السكان عربًا وبربرًا، وبين المستقرين وغير المستقرين، وبين الإسلام (الشريعة) والعادات (الأعراف)، وبين «بلاد المخزن» و«بلاد السيبة»، وبالتالي بين المدينة والريف.

ويكاد جاك بيرك ينفرد بموقف نقدي لأطروحة التعارض بين العرف والشرع من جهة أولى، وبين المستقرين وغير المستقرين من جهة ثانية، حيث رأى أن هذه الثنائيات تختزل واقعًا اجتماعيًا معقدًا وثريًا يجعل من النمذجة مهمّةً شديدة الصعوبة. كما رأى بيرك أن حالات التناقض التي ارتهنت لها بعض التحليلات ليست دليلًا على عدم انسجام المجتمعات وعلى فقدان الهوية، لأن «طابع اللاتجانس والتقطّع إنما هو رمز للأصالة»(٨).

أدّى الخلط بين الواقع الاجتماعي والاقتصادي وبين الإسقاطات الأيديولوجية، لدى أتباع المدرسة الكولونيالية وامتداداتها اللاحقة، إلى تضخيم خصوصيات المجتمعات المحلية بالجنوب التونسي. ينطبق ذلك أيضًا على الغرب الليبي، وهو ما جعل أولئك الاتباع يحسبون ظواهر **«القصور»** و**«الجسور»** و**«مؤسسة الميعاد»**(٩) خاصيات مؤسسية واقتصادية وعمرانية

---

(٧) Dr. Bertholon, «Etude géographique et économique sur la province de l'Arad,» *Revue tunisienne*, no. 1 (1894), p. 170.

وهو ذو توجه أيديولوجي استعماري لا غبار عليه، حينما يقول: «لقد ارتكبنا خطأ تجاه هذه المنطقة، هو الخطأ نفسه المرتكب سابقاً تجاه منطقة القبائل؛ فقد وجدنا بين قابس وليبيا نوعاً من دويلة بربرية شبه مستقلة، وكان من مصلحتنا أن نحافظ على تميزها واستقلاليتها؛ وبدلًا من ذلك، فقد اعتبرناها داخلة تحت نفوذ الباي، وبفضلنا نحن تُعرَّب الآن هذه المنطقة وتتوحد مع الإيالة توحدًا لا يعارضه إلا تدخلنا عبر مبدأ فرق تسد».

(٨) Jacques Berque, «Problèmes initiaux de la sociologie juridique en Afrique du Nord,» *Studia Islamica*, no. 1 (1953), p. 147.

(٩) القصر: ظاهرة معمارية انتشرت في جنوب بلاد المغرب، وهي عبارة عن بيوت في طوابق تستعمل للخزن، ويكون القصر عادة على شكل دائري يتخذ شكل القلعة. وقد اتخذت عملية تشييد =

مميزة لسكان تلك المناطق، تجعل منها مناطق مختلفة عن المناطق المجاورة لها. فقد حاول عدد من الكتاب، وما زالوا يحاولون، إيجاد مبررات لتحقيق انقسامات في المجتمعات المغاربية على هذه الأسس. وهذا ما نجد صداه اليوم في محاولات تغذية النزعة الاستقلالية البربرية، في بعض الأقطار، ولا سيّما في المغرب والجزائر. وليست ليبيا وتونس بمنأى من هذه المحاولات. وعلى أية حال، فإن القوى السياسية والمدنية الجديدة، التي تحررت بعد الثورات، تبدو قادرة أكثر من غيرها، على فهم ما تُخفيه هذه الإشكالية، وعلى التعامل مع نزعة ومطالب الإحياء الثقافي الأمازيغي برصانة واقتدار؛ وذلك، بالتعامل مع هذا المكوّن الثقافي بوصفه عنصر إغناء وإثراء للتركيبات الوطنية وليس بوصفه عنصر انقسام وتفتيت وصراع.

٣ ـ مقاربة المدرسة الانقسامية

جاءت المدرسة الانقسامية، وتُسمّى «التجزيئية» (Segmentarism)، بحافز أنجلو ـ سكسوني لتتخطى النزعة الكولونيالية ومدرستها، من خلال عدة عوامل وإجراءات، أهمها:

ـ محاولة تجاوز المنطلقات الأيديولوجية الفجة، التي تخبطت فيها المدرسة الكولونيالية.

ـ اختلاف سياقات الدراسة والبحث في هذه المدرسة، فضلًا عن اختلاف منطلقات الباحثين التي طغى عليها المبحث الأنتروبولوجي الاجتماعي والسياسي.

= القصور في البداية (في العصر الوسيط) أمكنة مرتفعة على الهضاب لدوافع أمنية، وتمتلك كلّ قبيلة قصرها.

ـ الجسر: حاجز ترابي ـ صخري يتخذه فلّاحو أقصى الجنوب التونسي وسكان الجهة الغربية الليبية، وبخاصة سكان الجبل، في مجاري الأودية والشعاب لجمع مياه السيلان حيث تقام فلاحة الأشجار.

ـ الميعاد: هو المجلس القبلي الذي يتكون من شيخ الشرطية الذي يشرف على تنظيم فرسان القبيلة للقيام بوظيفة الدفاع، وشيخ العرفية الذي يشْرف، بمعية أعيان القوم، على قضايا الحياة اليومية ويتخذ القرارات التي تخص المجموعة كالانتجاع والحرابة والقيام بالأعمال الجماعية. كما يشرف على تطبيق الأعراف المحلية ويشرّع إجراءات العلاقة مع ممثلي السلطات المركزية والجهوية.

ـ اعتمادها وقدرتها على صنع نماذج نظرية وأدوات منهجية ومنظومات مفاهيمية تتجاوز النزعة الاختبارية الضيّقة، التي طغت على السوسيولوجيا الكولونيالية وتركيزها على جمع المعطيات[10].

ـ ممارستها إغراءً وجاذبية كبيرين على عدد كبير من الباحثين العرب والأجانب، ولا سيّما العاملين منهم على مجالات المجتمع الريفي والقروي والقبلي[11].

ويُعَدُّ التحليل البنيوي الوظيفي أحد المرتكزات النظرية والمنهجية للمدرسة الانقسامية، مع توجُّه ومَيْلٍ خاص لفرز الظواهر والأحداث واعتماد التصنيفات وفق بناء نماذج نظرية. لذا، ركّزت هذه المدرسة على العلاقات والبنى القبليّة، وعدّتها خصوصية اجتماعية مغاربية؛ لكنها أعطت المسألة الثقافية الدينية والمسالة السياسية مكانة خاصة في التحليل. وهذا ما تؤكده دراسة أحد أشهر أعلامها، وهو إرنست غلنر (Ernest Gellner)، لـ «صلحاء الأطلس»[12]؛ وقد أكّد في دراسته هذه على دور الأولياء في المصالحة وتحقيق الأمن في المناطق القبليّة المغربية التي يضعف فيها دور الدولة المخزنية (المركزية).

تُعد أعمال إيفنز برتشارد (E. Prichard) حول قبيلة «النوير» السودانية، ثم حول الحركة السنوسية بليبيا (١٩٤٩)[13]، من النماذج التطبيقية الأولى

---

(١٠) المختار الهراس، «التحليل الانقسامي للبنيات الاجتماعية في المغرب العربي: حصيلة نقدية،» في: محمد عزت حجازي [وآخرون]، **نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٧، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ٢٦٥.

(١١) عبد الله حمودي، «الانقسامية والتراتب الاجتماعي والسلطة السياسية والقداسة: ملاحظات حول أطروحات كيلنر،» في: ليليا بنسالم [وآخرون]، **الأنتروبولوجيا والتاريخ: حالة المغرب العربي**، ترجمة عبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق، سلسلة المعرفة التاريخية (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ١٩٨٨)، ص ٦٠.

(١٢) Ernest Gellner, «Système tribal et changement social en Afrique du Nord,» *Annales marocaines de sociologie*, no. 2 (1969), p. 4.

(١٣) Edward Evans-Pritchard, *Les Nuer: Description des modes de vie et des institutions politiques d'un peuple nilote*, trad. de l'anglais par Louis Evrard; préf. de Louis Dumont, Bibliothèque des sciences humaines (Paris: Gallimard, 1968).

للمدرسة الانقسامية؛ حيث عُدّ تلميذ رادكليف براون أوَّلَ من عاين أمثلةَ المجتمعات المغاربية والإفريقية، ميدانيًا، وفق المنهج التجزيئي.

رأى الانقساميون أن للقبائل العربية الخصائص نفسها، وهو ما يميز المجتمعات الانقسامية؛ فالبنية القبليّة تقوم على هرميّة متدرّجة حسب الحجم والقوة، وهي تنظيمات يشخّصها الانقساميون في دوائر متفاوتة الأحجام أو في أشجار متكاثرة الفروع. ويقوم التوازن المجتمعي في المجتمعات القبليّة على مبدأ الانصهار والانشطار الذي تظهر حالته الأولى إبّانَ حالات الخطر وفقدان الأمن، فيسود التضامن والتوحّد لمواجهة التهديدات الخارجية، وتظهر حالته الثانية أثناء السلم وحينها يدبّ الصراع بين الفروع القبليّة والقسمات أو الفروع المتجاورة.

ولتفسير هذه الأوضاع، يستدلُّ أعلام المدرسة الانقسامية بالمثل العربي القائل «**أنا ضد أخي، أنا وأخي ضد أبناء عمي، أنا وأخي وأبناء عمي على الغريب**».

كما تفنَّن أتباع الانقسامية في استعمال مفهوم الديمقراطية وتطبيقه على القبائل، وبخاصة على المجموعات «البربرية»، حتى إنهم رأوا أن الديمقراطية خصوصية ملازمة لها. والحال، أن هنالك تشابهًا كبيرًا بين القبائل المغاربية المستقرة وغير المستقرة، في أساليب إدارة شأنها العام وفي اتخاذ قراراتها. وعلى أية حال، لم تستطع الانقسامية التخلص من مثل هذه التعميمات والإسقاطات غير البريئة.

إن أهم الظواهر التي ركز عليها أتباع هذه المدرسة هي الهامشية من جهة أولى، والانقسامية من جهة ثانية؛ فالهامشية خصوصية سياسية تدفعهم إلى الحديث عن كيانٍ مُوازٍ أو مواجهٍ للكيان المركزي (الدولة). أما خاصية الانقسامية فتقوم على مبدأ انشطار المجموعات القبليّة وانصهارها مع غياب للتراتب الاجتماعي، وبروز بعض الفاعلين، كالأولياء والأعيان (الزعامات)، للقيام بدور تحقيق التوازنات.

وقد استطاعت المدرسة الانقسامية لاحقًا تحقيق خطوات ملحوظة في مجال الأنتروبولوجيا السياسية التأويلية، حينما استخدم وتربري

(Waterbury)[١٤] المقاربة الانقسامية بمنهجية فيبرية (ماكس فيبر) في بحث آليات تحكُّم السلطة الوراثية في العلاقة بالوضع السياسي الحديث بالمغرب الأقصى، وذلك بالاستناد إلى دراسة علاقات النسب والزبونية والتحالف، وتأثيرها في مكانة الزعماء السياسيين. ويكاد الأمر ينطبق على دراسات كل من مور وغيرتز ولوفو وريفي وغيرهم حول النخب والحراك السياسي والثقافي.

وهكذا، وعلى الرغم من أهمية ما أنجزته هذه المدرسة في عمليات جمع المعطيات وتبويبها وتصنيفها حول مجتمعات المنطقة، فإن النقد الموجَّه لها، ولا سيّما نقد الباحثين المغاربة، أمثال العروي والخطيبي وحمودي والهراس، كان في مستوى ما قامت به؛ فقد رأى الخطيبي أن هذه النظرية استطاعت أن تقدم بعض الإضافات في مستوى معرفة المراتب الاجتماعية في المرحلة ما قبل الاستعمارية، شأنها في ذلك شأن علم العمران الخلدوني، وشأن المدرسة الماركسية. لكنَّ عيبها يكمن في تجاهلها تاريخَ التطور الحقيقي لمجتمعات المغرب العربي[١٥]؛ وهذا ما أشار إليه الأنتروبولوجي التونسي منذر كيلاني، حينما رأى أن الأنتروبولوجيا التاريخية قادرة على تجاوز أزمة الانقسامية، لأنها قادرة من جهة أولى، على تحقيق التمفصل بين البنى الاجتماعية وبين التاريخ، ولأنها، من جهة ثانية[١٦]، تتحاشى في دراستها عزل المجتمعات عن سياقها الاجتماعي والتاريخي. وهذا ما نخشى اليومَ من امتداده في بعض التحليلات السياسية الغربية، وبعض تأثيراتها المحلية التابعة، حينما تبالغ في تقديم صورة سوداوية عن هيمنة القبيلة في المجتمع الليبي، فتنسى سياقات ظهورها، ولا تلتفت إلى الأدوار الاجتماعية والتاريخية الإيجابية التي يؤديها هذا البناء الاجتماعي، وهو دورٌ آخِذٌ، ولا ريب، في الانحلال.

---

(١٤) John Waterbury: *Le Commandeur des croyants: La Monarchie marocaine et son élite*, traduit et adapté de l'anglais par Catherine Aubin, Pays d'outre-mer. 1e série. études d'outre-mer; 11 (Paris: Presses universitaires de France, 1975), et *The Commander of the Faithful: The Moroccan Political Elite: A Study in Segmented Politics*, Nature of Human Society Series (London: Weidenfeld and Nicolson, 1970).

(١٥) عبد الكبير الخطيبي، «المراتب الاجتماعية بالمغرب قبل الاستعمار،» **المجلة المغربية للاقتصاد والاجتماع**، العدد ٢ (١٩٧٥)، ص ١٩٢.

(١٦) Mondher Kilani, *La Construction de la mémoire: Le Lignage et la sainteté dans l'oasis d'El Ksar*, religions en perspective; 5 (Genève: Labor et Fides, 1992), p. 242.

ثانيًا: مقاربة مفاهيمية للقبيلة والقبليّة

١ ـ أبعاد مفهوم القبيلة ودلالاته

من خلال متابعتنا لمختلف التعريفات المتعلّقة بمفهوم القبيلة ومشتقاته، يمكننا التعرّف إلى خلفيات استخدام هذا المفهوم ومنطلقاته وسياقاته؛ إذ يفسّر لنا ذلك أسبابَ تعدُّد المعنى وتنوُّع الدلالة.

ومن المعروف أن للعرب تراثًا قبليًا تاريخيًا عريقًا جعلهم يتميزون بإضفاء معاني ودلالات على هذا المصطلح الذي لم يغِب عن أرضهم ولا عن تاريخهم. فقد استطاعت هذه الوحدة الاجتماعية الشهيرة، بصِغَرها وكِبَرها، بحضورها واختفائها، متأثرة بمجموع التحولات، التي عرفتها الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، استطاعت أن تصحب كل مراحل تاريخ المنطقة، وتميزت بحضورها الفاعل في معظم المناطق.

وقد أفرد اللغويون والدارسون المختصون لمصطلح «القبيلة» مصنفات وأبوابًا ومحاور فصَّلوا فيها القول وأبانوا عن اختلافاتها ومعانيها. فابن منظور في **لسان العرب** يؤكد أن «ابن الكلبي يرى أن الشعب أكبر من القبيلة ثم القبيلة ثم العمارة ثم البطن ثم الفخذ. واشتقَّ الزجّاج القبائل من قبائل الشجرة أي أغصانها، ويقال قبائل من الطير أي أصناف وكل صنف منها قبيلة»[١٧]. يدلّ التعريف هنا دلالة واضحة على أن القبيلة تقوم على التجمع والتدرج في آن واحد، كما يقوم التجمع على وجود نَسب مشترك للمجموعة المتجاورة. وهذا ما استندت إليه الموسوعة العربية في اعتبارها القبيلة «مجموعة من الناس يتكلمون لهجة واحدة ويسكنون إقليمًا واحدًا مشتركًا يعتبرونه ملكًا خاصًا بهم»[١٨] وقد عرف جواد علي القبيلة بأنها جماعة من الناس ينتمون، حقيقةً أو وهمًا، إلى أصل مشترك ويشعرون بانتسابهم إلى أب أو جدّ أعلى[١٩].

---

(١٧) أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور، **لسان العرب** (بيروت: دار صادر، ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦)، مج ١١، ص ٥٤١.

(١٨) **الموسوعة العربية الميسرة**، باشراف محمد شفيق غربال، مج ٢ (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٨٧).

(١٩) جواد علي، **المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٨ ـ ١٩٧٢)، ج ٤ (١٩٧٠)، ص ٣١٣.

ويرتبط التعريف العربي للقبيلة عادة بعلم الأنساب الذي اشتهروا به، لذلك فقد حصروا انقساماتها في بناء تدرّجي تنازلي:

الجذم ـ الجمهور ـ الشعب ـ القبيلة ـ العمارة ـ البطن ـ الفخذ ـ العشيرة ـ الفصيلة ـ الرهط[٢٠]. وتوجد تسميات أخرى في بعض المناطق العربية مثل «الحمولة» في فلسطين و«بني» في جنوب الجزيرة العربية و«شق» في البحرين أو «جب» و«آل» في لبنان وسوريا، و«ربع» و«ديرة» في الأردن. وتشير الدراسات الأنتروبولوجية إلى أن القبيلة تُقيم انتماءها إلى جد مشترك يميّزها عن مجموعات أخرى مماثلة لها ويفصلها عنها، بحيث تكون العلاقات بين الطرفين علاقات تعارض وتنافس وصراع[٢١]. لكن جاك بيرك يميز بين الجد الحقيقي والجد الأسطوري، فالكثير من القبائل في المغرب العربي تصنع لنفسها جدًا وهميًا تشارك في ترسيخ بنائه الذاكرةُ الجماعية والرواية الشفهية. ومعلوم أن ذلك يندرج، من الناحية السيكولوجية والثقافية، في إطار الرغبة في أثبات الذات وتحقيق المكانة الاجتماعية، حتى إن بعض عمليات الانتساب إلى جد وأصل محدد يناقض حقائق التاريخ.

أما حجم الوحدات القبليّة العربية ومكانتها، فقد كان يتوقف على مدى التلاحم أو الانقسام في المجتمع، إذ توجد مجموعة مصطلحات مثل «**التجمع القبلي**» و«**الحلف القبلي**» و«التلاحم القبلي»[٢٢]. ونظرًا إلى تأثر الدراسات الأنتروبولوجية الغربية بالنموذج القبلي الإفريقي الذي درسته، فإن تعريف مفهوم القبيلة، في علم الاجتماع والأنتروبولوجيا، في القواميس المختصة، مال إلى المطابقة بين مفهومين مختلفين، هما: **القبيلة والإثنية**. لذلك ينفي التعريف المعجمي لعلم الاجتماع بُعد القرابة[٢٣]، ويعرّف بيشلر

(٢٠) أبو عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه، **العقد الفريد**، ج ٣ (القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥٢)، ص ٣٣٥.

(٢١) محمد عابد الجابري، **العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته**، نقد العقل العربي؛ ٣ (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٠)، ص ٨٣.

(٢٢) Joseph Chelhod, «Kabila,» dans: *Encyclopédie de l'Islam*, établie avec le concours des principaux orientalistes par un comite de redaction compose de H.A.R. Gibb [et al.]; sous le patronage de l'Union Academique Internationale, 12 vols., nouvelle ed. (Leiden: Brill, 1960-2007), Tome IV: *Iran-Kha* (1978).

(٢٣) دنكن ميتشيل، **معجم علم الاجتماع**، ترجمة إحسان محمد الحسن، ط ٢ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٦)، ص ٢٤٧.

(Beachler) القبيلة بأنها: شكل انقسامي للتنظيم الاجتماعي يتكون من أقسام قاعدية يمثل كل منها أسرة ممتدة في عمق ثلاثة أو أربعة أجيال، وكل قسم قاعدي يلتحم تلقائيًا مع قسم آخر، كلما شعر بتهديد أو خطر. وشيئًا فشيئًا يمكن أن نجد القبيلة بأسرها، أو مجموعة القبائل، في مجموعة وقتية لمواجهة عدو خارجي.

وإذا كان بلّير (M. Bellaire) يركّز في إبرازه لخصائص القبيلة العربية على كونها وحدات منعزلة ومنفصلة بعضها عن بعض، مستفيضًا في وصف مظاهر العنف والمواجهات الحادة بين المجموعات القبليّة المتجاورة، فإن روبرت مونتاني (R. Montagne) سعى إلى فهم طبيعة الآليات المعتمَدة في الحفاظ على التوازنات الاجتماعية، فكان ذلك من أهم ما حُسِب له من تحليلات دقيقة ورصينة؛ فالقبيلة عنده، ومن خلال كتابه **البربر والمخزن في جنوب المغرب**[٢٤] لا تتحدد بانتمائها إلى جد مشترك فحسب، بل تتحدد أيضًا في وحدة التسمية والمجال، وفق تقاليد وأعراف موحدة، بما يؤدي إلى تمحور أطرافها حول سوق أسبوعية، أو ضريح ولي، أو بما يجمع بين فرقها من عداء للقبيلة المجاورة.

وهكذا، فإن مونتاني هو بين قلَّةٍ بحثوا عن مواطن القوة والضعف في النظام القبلي. وهذا ما دفع جاك بيرك، في دراسته لقبيلة «سكساوة»، إلى اعتماد منطلقات مونتاني في افتراضاته لدراسة قبائل الأطلس الكبير[٢٥].

هكذا، فالقبيلة ظاهرة اجتماعية ضاربة في أعماق التاريخ العربي، مشرقًا ومغربًا. وقد خضعت البنية القبليّة لعدد من التغيرات، إذ تلقّى الشعور القبلي عددًا من الصدمات نتيجة التحولات التي فرضتها الحياة العصرية، وبخاصة مع نشأة الدولة العصرية وتغير أسس الانتماء ونشأة المدن وتحديد المجالات الجغرافية وضبطها.

لكن تلك التحولات لم تمنع استمرار وجود القبائل في المنطقة،

---

(٢٤) Montagne, *Les Berbères et le Makhzen dans le sud du Maroc.*

(٢٥) Jacques Berque, *Structures sociales du Haut-Atlas*, sociologie d'aujourd'hui, 2ème éd. revue et augmentée (Paris: Presses universitaires de France, 1978).

منسجمةً مع المتغيرات الجديدة ومتلائمة معها أحيانًا، ومتمردة عليها أو مناهضة للهويات الاجتماعية الوافدة، أحيانًا أخرى. فقد حافظت القبيلة في المنطقة على خصائص الحرية والاستقلالية والتضامن الداخلي؛ واندمج الوعي القبلي بالوعي الوطني ولم يعد مناقضًا له في معظم الأحيان؛ كما تحولت البنية القبليّة في أغلب الأقطار إلى مجرّد روابط اجتماعية تحافظ على إعادة إنتاج القيم الاجتماعية، وتساند الأفراد وتدعمهم، في حال عجز المؤسسات الحديثة الناشئة.

واستحالت الرابطة القبليّة، في كثير من الأقطار التي مسّها التحضّر في أعماقها، وشدّتها الحياة المدنية والوطنية في علاقاتها، إلى مجرد رابطة نفسية وثقافية تُحيل إلى حميميات الانتماء المناطقي ووشائج الجذور الأسرية.

وبعد توطُّد أركان الدولة الوطنية وانتشار الولاء لها، لم يَعد الولاء القبلي في جملته عامل تهديد لهذه الدول؛ يدلّ على ذلك إقبال الأفراد والجماعات القبليّة، مشرقًا ومغربًا، على استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة وإنشاء مواقع لقبائلهم على شبكة الإنترنت للتعريف بها وبأنسابها وفروعها ومواقعها الجغرافية، والبحث عن فروعها الممتدة في أرجاء الوطن العربي، وللدعوة إلى عقد مؤتمرات تجمع تحركاتها وتوحد مواقفها تجاه القضايا التي تواجهها في بلدانها[٢٦].

أما من الناحية السياسية فللقبيلة ـ بوصفها تنظيمًا سياسيًا مغلقًا ساد في مراحل ما قبل الاستقلال ـ سمات مؤثرة في الأفراد والجماعات يمكن تلخيصها في العناصر التالية:

ـ ولاء الأفراد إلى القبيلة بموازاة ولائهم إلى الدولة، غير أن هذا الولاء قد يتغير كلما حصلت الأزمات وأبرمت الاتفاقات والمصالحات، وهو أمر يتفاوت من بلد إلى آخر.

ـ انصياع أفراد القبيلة للتراتب السياسي الداخلي وفق الأعراف ونظم التحالف الداخلي والخارجي.

---

(٢٦) سمير العبدلي، ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن: دراسة ميدانية، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٦٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧)، ص ٦٠.

- تفرض القبيلة على الدولة (بكل أنواعها) احترامًا من خلال تبجيل شيوخها وزعمائها وإجراء اتصالات معهم. لكن ذلك يتخذ شكلًا رسميًا وآخر غير رسمي وخفي، بحسب طبيعة الدولة وتركيبة المجتمع.

- تتوقف المكانة السياسية للقبيلة على مدى قدرتها على فرض عصبيتها داخل القبيلة وفي محيطها، وعلى مدى انضباط أفرادها وجماعاتها والتزامهم بها.

- قيام السلطة السياسية الداخلية على هيكل منظم (المجلس القبلي، الميعاد...)

- بساطة العمليات السياسية كالانتخاب والتوكيل والتحكيم.

يُعَد محمد عابد الجابري من أهم المفكرين العرب المعاصرين الذين حاولوا قراءة الواقع والفكر السياسي العربيين، في ضوء المفاهيم الخلدونية[٢٧]؛ فهو يرى أن العصبية هي مفتاح حلّ المشكلات التي يطرحها التاريخ العربي الإسلامي، حتى عهد ابن خلدون.

تكمن قيمة آراء العلامة ابن خلدون، في نظر الجابري، في جملة الإشكاليات التي طرحتها نظريته في العصبية والدولة والعلاقة القائمة بينهما، حيث تُسهم هذه النظرية في فهم تحولات المجتمعات العربية خلال الفترات الوسيطة والحديثة والمعاصرة، من مجتمع البداوة إلى مجتمع التحضر والمدنية والاستقرار.

من العناصر التي تميِّز الجابري في بلورتها وفهمها، أن العصبية تحولت على مرّ التاريخ وفي عدد من الأقطار العربية، إلى مجرد رابطة سيكولوجية اجتماعية تعتمدها الجماعات لتحقيق مطالبها وفرض ذاتها في حالات العجز التي تصحب عمل الدولة. وقد رأى برهان غليون أن هذه الفرضية المبنية على ضعف العصبية الكلاسيكية، تجد تفسيرها في انتفاء عمليات الولاء للقبيلة والتعصب لها، في عدد من الأقطار العربية، مُخلِيَةً مكانها لولاءات

---

(٢٧) محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الاسلامي، ط ٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤)، ص ١٧٧.

أخرى (كالطائفية والجهوية وغيرها...) غدت بدورها أقوى من العصبية الحزبية، أو المصلحة الوطنية[٢٨].

كما أن المفاهيم الخلدونية قد تفيدنا في دراسة وتفسير بعض أنماط الصراع التي تشهدها منطقتنا اليوم، وبخاصة حينما تتخذ طابعًا قبليًا أو عشائريًا. ذلك أن هذه النعرات المتفجرة، هنا وهناك، بجلاء تارةً، وبزئبقية تارةً أخرى، ولا سيّما في المناطق الحدودية، التي حافظت على بعض هوياتها التقليدية، تدفعنا إلى الرجوع إلى تصنيفات القبائل عند العلامة ابن خلدون، الذي يرى أن العصبية[٢٩] تضعف وتختفي عند بعض الجماعات، بينما تبرز وتظهر لدى جماعات أخرى. وتؤدي عوامل وآثار الهجرة والحروب والكوارث أدوارًا مهمة في إضعاف هذه الروابط عند تلك المجموعات القبليّة.

أعطى ابن خلدون مكانة للعامل الجغرافي والمناخي في تحديد سمات القبائل وخصائصها. فالعصبية، لا نمط الحياة، هي المقياس الذي حدا به إلى التحدث، في نطاق العمران البدوي، عن صنفين من القبائل: قبائل خاضعة، منقادة، ضعيفة التلاحم، وبالتالي فاقدة العصبية، وقبائل أخرى قائدة ومسيطرة وذات عصبية فاعلة في التاريخ ومحركة للتطور المجتمعي[٣٠].

٢ ـ اعتراضات على استخدام المفهوم

على أن بعض دارسي هذا الموضوع، حتى الذين درسوا المجتمع الليبي، يتحاشون استعمال مفهوم القبيلة والقبليّة؛ فالمولدي لحمر مثلًا يرى أن البحث في تاريخ ليبيا، وبخاصة خلال القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، لا يسمح بإثبات «القبيلة» كبنية اجتماعية وسياسية. لذا، فهو يرى أنها مجرد فرضية لجماعة لا يتصرف أعضاؤها أثناء العمليات الحاسمة جماعيًا، أو وفق رؤية إستراتيجية متجانسة: «وهكذا، فإن القبيلة لا وجود

---

(٢٨) برهان غليون، «نهاية عصر الدولة الوطنية،» أبعاد، العدد ٣ (أيار/ مايو ١٩٩٥)، ص ٨ ـ ١٤.

(٢٩) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، مقدمة العلامة ابن خلدون (القاهرة: مطبعة مصطفى محمد، [د.ت.])، ص ١٤١.

(٣٠) Ives Lacoste, *Géographie du sous-développement*, 3ème éd. (Paris: Presses Universitaires de France, 1976), p. 145.

لها، بالنسبة إلينا، إلا بصفتها مجموعة سياسية اصطناعية لا تفترض ديناميتها وحدة القرابة أو الموطن أو الأهداف الجماعية غير المشروطة بسياق محدد، إذ إن وحدة أعضاء مثل هذه المجموعة لا تكون إلا ظرفية ولا تحدث إلا نادرًا»[٣١]. ويرى هذا الباحث أن «القبيلة» هي مجرد مجموعة اجتماعية قائمة على نفوذ وهيمنة زعامة محلية بدوية في معظمها. وبالتالي فهي «مجموعة سياسية أولية، وروابط تتَّخذ أشكالًا متعددة تتشابك فيها الوسائط المادية والثقافية وتتداخل فيها علاقات الغلبة والقهر بالعلاقات الزبونية والمصلحية...». يقدم هذا الباحث إلينا، بوصفه مختصًّا في علم الاجتماع، أفضل التعريفات للقبيلة وأكثرها إجرائية. فما الذي يدفعه، في المقابل، إلى هذا «الحذر المنهجي» من استعمال مفهوم علمي تفاعل معه عددٌ كبير من المفكرين والعلماء، على اختلاف مدارسهم، وبات محل إجماع لديهم، على الرغم من توالد منظومته المفاهيمية التي امتدت إلى المدارس الغربية الحديثة في علم الاجتماع، على نحو ما استخدمه مافيزولي (M. Maffesoli)؟ وإذا كان الباحث ينفي فرضية سريانُ مفهوم القبيلة على المجتمع المغاربي، خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، فكيف سيكون موقفه ممن استخدم هذا المفهوم، بعد ذلك، واليوم تحديدًا، في دراسة هذه المجتمعات؟ إن إنكار وجود بنية قبلية ونفي حضورها لا يمكنه أن يُلغي الواقع، كما لا يمكنه أن يُبطل ما تواضع عليه الدارسون، من ابن خلدون إلى علماء الاجتماع والأنتروبولوجيا المعاصرين.

وهل يمثل البعدُ السياسي، بالنسبة إلى القبيلة في بلاد المغرب، المكوّنَ الحقيقي لبنيتها، أم أن وجودها الاجتماعي والمادي والتنظيمي هو الذي يحدد طبيعة شكلها ونشاطها في مستويات سياسية وثقافية واجتماعية وأخلاقية؟ وهل أن ما امتلكه اليومَ مفهومُ «القبيلة» و«القبليّة» من قدرة تحليلية، وكان محلّ إجماع عدد من الدارسين، هو مجرّد إطار وهمي مصطنع؟!

مقابل هذا الموقف يستخدم الباحث مصطلح «الهوية القبليّة» و«الولاء

(٣١) المولدي الاحمر، **الجذور الاجتماعية للدولة الحديثة في ليبيا الفرد والمجموعة والبناء الزعامي للظاهرة السياسية**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٧٨ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩)، ج ١، ص ١٦٥.

القبلي». وقد جعله هذا الاستثناء من استعمال المفهوم وتفرعاته من عشائر وبطون وقسمات ـ وهو استثناء ذو دلالة ـ جعله يتحدث عن مفهوم غامض هو مفهوم «المجموعات» و«الجماعات» وكأنها ذات حجم واحد. لذا، يجد المتابع صعوبة في التمييز بين مستويات هذه الوحدات التحليلية الضبابية. ولم يكن مخرج إلحاق صفات ونعوت لهذه الجماعات ملائمًا على الدوام: «الجماعة المحاربة»، «الجماعة البدوية»، «الجماعة الصغيرة»، «الجماعة الدينية». . .

فإلى أي حدّ يؤدي تأثر التفسيرات النظرية للمجتمعات المغاربية الحديثة بأفق «برّاني» مليء بالتمثلات الذاتية والإسقاطات «الجمالية»، لدى بعض الباحثين العرب اليوم، إلى هذا «الحذر المنهجي الوهمي» الذي قد يفضي إلى التشكيك في المرجعيات العلمية ومنظوماتها المفاهيمية؟

وعلى أهمية هذا النقاش الذي ينبني على اختلاف في وجهات النظر ومحاولات للتعمق في الظواهر، فهو يبقى مؤشر إثراء لمنقاشات علمية مفيدة، ولكنها بحاجة إلى تجاوز عادة التشبث بالمرجعيات وبالمصادر التي تؤدي فيها النزعات الذاتية والأيديولوجية أدوارًا بارزة.

أما النقاش المُثار اليوم حول مدى أهمية الظاهرة القبليّة في المجتمعات المعاصرة، فأغلبه ينطلق من الإقرار باستمرار تعايش البنية القبليّة في بعض الأقطار العربية إلى جانب بنى أخرى مستحدَثة، وفي بعض المجتمعات، أكثر من غيرها. فعزمي بشارة يرى أن القبيلة تمثل عامل اعتدال قادر على خلق نوع من الاتزان الاجتماعي في مواجهة «الأيديولوجيات المطلقة»[٣٢]؛ وفي ذلك تلميح إلى الدور الذي تؤديه هذه البنية التقليدية في الحفاظ على الهوية، وفي تغذية حركة المقاومة الوطنية. لكن لهذه البنى سلبياتها أيضًا، وبخاصة ما يتعلق بجبريَّتها ومصادرتها لصوت الفرد. حتى إن ما توصف به من «ديمقراطية» لا تسمح به إلّا ضمن بنائها الداخلي، كما عبَّر عن ذلك علي الوردي. أما أخطر سلبيات القبيلة المعاصرة فيتمثل بقابليتها للخضوع

(٣٢) عزمي بشارة، **في المسألة العربية مقدمة لبيان ديمقراطي عربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧)، ص ١٢٣.

والمساومة، وبخاصة قابلية الاستخدام لدى قوى سياسية داخلية وخارجية[٣٣].

٣ ـ الدلالات والاستعمالات المحلية للقبيلة والقبليّة (مقارنات الاصطلاح المحلي)

يختلف الاستعمال السائد اجتماعيًا لمدلول القبيلة في المجتمعات المغاربية عن الاستعمال الرسمي. ففي تونس مثلًا، لا يكاد المتابع يعثر على هذا الاصطلاح إلا في الوثائق والتعبيرات الرسمية للدولة؛ أما على المستوى المحلي فاللغة الشعبية تستخدم ألفاظًا أخرى مثل: «**العرش**» و«**اللحمة**»، وهذا ما نجده في الجزائر مثلًا؛ أما في المغرب فـ «المناطق البربرية» أميل إلى استعمال مصطلح «**تقبيلت**» مقابل «العرش» عند القبائل بالجزائر، و«**الخمس**» أو «**الربع**» في الأطلس الصغير والريف وجبالة. كما يجري على اللسان، في مختلف الأقطار المغاربية، من دون استثناء، استعمال عبارات تميز بين المجموعات، مثل: **أولاد** (كذا)، **أبناء** (فلان)، بني (كذا)، **آيت** (كذا)... وتنسب المجموعات إلى جدّها أو إلى نسَبها أو مقرّها، كأن يقال «الجليدات» نسبة إلى أولاد الولي عبد الله بوجليدة، و«العثامنة» نسبة إلى العثماني، و«العبادلة» نسبة إلى العبدلي، و«الصيعان» نسبة إلى الصويعي، و«السباع» نسبة إلى السبعي وهكذا.

أما استعمال المصطلح «قبيلة»، في الخطاب السائد بليبيا، فيبدو مألوفًا؛ وقد شجّع ذلك الاستخدام اعترافُ نظام ما بعد ١٩٦٩ بالمعطى القبَلي، وارتكازه عليه في خطابه الشعبوي. بينما غيّب الخطاب الرسمي في تونس هذا المفهوم ولم تبقَ له رواسب إلا في الوثائق والنصوص العائدة إلى الدولة المخزنية التي كانت تعتمد تصنيفات مثل «**العروش الرقاق**»، «عروش السنجق»، «الوطانة»، «**عروش الطياش**»، «**عروش القائد**»... الخ. وهي تسميات تستند إلى تصنيف الجماعات القبليّة بحسب مواقع سكناها حينًا، وبحسب حجمها ونشاطها حينًا آخر.

وينتشر في كلا البلدين اصطلاح «**النجع**»، نسبة إلى الانتجاع، أي

---

(٣٣) هاني فارس، «الآثار السياسية/ الاجتماعية للحرب ضد العراق، على العراق والمنطقة العربية،» المستقبل العربي، السنة ٢٦، العدد ٢٩٥ (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣)، ص ٣٧.

التنقل بحثًا عن الماء والكلأ، وهو يدل على التجمُّع القبلي في مكان محدد، حول أحد شيوخ المجموعة. فالنجع تجمّع موقت يقوم لتحقيق وظيفة محددة، وهو أقرب إلى «المرحول» الذي يضم المجموعة القبليّة الصغيرة أو الكبيرة، في حال تنقُّلها مع ماشيتها. ويُسمّى النجع في الوسط والجنوب الغربي من تونس «الزمالة»، وتوجد تسميات أخرى قريبة ذات دلالة، على الرغم من اختلاف المناطق التونسية والليبية، مثل «القسيم»، «الفرقة»، «الفريق»، «اللحمة»، «البردعة»، «الدوار» و«النزلة».

ثالثًا: النزعة القبليّة والظاهرة «العروشية»

يمكن التمييز بين القبليّة كولاء (Tribalisme) وبين النزعة القبليّة (Tribalisation)؛ فالقبليّة تمثل تجسيدًا لاواعيًا للقبيلة، سرعان ما يتحول إلى نزعة تهدف إلى إعلاء الانتماء القبَلي، وجعلِه هوية للمجتمع المحلي تغلّب على الهويات الأخرى. ذلك بأن النزعة القبليّة هي توجه مقصود، يهدف إلى مأسسة اشتغال البناء القبلي في المجتمع، انطلاقًا من سلسلة إجراءات تهدف إلى تغليب الولاء للبنية القبليّة وهويتها الثقافية والاجتماعية على الولاءات الأخرى.

غير أن هذه النزعة تبدو متفاوتة الحضور لدى مجتمعات المنطقة وجهاتها، وقد عرفت هذه النزعة نقدًا شديدًا من قِبَل النخب السياسية، منذ بدايات القرن العشرين، أي مع بداية تشكُّل الوعي الوطني وتبلوره في تنظيمات[٣٤] سرعان ما شكلت هياكل ومؤسسات، بعد الحركات الاستقلالية.

كما ظهر نقدٌ مشابه لهذه النزعة، في النصف الثاني في القرن العشرين، في خضم البناء التنموي والصراعات السياسية والجهوية، التي لم تفقد بعض المحركات القبليّة في بعض المناطق، وخلقت زبونية مناطقية، هنا وهناك، وحرَّكت الانتماءات الحميمية التي لم تنطفئ جذوتها.

وهذا ما دفع بعض الباحثين في العلوم الاجتماعية، وبخاصة علماء

---

(٣٤) محمد نجيب بوطالب، **القبيلة التونسية بين التغير والاستقرار: الجنوب الشرقي من الاندماج القبلي إلى الاندماج الوطني**، سلسلة علم الاجتماع؛ ٨ (تونس: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٠٢)، ص ١١٠.

السياسية، إلى البحث في مفهوم القبليّة، من أجل تفسير الكيفية التي تنتقل بواسطتها أنماط التضامن القرابي، وتتحول إلى ميادين العمل السياسي ومجالات التنافس حول السلطة[٣٥].

كما أن مفهوم القبليّة، بوصفها حالة شعورية، أو لاشعورية، تعبّر عن الميل إلى تغليب بنية القبيلة، اتخذ أحيانًا دلالات أخرى خارجة عن السياق التاريخي والانتروبولوجي، كالتعبير عن الولاء للجماعة الضيقة، والانتماء إلى الشللية، لذلك تسّرب المفهوم إلى بعض علماء الاجتماع المعاصرين، مثل ميشال مافيزولي (M. Maffesoli) الذي استخدمه للإشارة إلى الجماعات المتضامنة في المجتمعات الغربية في ما بعد الحداثة؛ فهو مفهوم ما فوق ـ فردي (Supra-Individualiste) يُحيل القبليّة إلى نزعة تطرح مقابل النزعة الفردانية، وما ينبثق منها من مفاهيم وأفكار وممارسات. وهكذا، ينزاح لفظ «قبلية» (Tribalisme) وفق هذا الاستعمال، من حقل السوسيولوجيا إلى حقل السيكولوجيا.

وقد ذهبت هذه الدلالات الجديدة الاستبطانية بمافيزولي إلى الحديث عن «زمن القبائل» الذي جعله عنوانًا لأحد كتبه المهمة في علم اجتماع الحياة اليومية، معبّرًا[٣٦] عن النزعات الحميمية في الصراعات القائمة بين الجماعات في المدينة وفي غير المدينة، في المجتمع الفرنسي بعامة، وفي جامعاته بخاصة، وعن العلاقات الداخلية للدوائر الضيقة وغير المعلنة، التي كانت تشكلها آليات العمل ضمن مجموعات حميمية.

من جهة ثانية تنتشر النزعة القبليّة عادة في الفترات التي يتأزم فيها وجود القبيلة. لذلك يلاحظ اشتغالها كبنية اجتماعية، ولا سيّما حينما تحاصَر تلك البنى، ويصبح وجودها غير مرغوب فيه بوصفها علامة من علامات الماضي. ويزيد في عملية تأجيجها عدم قدرة المجتمع المدني البديل على تحقيق اندماج جميع «المواطنين» وكل الجهات في المشروع الجديد. عندئذٍ

---

(٣٥) Riccardo Bacco et Velud Christian, «Tribus, tribalismes et Etats au Moyen-Orient,» *Monde Arabe: Maghreb-Machrek*, no. 147 (1995), p. 5.

(٣٦) Michel Maffesoli, *Le Temps des tribus: Le Déclin de l'individualisme dans les sociétés de masse*, Sociologies au quotidien (Paris: Méridiens-Klincksieck, 1988).

تتحرك النزعات القبليّة (بدرجات مختلفة، بحسب السياقات) بوصفها تعبيرات منفلتة عن الهويات المحاصَرة.

أشار بعض الباحثين العرب إلى مخاطر التسطيح والتحليل التي تميز خطاب عدد كبير من الكُتّاب الغربيين الذين ما زالوا يتكلمون على القبليّة وكأنها الاشتراك في النسَب، الذي يميز المجتمعات القرابية التقليدية، وهذا ما أظهر تقابلًا حادًّا بين القبيلة والدولة. هذا هو المنظور التطوري والفهم الاثنوغرافي للقبيلة، وهو منظور تبسيطي مُخِلٌّ بالوقائع، وليس له مقابل في واقع البلدان العربية. إن القبليّة التي نجد ترجمةً لها في ظاهرة «العروشية» بالمجتمعات المغاربية[٣٧]، التي هي نزعة ومبدأ تنظيمي غير رسمي، تحدد الأطر العامة للعضوية في الجماعة حسب تراتبية تنظيمية، وهي رابطة مبنية على التحالف والتضامن أكثر مما هي مبنية على القرابة والنسب. وتتحول «القبليّة»، وبالتالي «العروشية»، إلى نوع من الولاء للجماعة الاجتماعية الواسعة والفضاء الترابي الذي تجسده المنطقة المكونة لنسيج واسع من الجماعات قبلية كانت أم غير قبليّة.

تظهر القبليّة أو تتخفى بحسب الأحوال، فهي تتخفّى في التنظيمات السياسية والاجتماعية، كما تتلون بألوان الطبقات والطوائف والمجموعات، في الريف كما في المدينة. وذلك بحسب ما يتيحه التنظيم الاجتماعي والسياسي للمجتمع من إمكانات.

لم تغب النزعة القبليّة عن الساحات العربية بمختلف تلويناتها وتجاربها؛ فقد ظهرت في الريف العربي في العراق وفي فلسطين وفي الأردن وسوريا، مثلما ظهرت في المدن. وخير الأمثلة على ذلك المدن اليمنية والخليجية.

وهكذا، فإن نزعة القبليّة، التي تجسدها في المثال التطبيقي هنا ظاهرة «العروشية»، تنقلنا من التنظيم الاجتماعي الذي يرتبط بالماضي والتاريخ والتراث والذاكرة، إلى سلوك وعقلية تخصب الذاكرة الجماعية للجهة

---

(٣٧) خلدون حسن النقيب، صراع القبلية والديمقراطية: حالة الكويت (بيروت: دار الساقي، ١٩٩٦)، ص ٩.

والجماعة، التي قد تتطابق تاريخيًا مع القبيلة، وقد تتجاوز ذلك بتعديلات يفرضها التطور الاجتماعي والسياسي والإداري للسكان والمناطق. كما أنها تتجسد عبر الولاءات الوشائجية التي تفسر سلوك الأفراد والجماعات أثناء المناسبات والأحداث المؤثرة في الرأي العام (التوترات في المناطق ـ الأزمات الطبيعية ـ المقابلات الرياضية ـ الانتخابات السياسية ـ الموقف من المشاريع المزمع إنشاؤها...).

رابعًا: خصائص البنية القبليّة في المجتمعات المغاربية

١ ـ الخصائص البنيوية للقبيلة

إذا عدنا إلى تاريخ تطور هذه المجتمعات، وتفحّصناها منذ الفترة الوسيطة إلى اليوم، فلن يكون ممكنًا إغفال الخصائص المشتركة للقبيلة في هذا الفضاء الجغرافي والثقافي، على الرغم من اتساع أرجائه وتنوُّع تضاريسه. وقد غيّرت الفتوحات الإسلامية من طبيعة النسيج الاجتماعي في منطقة شمال إفريقيا تغييرًا جذريًا، ساعدت عليه الهجرات اللاحقة وحركة السكان شرقًا وغربًا.

وبقطع النظر عما تؤكده بعض الدراسات التاريخية من أن الأصول الإثنية لسكان المنطقة البربر تعود إلى هجرة وقرابة قديمة مع سكان جنوب الجزيرة العربية، وما يستتبع ذلك من أواصر التشابه والتماهي بين سكان المنطقة الأصليين وإخوانهم العرب الوافدين والمتوطّنين، فالثابت أن القبيلة المغاربية تتميز بالخصائص والصفات التي تميزت بها القبائل في المشرق العربي. لكن ذلك لم يَحُلْ دون تأثر التركيبة القبليّة المغربية ببعض الخصائص التي صاغتها مجموعة من العوامل الخاصة؛ فالقبيلة المغاربية تتميز، قبل أي شيء، بخاصية **الحرية**، إذ كان البحث عن الحرية، في مختلف مظاهرها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، هو القوة الدافعة لتحركات السكان، وهو ما جعل من علاقات القبائل في المنطقة علاقات تتميز بغلبة الصراع مع الدولة المركزية بخاصة؛ فقد كانت الضرائب والجباية، في نظر القبائل، تعبيرًا عن الخضوع للمركز السياسي،

والقبول بدفع الإتاوات والضرائب كسرًا لشوكة النزوع إلى الحرية لدى الجماعة. لذا، كان دفع الضرائب عنوان الخضوع، والامتناع عن دفعها عنوان التمرد والممانعة.

كان مبدأ الحرية ينبع من طبيعة العيش لدى معظم القبائل المتوطنة في الجبال والصحاري والبوادي؛ فنمط الترحّل وعدم الثبات في المكان كان يولّد في الجماعة توقًا دائمًا إلى التنقل بحرية، وكان الاستقرار يُعد خضوعًا وتقصيرًا للنجعة.

كل ذلك جعل معظم القبائل في المنطقة، طوال مراحل متقدمة من العصر الوسيط، تمتدّ إلى ما قبل الظاهرة الاستعمارية، ترفع شعار الحرية وتلقنه في عملية تنشئة أفرادها. لذا، استطاعت القبائل المغاربية، بفضل التنشئة على قيم الحرية، أن تؤدي دور المقاوم العنيف للتدخل الاستعماري، وأن يصبح أبناؤها قادة الحركات التحررية وزعماء المقاومة.

أما الخاصية الثانية فهي خاصية **المساواة**؛ فقد غدا البحث عن العدالة الاجتماعية، في معانيها الجنينية، قاعدة القبيلة في المنطقة. في خضم المعاناة اليومية تصوغ المجموعات القبليّة أعرافها وتشريعاتها للحفاظ على حقوق أفرادها وحمايتها، وفق تنظيم داخلي يقوم على التضامن القوي والتناصر المتين. لذلك أطنب الأنتروبولوجيون في تحليل هذه الخاصية التي قادتهم إلى اكتشاف ضعف الفوارق المادية والسياسية بين أفراد القبيلة الواحدة. ذلك أن التضامن الداخلي بين الأفراد والمجموعات يضعف تلك الفوارق الفردية، حتى تكاد تختفي الهرمية الداخلية للسلطة. كما يفسر ذلك الجانب من خصائص القبيلة المغاربية استنادها إلى الملكية الجماعية للأرض، التي لا يزال بعض مظاهرها باديًا اليوم في ما يُسمى «**الأراضي الجماعية**» و«**الأراضي الاشتراكية**» و«**أراضي العروش**». لكن التأكيد على خاصية المساواة في القبيلة المغاربية يجب ألّا يذهب بنا إلى مذهب أتباع المدرسة الانقسامية ودارسي الحقبة الاستعمارية، حينما بنوا فرضيات واهية حول الديمقراطية القبليّة وانعدام التراتبية الاجتماعية في المجتمع المغاربي.

إن طبيعة المجتمع القبلي القائم على تقسيم بسيط للعمل، وعلى سيادة التضامن الآلي (بالمفهوم الدركهايمي) كادت أن تخفي التمايزات والفوارق

الاجتماعية في البوادي والأرياف، ما يوحي بخلوّ المجتمع المحلي القبلي من التدرُّج والهرمية الطبقية. لكن ذلك لا يمكن أن يُخفي التفاوت في توزيع الثروة والسلطة، ما يفسّر استمرار وجود عامل الجاه كرأسمال رمزي تستفيد منه بعض الجماعات دون غيرها، حتى وقت قريب.

تمثل **جاذبية الأصل** وتاريخ المجموعة خاصيةً مميزة لطبيعة القبيلة المغاربية؛ فأغلب القبائل الليبية والتونسية لا تكاد تخرج عن هذا السياق. ذلك أن عوامل الولع بالنسب والإسناد التاريخي للجماعة، سواء كان حقيقيًا أم وهميًا، هي التي تفسّر استمرار الرغبة لدى المنحدرين من تلك القبائل بما يمكن أن نسميه «ظاهرة الشجرة». ويمكن تلخيص هذه الخاصية، لدى القبائل المغاربية، بمرجعية الانتماء إلى «**أقصى المشرق**» (الجزيرة ـ منشأ الإسلام والعروبة) أو إلى «**أقصى المغرب**» (الانتساب إلى شرفاء المغرب من الأدارسة). فالرغبة في إثبات النسب إلى أحد القطبين المشرقي والمغربي، تمثّل مرجعية الحصول على شرف الانتساب الديني والإثني الذي يُضفي مشروعية تاريخية على تاريخ الجماعة القبليّة.

٢ ـ مؤشرات تصنيف القبائل في المغرب العربي

يُعَد التصنيف القبلي، في أقطار المغرب العربي، أحد أهم مؤشرات التعرف إلى خصائص تقسيم البناء الاجتماعي؛ فهو يتعايش مع تقسيمات اجتماعية أخرى، بحسب المراحل التاريخية، ومنها التقسيم الطبقي إلى فئات، بحسب أنشطتها الاقتصادية ومراتبها الاجتماعية. وهناك أيضًا التقسيم الديني، الذي يتجلّى في انتماءات الأفراد والجماعات إلى مذاهب وفرق وطرق.

وقد أدّت التحولات التي عرفتها مجتمعات بلاد المغرب، في القرن العشرين، أدوارًا فعالة في إضفاء الحركية والتنوع على النسيج الاجتماعي، بمناطقه وبواديه ومدنه وقبائله، من خلال ما صحب المرحلة الاستعمارية بخاصة، من عمليات التهجير الذاتي والقسري، وانتشار حركة المقاومة، وما رافقها من بناء الحركات الوطنية والاستقلالية، التي أفضت إلى بناء الدول الوطنية، وتطبيق تجارب التنمية. فقد أدّت التنمية الاجتماعية والاقتصادية بمختلف انجازاتها وإخفاقاتها إلى إحداث حركية

أفقية وعمودية عمادُها الحراك الطبقي الذي سمح للجماعات بتغيير أدوارها ووظائفها ومراتبها ومكانتها الاجتماعية، وبخاصة في جهات الشمال والساحل.

وقد أدت تلك الحركية إلى تيسير سُبُل التدرج الاجتماعي صعودًا أو انحدارًا، فأفضى ذلك إلى تفكيك أهمّ القوى التقليدية التي كانت تقوم على احتكار بعض الأعيان والعروش والعائلات عناصرَ القوة والسلطة والجاه. كما أتاحَ تطور التعليم والخدمات واكتشاف الثروات المعدنية تطويرَ البناء الاجتماعي والاقتصادي وتغيير التراتبية الاجتماعية وإحلال قيم جديدة.

ومع أن هذه التحولات وضعت بصماتها على النسيج الاجتماعي المعاصر، فإنها لم تُلغِ استمرار بعض مظاهر النزعات القبليّة والجهوية، هنا وهناك، مستفيدة من أخطاء التنمية من جهة أولى، ومن عدم قدرة النخب والدول على تركيز مؤسسات مدنية بديلة، من جهة ثانية.

ذلك ما يفسر تعثرَ عملية الاندماج الوطني في الكثير من المناطق في مجتمعات المغرب العربي، وبخاصة في الأرياف والبوادي. ولمعرفة خصائص التركيبة الاجتماعية في مجتمعات المغرب العربي المعاصرة، على نحو أفضل، يمكننا عرض المؤشرات التالية:

أ ـ مؤشر الانتماء العرقي

من خلال العودة إلى التاريخ الاجتماعي في المنطقة، تصنَّف المجموعات السكانية بعامة، والقبليّة بخاصة، في قبائل بربرية وأخرى عربية. ولئن كان هذا التقسيم الثنائي غالبًا على التركيبة السكانية، فإنه لا ينفي وجود مجموعات إثنية أخرى متفاوتة الحجوم، كالأندلسيين واليهود والأتراك والأوروبيين والأفارقة وغيرهم. وكثيرًا ما يطلق الدارسون على مختلف المجموعات تسميات أخرى، بحسب مواقع وجودها (جبالة، جبالية)، أو بحسب أنماط عيشها (بدو، مستقرون، فلاحون، قرويون). ويعود هذا التصنيف في جذوره إلى ابن خلدون الذي قسم سكان بلاد المغرب خلال عصره إلى صنفين:

البتر: ويقطنون البوادي والأرياف والأطراف، وهم في الأعمّ الأغلب، متمردون على المركز، وأقرب إلى نمط العيش البدوي.

البرانس: ويقطنون الشمال والمرتفعات، وهم أقرب إلى النمط الحضري لتمرسهم في الاستقرار وعمل الفلاحة. يرتبط هذا التقسيم أيضًا بطبيعة اللباس القصير عند البتر (وهو لباس السراويل العربية) والطويل عند البرانس (وهو لباس البرنس الذي يختص به البربر)[٣٨].

ب ـ مؤشر الحركة والاستقرار

يتداخل التقسيم بحسب المؤشر العرقي (عربي - بربري) الذي عرضنا بعض ملامحه أعلاه، مع التقسيم الاجتماعي للقبائل، بحسب مؤشر الحركة والاستقرار. فبعض القبائل تتميز بغلبة طابع الاستقرار في حياتها، وهي القبائل التي توطّنت في الجبال والمرتفعات والسواحل والمدن والقرى، وأدّى استقرارها إلى اندماجها وتحضرها، أي إلى دخول نمط الحياة العصرية في المدينة. في حين أن بعض القبائل الأخرى استوطنت عبر التاريخ، في الجهات النائية من المركز السياسي والاقتصادي والثقافي للدولة، فتأثرت حياتها بنمط عيش البداوة والتنقل. لكن هذه الخصوصية ما فتئت تضعف باضمحلال نمط العيش البدوي، منذ أواسط القرن العشرين، مع توجه الدولة إلى فرض الرقابة على حدودها، وتوطين البدو، وتنمية الأرياف، وفرض تقسيمات إدارية وجهوية جديدة تكاد تُنهي الانتماءات والتقسيمات التقليدية.

وكان عبد الرحمن بن خلدون قد توسع في تحليل انعكاسات مؤشرَيْ الحركة والاستقرار على طبيعة السكان وخصائص المجموعات؛ فاستخدم مفاهيم دقيقة لمتابعة مختلف عمليات هذه الحركة من «ضعن» و«توطّن» و«تنقّل» و«انتجاع» و«تمصّر» وغيرها. فالبدو عنده أنواع مختلفة باختلاف نحل معاشهم[٣٩].

---

(٣٨) محمد بن حسن، **القبائل والأرياف المغربية في العصر الوسيط**، قراءات جديدة في التاريخ العربي (تونس: دار الرياح الاربع للنشر، ١٩٨٦)، ص ٢٠.

(٣٩) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون: **تاريخ العبر**، ج ٦ (بيروت: دار الكتاب، ١٩٦٨)، ص ١٧٥ و٢١١، **ومقدمة ابن خلدون** (دار الإحياء التراث العربي)، ص ٢١٢.

ج - مؤشر تقسيم العمل

عرف التاريخ الاجتماعي والاقتصادي لسكان المنطقة المغاربية مؤشرًا آخر لتقسيم المجموعات القبليّة وتصنيفها، هو مؤشر تقسيم العمل والتخصّص؛ فالأعمال والأنشطة الاقتصادية كانت تتوزع بين القبائل، بحسب طبيعة العلاقة بالأرض، من جهة أولى، وبحسب طبيعة علاقة المجموعات بعضها ببعض في تقاسم الأدوار، من جهة ثانية. وكثيرًا ما تتحول هذه الأنشطة إلى تخصصات متوارَثة ترتبط بالأدوار التاريخية التي كان يؤديها الأجداد والأسلاف، وبأنماط العيش التي ألِفوها. كما يمكن أن ينسحب تقاسم الأدوار والمهن والأعمال على المجموعات الفرعية الصغرى.

إلى جانب القبيلة الفلاحية، هناك القبيلة الرعوية؛ وهي فروع تختلف باختلاف ممارسة النشاط. فقبيلة «عكارة» في الساحل التونسي الجنوبي مثلًا، عُرفت بتخصصها في غراسة أشجار الزيتون (الزياتين) وفي الصيد البحري، بينما جارتها في أقصى الجنوب، وهي قبيلة «التوازين»، فقد ظلت متخصصة في تربية الماشية. ونكاد نجد التطابق نفسه بين القبائل الساحلية والقبائل الصحراوية في ليبيا.

ثمة مجموعات قبلية أخرى كانت تتميز بالوظيفة الدينية والتعليمية، مثل بعض فروع قبيلة ورغمة من الجليدات بتطاوين والحوايا ببني خداش وأولاد سيدي علي بن عبيد بمدنين. أما التجارة فكانت تختص بها في المناطق الجنوبية التونسية مجموعاتٌ مثل المرازيق بتونس، وسكان غدامس غرب ليبيا، وتلك مجموعات عُرفت بعديدها وعدّتها وتمرّسها بالتوغل في الصحراء.

إلى جانب ذلك، ظهرت القبائل التي كانت تؤدي دور الدفاع، وبخاصة في المراحل التي كان الغزو يمثل أحد أهم مصادر الدخل الاقتصادي للقبيلة. ويمكن ذكرُ مثالين مهمّين في مجال دراستنا التطبيقية، هما «الودارنة» في أقصى الجنوب التونسي، و«النوايل» في أقصى الغرب الليبي. ولا يزال التراث الشعبي في المنطقة الحدودية يحتفظ، حتى يومنا هذا، بالكثير من الأخبار حول وقائع العلاقة المراوحة بين التعاون والصراع بين تلك المجموعات. وقد حافظت مجموعات فرعية أخرى على أعمال توارثتها، مثل

القيام بالأعمال الاحتفالية، وممارسة فنون الرقص والغناء، وممارسة الصناعات الحرفية، والتخصص في الخدمات والأعمال في المدن، كالحمالة، أو قلي الحبوب، أو صنع الفطائر، أو صنع الخبز وغيرها(٤٠).

أما في ليبيا فتكاد الصورة أن تكون متطابقة مع تلك التي في تونس؛ فقد تميزت المجموعات القبليّة خلال القرن التاسع عشر، وبدايات القرن العشرين، بخصائص وتخصصات ترتبط بالظروف التي كانت تمر بها ليبيا آنذاك، كما كانت ترتبط بعمليات تقسيم العمل وتبادل الأدوار في العلاقة بموقع استقرار المجموعات القبليّة من جهة أولى، وعلاقة تلك المجموعات بالدولة المركزية من جهة ثانية.

وقد أفاض الدارسون في اعتماد مؤشرات الحرب والسلم، واعتماد الدور الاقتصادي والثقافي، للتمييز بين القبائل الليبية. مثال ذلك، الجماعات القبليّة التي كانت تعتمد في حياتها بالأساس على الإغارة و«الغصب»، والتي أطلق عليها بعضهم تسميات غير دقيقة كـ «المجموعات المحاربة»؛ ومثلها المحاميد وأولاد سليمان، ومنها القبائل والمجموعات الدينية، التي تخصصت في إدارة الزوايا والتعليم ونشر التعاليم الدينية، فضلاً عن القيام بأدوار الوساطة والتحكيم وفض النزاعات؛ ومنها أيضًا السنوسية(٤١) في الشرق، وأولاد بوسيف في مزدة، وبككلة في الغرب الليبي.

(٤٠) محمد نجيب بوطالب، «هجرة العمل من قبيلة ورغمة إلى مدينة تونس (١٨٨١ - ١٩٥٠)،» في: **المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي**، تنسيق الهادي تيمومي (قرطاج: المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، ١٩٩٩)، ص ٤٠٩ - ٤٤٤.

(٤١) Gianni Albergoni, «Variations italiennes sur un thème français: La Sanusiya,» dans: *Connaissances du Maghreb: Sciences sociales et colonisation: [Séminaire de Princeton, New Jersey, 24-26 avril 1982]*, sous la dir. de Jean-Claude Vatin, recherches sur les sociétés méditerranéennes (Paris: éd. du Centre national de la recherche scientifique, 1984), et Edward Evans-Pritchard, *The Sanusi of Cyrenaica* (Oxford: Clarendon Press, 1949).

الفصل الثاني

الظاهرة القبليّة والحراك السياسي العربي

أولًا: مظاهر القبليّة والجهوية في المجتمع العربي المعاصر

في خضم الأحداث التي ظهرت خلال ما اصطُلِح على تسميته «الربيع العربي» الذي تميّز باندلاع ثورات بدت للعالم نوعية وواعدة، ظهرت في حقل الخطاب، وفي غمرة الممارسة، عبارات واصطلاحات وشعارات جرى تداولها في شبكات الإعلام على نطاق واسع، فبدت للبعض مفاجئة، في حين بدت للبعض الآخر غريبة أو مستهجنة. من بين عناوين انتفاضات أيام الجمعة، في سائر أنحاء المنطقة التي تفجرت فيها الأحداث، ظهرت عبارات «جمعة العشائر» (سوريا)، وقامت تظاهرات وعُقِدت مؤتمرات مثل «مؤتمرات القبائل» (ليبيا) من خلال الحراك السياسي المساند أو المعارض، وأعلن «التجمع السياسي لأبناء قبيلة بني حسن» (الأردن) مطالبته بتأليف حكومة إنقاذ وطني. ومن بين المواجهات الاجتماعية لهذا الحراك السياسي، تفجّرت في أقطار أخرى صراعات قبلية «عروشية» و«جهوية» (تونس ـ اليمن).

ولئن اختلفت تجلّيات هذا الحراك بين مجتمع عربي وآخر، متخذة عدة لبوسات تراوح بين الجغرافي/ المناطقي، والاجتماعي/ الاقتصادي، والسياسي/ الثقافي، فهي جميعًا كانت تتحرك، على هذا النحو أو ذاك، بطريقة أو بأخرى، من بعيد أو من قريب، وفقَ محركات ترتبط بالبنى التقليدية المهيمنة على المجتمع، وأهمها البنية القبليّة. هذه البنية التي

بصمت التاريخ الاجتماعي والسياسي العربي ببصمات لا يمكن إغفال دورها ونكران بقاياها في المرحلة المعاصرة، على الرغم من كل الصدمات التي أصابت تلك البني التقليدية، خارجيًا وداخليًا.

في هذا الشأن، يصدق القول على أغلب الأقطار العربية مشرقًا ومغربًا، من العراق إلى موريتانيا. وعلى الرغم من اختلافات الواقع وتلوّناته، التي أحدثت تداخلًا، في بعض المجتمعات، بين المُعطى القبلي والمُعطى الإثني، فإن البنى التقليدية والمؤسسات الأهلية ما زالت تؤثر في وجهة الأحداث السياسية والاجتماعية، وإن بدرجات مختلفة. وقد أظهرت التحولات التي عرفتها المنطقة، منذ أوائل سنة ٢٠١١ (سنة الثورات الجديدة)، أن جذور الأزمات المتفجرة وعوامل الاحتجاجات المندلعة ودوافعها لا تكمن في العوامل الاقتصادية والسياسية وحدها، وهي ليست بمعزل عن تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية المرتبطة أساسًا بالظاهرة القبليّة.

صحيح أن هذه الثورات تتّسم بالرسوخ والثّبات، وهي تتفق مع مسيرة التطور التاريخي لمجتمعات المنطقة التي طال تخلّفها السياسي والاجتماعي، لكنها في الآن نفسه، محاطةٌ بعدد من التحديات الداخلية والخارجية، التي وجب فهمها وفك رموزها. وللقيام بذلك، نرى أن أحد المداخل الملحّة تتمثل بتفحُّص الواقع العربي الراهن، بتعدديته وتشابكاته وتحدياته، بالمزيد من التحليلات العلمية الرصينة؛ فمن شأن ذلك أن يُسهِم في توضيح الرؤى، واعتماد عمليات التحليل والتفسير والفهم، بما يسهل على الفاعلين السياسيين في المنطقة إدراك وجهة مسيرة مجتمعاتهم ومتطلباتها وفق مسايرتها للتحولات العميقة التي يمر بها العالم. وما أحوج المجتمعات العربية اليوم إلى إقامة مؤسسات بديلة وقادرة على الصمود والبقاء وحسن الأداء، بأفضل ممّا كان في أي مرحلة سابقة.

تجسيدًا لهذا التوجّه، تنطلق فرضيتنا العلمية، التي تؤسس لدراسة هذا الموضوع، انطلاقًا من أن الفكر والممارسة السياسيين العربيين لم ينتبها بعدُ، كما يجب، إلى أهمية الوعي بالدور التاريخي للقبيلة الذي أثّر في تاريخ اجتماعي واقتصادي وسياسي طويل، وبخاصة في مرحلة بناء الدولة الوطنية، ومسيرة تكوُّن النخب السياسية العربية وعملها طوال أكثر من ثلثي القرن. وإذا

ما استثنينا بعض الحالات[1] أو الإشارات، فإننا لا نجد دراسات لهذه المسالة جادَّة بما فيه الكفاية، لدى مرجعية الفاعلين السياسيين، ولدى النخب الفكرية والعلمية. لقد صادق أغلب هؤلاء على فكرة ترسخ التحديث من دون حداثة، وعلى النمو من دون تنمية، ورأوا أن هذا التحديث قد نجح في اجتثاث البنى التقليدية أو تحييدها، تحت تأثير هبّة التحرر من الاستعمار، وبناء الدولة الوطنية. ولم يخرج البعض الآخر الذي تناول تأثير المسالة القبليّة في المنطقة، من أسر الأطر الأكاديمية ومن جفوة التوجّس من مزالق الميدان.

وهكذا فقد استحال المشهد الدراسي، حول مكانة القبيلة ودورها وأسس تغيّرها، إلى ضآلة ملحوظة وعجز في النفاذ إلى إحدى الإشكاليات المجتمعية والسياسية المهمة في الواقع العربي المعاصر. وقد أسهم تداخل المصالح وتعقّد التطورات وتسارع الأحداث في تغذية هذا الإرباك الدراسي، فأدى ذلك إلى عدم القدرة على التحرر من أحكامٍ ظلت تراوح بين التعالي على الواقع والتسرع في إسقاط النماذج الجاهزة والمفاهيم السابقة الصنع عليه، من دون مراعاة الخصوصيات المجتمعية والتاريخية، كما أدّى إلى الانسياق وراء شكلانية في التشخيص الاجتماعي والسياسي.

تبدو المجتمعات العربية اليومَ في أمسّ الحاجة إلى دراسة بنيها المجتمعية الفاعلة دراسة جادة ومستفيضة، مستفيدة من المناخ التحرري الذي يبشر، بين ما يبشر به، بتحقيق نهضة فكرية وعلمية جديدة في المنطقة العربية تفعّل القوى البشرية والمادية العربية المهدورة. كما يبدو أن هذا الاستحقاق الدراسي للبنية القبليّة، من الوجهة السوسيو ـ سياسية، سيكون من أولويات البحث الإنساني. ولم تعد هذه البنى خاضعة فقط للدراسات التاريخية والأنتروبولوجية التي تحكم عليها ضمنًا بأنها من صميم التاريخ. لذا، فإن العجز عن تشخيص الواقع الاجتماعي العربي هو ما أدى إلى العجز عن تغييره، بسبب خَلَلٍ في فهم الآليات الفاعلة فيه، وتقصيرٍ في

---

(١) من الاستثناءات القليلة التي حاولت التعمق في هذه المسائل، بعض التنظيرات التي تصدّى لها، بشيء من العمق والجرأة، بعضُ المفكرين العرب، أمثال بركات والجابري وغليون وبشارة والتيزيني وجعيط.. وهي محاولات لم تفضِ بعدُ الى حركةٍ فكرية مؤسسة تعتمد التراكم والتواصل. وتلك مسالة ضرورية لفهم عملية ارتباك التحليل السياسي العربي، وفهم قصوره.

إدراك حقيقة ما يتحكم فيه. وقد أسهم كلٌّ من الاستبداد السياسي والتدخل الخارجي في تعميق هذا العجز، وتعطيل تلك التحولات.

ثانيًا: دور القبيلة في الحراك السياسي في المنطقة العربية خلال الفترة المعاصرة

عرفت المنطقة العربية الظاهرة القبليّة منذ تاريخها القديم. فالبنية القبليّة تعد من الخصائص السوسيولوجية المميزة لمجتمعات هذه المنطقة، حيث طبعت تاريخها في مختلف مراحله وفتراته. وقد أدّت هذه البنية القبليّة أدوارًا مهمة في عملية التحام المجتمعات وانقسامها، وفي حركات مقاومة الاستعمار، مثلما أدّت في أغلب الأقطار أدوارًا في عملية تشكّل الدولة الوطنية ومؤسساتها.

والثابت أن قبائل كثيرة في المنطقة العربية كان لها حضور فعّال في التاريخ الاجتماعي والسياسي، حيث قاد بعضها الانتفاضات ضد السلطة المركزية العثمانية وضد المستعمر الأجنبي؛ كما عملت ثقافة الممانعة عند الكثير من القبائل على الحفاظ على النسيج الاجتماعي، وعلى الشخصية الحضارية لسكان المنطقة. وفي الجملة، تغيرت التركيبة المجتمعية في هذه الأقطار، مع تأسيس الدولة الحديثة؛ ومن مظاهر ذلك أن أغلبية البنى التقليدية، ومنها القبائل، قد ضعفت شوكتها وتقلصت وظائفها مع انتشار المشاعر الوطنية والقومية لدى الشباب المتعلم وفي أوساط النخب الفكرية والسياسية الناشئة.

يُفضي تَتَبُّع مكانة القبيلة في المنطقة العربية، منذ العصور السالفة وحتى عصرنا هذا، إلى أن أهم الصدمات التي تلقتها هذه البنية العصية تتمثل بثلاث صدمات مؤثرة، وهي:

- **صدمة الإسلام**
- **صدمة الاستعمار**
- **صدمة الوطنية**

ولئن كان تأثير تلك الصدمات متفاوتًا بين المناطق، على المستوى

العربي، وفي كل قطر، تبعًا لخصوصيات تطوره التاريخي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي، فالثابتُ أن البنية القبليّة استطاعت أن تحافظ على كيانها كبنية نفسية وثقافية تؤطّر الأفراد والجماعات، وبخاصة في المناطق الهامشية. مثال ذلك نموذج العلاقة المتوترة بين ما يُسمّى في المغرب العربي «بلاد المخزن» و«بلاد السيبة». هذا في معظم المجتمعات، أما في بعض المجتمعات الأخرى، وبخاصة في السودان واليمن والعراق، فقد حافظت القبيلة على بنيتها السياسية والعسكرية والاقتصادية. هذه الاستمرارية تفاوتت على نحو صارخ بين الأقطار بسبب اتّساع الشقة بين المقاربات السياسية لعمليات التنمية والتغيير. فبعض المجتمعات أدى التغيُّر فيها الى تحول جذري في خارطتها الاجتماعية والسكانية، في حين أن بعضها الآخر حافظ على تلك الكيانات تواطؤًا أو مواءمةً.

إن الحضور الباهت للمسألة القبليّة في الخطاب السياسي العربي لم يرتقِ الى الوعي بأهميتها وخطورتها؛ ففي بعض المجتمعات باتت تلك المسالة تُربك البرامج والسياسات المعلنة؛ لذا، جرى تهميشها. كما تأثر موقعها في الخطاب بنزعة نفعية ترتبط بطبيعة الأيديولوجيات، التي وجّهت تحليلات وخطابات النخب السياسية العربية من قومية وماركسية وليبرالية ثم إسلامية، حيث جرت تطبيقات هذه الأيديولوجيات على صعيد فوق ـ وطني يهمّش بطبيعته الظاهرةَ القبليّة وتمثّلاتها. أما في مستوى الخطاب الإعلامي المرتكز في أغلبيته على مرجعية خارجية أو دولويّة، فإن تناول المسألة القبليّة تميز بالتقطّع، لأن معظمه ارتبط بمراحل التأزم الاجتماعي والسياسي، التي برزت فيها الأحداث القبليّة كتعبيرات عن الاحتجاج والمطلبيّة. فقد كان ذلك من صميم طبيعة الدولة ومؤسسات المجتمع المدني وعجزها عن مواجهة التحديات المطروحة في المجال التنموي، وهي تحديات يستفحل أمرُها حينما يعجز المحللون عن تفسير آليات اشتغال التركيبات الاجتماعية والثقافية للمجتمع.

لم تغِبْ السلوكات الاحتجاجية ذات المنشأ القبلي أو الجهوي، عن الواقع الاجتماعي في أغلب الأقطار العربية بعد الاستقلال، على الرغم من التعتيم السياسي والإعلامي عليها، بدعوى حماية «الوحدة الوطنية» حينًا،

ودعوى هامشية تلك التحديات حينًا آخر. ومع ذلك فقد تواترت الصراعات واستمر ظهور الزعامات واستعملت الضغوط القبليّة على الدولة وعلى الأحزاب، في المجتمعات المحلية، التي أضحت ضحية التفاوت الجهوي في التنمية. وأدّى وضعها إلى استفحال حاجة المجتمعات المحلية إلى هوياتها التقليدية، حمايةً لنفسها، وإثباتًا لذاتها، وإصرارًا على مطالبها بالعدالة والحق في الاندماج. ولا يصعُبُ على الملاحظ الحصيف أن يدلّل على المظاهر الاحتجاجيّة لدى القبيلة، أثناء الانتخابات، أو خلال الحملات الدعائية للأفكار والبرامج، ومن خلال حركة الزعامات، وكذلك في فترات الحروب والصراعات الإقليمية وبين دول الجوار. كما اتخذت بعض الاحتجاجات لدى الإعلام الغربي خلال العقدين الأخيرين أسلوبًا طريفًا يتمثل بحجز الرهائن للضغط على الدولة وجلب المشاريع أو لتحقيق المصالحات المحلية. وخلال هذه المناسبات ينتشر التجنيد القبلي، باعتماد الاصطفاف العشائري، متخذًا عدة مناحٍ صريحة أو مستترة، ومستفيدًا حسب خصوصية كل منطقة، من انتشار السلاح حينًا، ومن ضعف أو غياب أشكال التعبير المدنية والتمثيل حينًا آخر.

يبرز المثال **العراقي** شاهدًا على تنبّه صنّاع القرار العالميين المتبنّين لسياسات العولمة التدخّلية، إلى أهمية التعامل مع المُعطى القبلي في بعض المجتمعات؛ وشأن العراق في ذلك شأن أفغانستان لاحقًا. لذلك عمل الاحتلال الأميركي على التوظيف السياسي للرصيد الاجتماعي القبلي «العشائري» محاولًا استنهاضه لتحقيق مشروعه التفتيتي. ويمكننا أن نطلق على هذه السياسات التي اعتُمِدت في أنحاء كثيرة من العالم «**سياسات التفجير السوسيولوجي**»، عن طريق اعتماد عدة إستراتيجيات، أهمها التحريك الخارجي للهويات ما دون ـ الوطنية[٢]. وإذا كان الوضع الاجتماعي والسياسي المتردّي في المجتمع العراقي ينطوي على مظاهر الانقسام، ويُخفي مخاطر تهدد هذا المجتمع، فان الأحداث لا تفتأ تمدُّنا، عبر مرحلة

---

(٢) المعروف أن هذه الخطط كانت تعتمد على استشارات واسعة، وتوظف دراسات علمية من أجل فهم المجتمعات التي يُبرمج للتدخل فيها، وحتى يضمن لصناع القرار السياسي والعسكري تحقيق أقصى أهدافهم بأقل التكاليف.

الحرب، بأمثلة كثيرة تعتمد المؤامرة والمناوشة والانقلاب والإرباك والإغراء والترغيب والترهيب وغير ذلك من أساليب التحريك السياسي الخاضع لخطط وبرامج مسبقة الصُّنع، تؤدي في النهاية الى استباحة التدخل في سياق **«الفوضى الخلاقة»**.

لقد أدّت الفوضى المدمّرة إلى فقدان الأمن لدى الأفراد والجماعات، التي بحثت عن حماية لكياناتها في العشائر والبطون والطوائف[٣]. لذا، ظهر **«الاستنفار العشائري»** جليًّا، حتى إنه جعل القوى والحركات السياسية ومؤسسات الدولة تشرعن هذه الانتماءات، وتعتمد منهج المحاصصة، وتعود بالتالي إلى إرث كاد أن يختفي بفعل ما أنجزته الدولة العراقية الحديثة من تحولات. وعلى الرغم من الشعارات والتحوّلات، فإن النظام السياسي في العراق لم يَتوانَ، في فترات التأزم السياسي، عن الاستنجاد بالعشائر، وبخاصة في بداية تسعينيات القرن العشرين، بُغيَةَ الحؤول دون نجاح التدخل الخارجي؛ وذلك من خلال تسليح القبائل، وإعطاء امتيازات لبعضها، والإقرار بأعرافها، على الرغم من التناقض الصارخ مع القوانين الوضعية. وكان كلا الطرفين (النظام والاحتلال) يراهنان على الخصوصية القبليّة المتمثلة ـ بحسب عبارات الأنتروبولوجيين ـ بالنزعة الالتحامية والاستقلالية.

أما ميلاد الدولة في الجزيرة والخليج العربيين، فلم ينبثق من المكونات نفسها، وفي السياقات نفسها التي ظهرت فيها الدولة في المناطق العربية الأخرى؛ ففي **السعودية** مثلًا لم تنشأ الدولة من صراع مع الدولة الاستعمارية، وإنما جاءت نتيجة تطور داخلي، متأثرةً بخصوصيات اجتماعية وجغرافية محليّة، فضلًا عن ارتباط نشأتها بالإصلاح الديني من جهة أولى، وبالتركيبة القبليّة من جهة ثانية. لكن كلاهما كانتا تنزعان إلى التوحّد؛ فقد أدَّت الدعوة الوهابية إلى جانب القبائل، وبزعامة نجدية، قادتها أسرة آل

(٣) انظر في هذا الموضوع دراسات كل من: علي حسين الوردي، **دراسة في طبيعة المجتمع العراقي: محاولة تمهيدية لدراسة المجتمع العربي الأكبر في ضوء علم الاجتماع الحديث** (بغداد: [مطبعة العاني]، ١٩٦٥)، ومحمد جواد رضا، **صراع الدولة والقبيلة في الخليج العربي: أزمات التنمية وتنمية الأزمات** (بيروت: [مركز دراسات الوحدة العربية]، ١٩٩٢).

سعود[٤]، دورًا في مدّ النفوذ وتوحيد الكيانات القبليّة، بعد صراع دامٍ أدّى إلى التمرد على السلطة المركزية العثمانية. وسرعان ما توسّع هذا التحالف ليشمل قبائل أخرى، وأفضى إلى قيام المملكة وتوحدها، عام ١٩٢٦. هذه النزعة التوحيدية انتشرت في عدة أقطار كالسودان (الدعوة المهدية) وليبيا (الحركة السنوسية). هكذا جرى الانتقال، وفقَ النموذج الخلدوني، من العمران البدوي الى العمران الحضري، في تلاحم بين العصبية والملك.

أما في **اليمن**، الذي يمثل أحد النماذج العربية البارزة في حضور القبيلة في المشهد السياسي الراهن، فقد تكوّنت الدولة الحديثة في إطار مجتمع يتّسم بتركيب اجتماعي قبلي فاعل سياسيًا واجتماعيًا. فانتماء الأفراد إلى القبائل يتميز بحتمية اجتماعية لا يضاهيها الانتماء إلى الأحزاب السياسية. ولم يخلُ المشهد السياسي اليمني بدوره من تحالفات بين الأحزاب وبين القبائل، في واقع يكاد يكون متفردًا لشدة التطابق والتداخل بين المكوّنين السياسي والاجتماعي (القبيلة ـ الحزب)[٥]. هكذا، وبدوافع متعددة، تلجأ النخب السياسية في المجتمع اليمني إلى إعادة إنتاج العلاقات الحميمية، وتصادق الدولةُ التي صنعوها على ذلك، من خلال اعتماد التمثيل الوفاقي للرموز السياسية، وفقًا لحجم الانتماء القبلي ومكانته، في مشهد متوتر يراوح بين التعايش والصراع. وقد طبعت القبيلة بثقافتها مؤسسات المجتمع والدولة في آن معًا، من دون إغفال دور المذاهب والطوائف الدينية (الشافعيّة والزيديّة).

تُمثّل القبيلة اليمنية نموذجًا عربيًا «متميزًا» بوصفها تنظيمًا اجتماعيًا

---

(٤) انظر: ابراهيم بن عويض الثعلي عتيبي، **تنظيمات الدولة في عهد الملك عبد العزيز، ٣٤٣١ـ ٣٧٣١هـ/ ١٥٩١ـ٤٢٤٩م: دراسة تاريخية** (الرياض: مكتبة العبيكان ١٩٩٣)؛ غسان سلامة، **المجتمع والدولة في المشرق العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ومسعود ضاهر، **المشرق العربي المعاصر من البداوة الى الدولة الحديثة**، الدراسات التاريخية (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٦).

(٥) انظر: عبد الباقي شمسان، «القبيلة والحزب، مقاربة سوسيو ـ سياسية للمجتمع اليمني،» (أطروحة دكتوراه، تونس، ٢٠٠٤)؛ فضل علي أحمد أبو غانم، **القبيلة والدولة في اليمن** (القاهرة: دار المنار، ١٩٩٠)، ومحمد الظاهري، **الدور السياسي للقبيلة في اليمن ١٩٦٢ و١٩٩٠** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٦).

سياسيًا، في الأساس، يسعى للوصول إلى السلطة والمشاركة فيها، أو إلى الاستيلاء عليها، وفق مبدأ ساد في التاريخ اليمني، ويُسمى «دولة القبيلة الغالبة»[٦]. وحتى الأحزاب ذات الأيديولوجيات القومية العربية والليبرالية والإسلامية ظلت تتحالف مع القبائل، وتعتمد التمثيل الوفاقي للرموز السياسية من زعماء المناطق ووجهاء القبائل، وفقَ حجم الجماعات القبليّة والمناطقية[٧] ومكانتها الاجتماعية. ومن مظاهر التداخل بين الدولة والقبيلة في اليمن أن الأولى تطبّق أعراف الثانية؛ فالحكومة في صنعاء تحتجز رهائن من بعض القبائل وفق «نظام الرهينة» العائد إلى عهد الأئمة. وهذا ما حصل مع قبيلة عبيدة بمحافظة مأرب، حينما أصبح هذا الأسلوب يمثل وسيلة مشروعة لفرض الولاء والتأييد للدولة.

مرت التركيبة القبليّة في ليبيا، خلال التاريخ الحديث، بتطورات متعددة، منذ عام ١٨٥٣، وظهور السنوسية كحركة دينية إصلاحية، في إقليم برقة. وقد سعت هذه الحركة إلى القضاء على بعض النزاعات القبليّة عبر قيامها بوساطات وعمليات صلح. ثم توسعت الحركة وانتشرت في جهات الغرب والجنوب. أما بعد الغزو الإيطالي، عام ١٩١١، فقد عرفت القبائل الليبية حركة تضامنية مهمة أدّت إلى توحيد حركة المقاومة المسلحة ضدّ الاحتلال.

هكذا، تميزت الحقبة التاريخية الحديثة والمعاصرة في ليبيا بحضورٍ مكثف للتحالفات القبليّة، إما بين القبائل، وإما بينها وبين الدول التي عرفتها. وهذا ما جعل الباحثين في الشأن الليبي يرون أن دراسة ممارسة السلطة غير ممكنة، بمعزل عن إيلاء الأهمية الخاصة للظاهرة القبليّة، التي كان لها حضور فعّال ومؤثر في الأحداث.

لذا، كان نظام القذافي يتصرّف في علاقته بالمجموعات وفق هذه الآلية، فحاول استغلال هذه الخصوصية الليبية عن طريق اختراق المجموعات الكبرى النافذة، فقدَّم الامتيازات المادية والمعنوية إلى بعضها،

---

(٦) محمد محسن الظاهري، الدور السياسي للقبيلة في اليمن (١٩٦٢ ـ ١٩٩٠) (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٦)، ص ٧٢.

(٧) شمسان، المصدر نفسه، ص ٢٢.

وهمّش بعضها الآخر، مثيرًا الخصومات التنافسية داخل كل مجموعة قبلية، حتى يجري التحكم فيها، من خلال إضعاف شوكتها وضمان ولائها. وهكذا، تقدم بعض المجتمعات العربية أمثلةً نموذجية لدراسة هذه الظاهرة في امتداداتها الضاغطة على الحاضر والمستقبل.

في الجملة، فإن عملية تشخيص مستويات حضور القبيلة بثقافتها ووعيها وفعلها في الواقع السياسي العربي المعاصر باتت تتطلب بذل جهود متضافرة والقيام بدراسات معمَّقة، لا يمكن أن تحصل بمعزل عن دراسة البنى الأخرى المجاورة لها، أو القريبة منها، والشبيهة بها، بما في ذلك ظواهر الطائفية والإثنية والجهوية، فهي ظواهر متداخلة ومتشابكة لا تزال تؤثر، هنا وهناك، في توجيه الأحداث وفي طبيعة المؤسسات بدءًا بالعائلة، وصولًا إلى الدولة.

لقد بات من المؤكد العمل على إقامة مراصد ومراكز بحث مختصة بدراسة هذه الموضوعات، من خلال اعتماد توجّه جديد لتوطين العلوم الإنسانية والاجتماعية في المنطقة، وتحويل وجهتها من أسلوب النقل والمحاكاة والإسقاط، إلى أسلوب البحث والتحليل والفهم والمقارنة والنقد؛ وهو ما يمكن تسميته تعريب العلوم الإنسانية، مباحث وإشكاليات ومضامين.

إن ما يبعث على التطلُّع إلى الفهم وجودُ عددٍ من الممارسات والسلوكات والظواهر المرتبطة بهذه البنية في تمظهراتها الجديدة بالمنطقة العربية، منها:

- فتح مواقع باسم بعض القبائل في المنطقة مغربًا ومشرقًا على صفحات الانترنت.

- عقد لقاءات وندوات وتجمعات باسم العشائر والعروش في عدد من الأقطار، داخلًا وخارجًا، تهدف إلى جمع الأنساب وإحياء الصفوف والبحث عن تراث القبيلة وجمعه.

- ظهور أدوار جديدة لزعامات جديدة أصبحت تمثِّل في بعض المجتمعات واجهات سياسية تحاور أجهزة الدولة والأحزاب.

فمن العمل الاجتماعي التضامني الذي يقوم به اليومَ الفاعلون في بعض الجماعات القبليّة، الى العمل السياسي الذي تشارك فيه عَبْر العمليات الانتخابية، كثيرًا ما يحضر المُعطى القبلي الحميمي في المنطقة، ويمارس ضغطه على عدد من المكوّنات المدنية، أحزابًا ونقابات وروابط؛ وذلك، من خلال إحياء العلاقات الأولية، وتحريك وساطاتها، بطريقة إرادية حينًا، وبطريقة إجبارية حينًا آخر.

ولمزيدٍ من التدليل على هذا الواقع، سوف نتناول بالتحليل المعمَّق مثالين مهمّين متجاورين، من الناحية الجغرافية، متشابهين من حيث التركيبة السكانية، ولكنهما مختلفان من حيث مسارات تطورهما التاريخي الحديث. إنهما المثال التونسي الذي تفجّرت فيه بداية الثورات العربية الراهنة - ولذلك عدد من الدلالات - والمثال الليبي الذي تأثر بالمثال الأوّل، واستتبعه، ولكن بآليات ومسارات مغايرة، لم تستكمَل نتائجها بعد. ولعلّ هذا التجاور الجغرافي والتماثل الثقافي لن يُخفي عنّا اختلافَ النموذجين، حتى إن كلًا منهما يمكن أن يكون ممثلًا لأحد النموذجين الاجتماعيين والسياسيين، اللذين سادا في المنطقة العربية خلال التاريخ السياسي الحديث والمعاصر: الأول ينحو منحى المحافظة والتقليد، والثاني ينحو منحى التحرر والتحديث. فلعلّ في ذلك ما يجعل من هذه المقارنة مثالًا حيًّا لملامسة الواقع السوسيو - سياسي العربي بمختلف نماذجه، على الرغم من أوجه التعدّد والاختلاف فيه.

القسم الثاني

الأبعاد السياسية للظاهرة القبليّة في ليبيا وتونس: التقارب والتباعد

الفصل الثالث
الأبعاد السياسية للظاهرة القبليّة في ليبيا

أولًا: الاستقطاب السياسي للقبيلة والظواهر القبليّة لدى النظام الليبي

ما فتئ النظام « الجماهيري» في ليبيا، منذ قيام الانقلاب العسكري، في عام ١٩٦٩، يتكئ بقوة على القبيلة. لكنه اتكاء لا يخلو من اضطراب دائم وفوضى معهودة في استعمال المفاهيم واعتماد المقاربات. فبين المغازلة والمهاجمة، وبين التوظيف والتعنيف، تظهر تناقضات شتى. هذا ما يلاحظه كل متعمق في الشأن السياسي الليبي الحديث، وهو ما تؤكده ترسانة النصوص والقوانين التي ظلت تحوم حول «النص المقدّس»، أي **الكتاب الأخضر**، الذي بادرت الثورة، منذ بدايتها في بنغازي، بإزاحته التي كانت عملًا رمزيًا يُذكّر بمشاهد تحطيم التماثيل في أقطار أخرى. وهذا ما تؤكده أيضًا، ومنذ سنوات، جملةُ الإجراءات التعبوية لحشد دعم القبائل لـ «القائد»، في المناطق التي زارها، وتقديم هدايا وتنظيم مهرجانات لألعاب الفروسية سُخِرت لها في سنوات الشدة موارد طائلة، وخصّت بمسلسلات يومية مطوّلة في وسائل الإعلام. في مقابل ذلك لم يستنكف النظام السياسي عن استعمال منهج العقوبة الجماعية، تارةً بسجن أبناء القبائل غير المنصاعة لسياساته، وطورًا بنفي زعمائها وملاحقتهم وملاحقة أسرهم، أو بالدفع بشبان تلك المجموعات إلى أتون حرب التشاد.

وما يزيد في خلط الأوراق، اتجاهُ النظام، إما تصريحًا وإما تلميحًا، نحو تبني مرتكزات أخرى للهوية ما فوق ـ الوطنية، كالإسلام والعروبة

والإفريقانية والعالمية. . . وهكذا فإن استعمال القبيلة، في خطاب القذافي وتحركاته، لم يخلُ من توظيف صارخ وصريح لهذه البنى الاجتماعية في ظلّ المنع الصارم لأي تنظيم مدني آخر. وحتى تنظيم اللجان الثورية، لم يخلُ من عملية ارتكاز على أسس الانتماء المناطقي ـ القبلي، الذي يفسر ظاهرة الولع الشديد بالرجوع إلى الإرث القبلي.

إن استعمال النظام الليبي للقبائل كان بمنزلة أداة تمكّنه، في ظل تحالفاته الخارجية، من الاعتماد على العلاقات الحميميّة الداخلية، وأهمها العلاقات القبليّة. فالقبيلة ظلت الهيكل الاجتماعي الأكثر قدرةً على احتضان الأفراد، والتحكم في مساراتهم السياسية، في غياب مكونات مدنية أخرى للانتماء، كالأحزاب والنقابات والجمعيات.

تُفضي المتابعة المتأنية لمسيرة البناء السياسي للدولة الليبية (الجماهيرية) إلى تأكيد حضور القبيلة في خطط النظام وسعيه الدائب إلى توظيفها وتجنيدها. فالنفوذ القبلي لم يختفِ عن المشهد السياسي منذ البدء بعمليات التصعيد والاختيار الشعبي، على الرغم من الطابع غير الرسمي للإعلان عن هذه التوجهات؛ وقد أدى ذلك كما هو معلوم الى الاعتراف بالتنظيمات السياسية القبليّة، منذ بداية التسعينيات.

معلومٌ أن الهياكل السياسية الأساسية في ليبيا ظلت تتمحور حول «أمانة المؤتمر الشعبي» من جهة أولى، وحول «اللجنة الشعبية» من جهة ثانية. لكن ذلك تعزز بتنظيمات أهلية ذات طابع قبلي مثل «روابط شبان القبائل» التي تمركزت مقارُّها في العاصمة طرابلس.

ففي عام ١٩٧٧ تأسس ما يُسمى «النوادي القبليّة» بُغيَةَ «محاصرة المطالب المناطقية والمحلية الضيقة التي يمكن لها، إذا تراكمت، أن تتحوّل إلى حركات احتجاجية»[(١)]. تهدف هذه النوادي إلى مراقبة تحركات الشبّان في المناطق القبليّة واكتشاف بؤر التوتر الممكنة. وهي الأهداف نفسها التي وُضِعت لتنظيمات «القيادات الشعبية والاجتماعية»

---

(١) المنصف وناس، السلطة والمجتمع والجمعيات في ليبيا (تونس: مطبعة الوفاء، ٢٠٠٠)، ص ٨١.

التي كانت بمنزلة هياكل قبلية لمراقبة المعارضات ومواجهتها.

في مقابل روابط الشباب، أُنشئ تنظيم «الحرس الشعبي» الذي يتكوَّن من شبّان القبائل وفتيانها المتطوّعين لحمل السلاح والدفاع عن النظام وما يُسمى «مكتسبات الثورة». يُمنح المتطوعون للعمل في هذه التنظيمات امتيازات وهبات رمزية ومادية رسَّخت العلاقات الزبونيّة. ولم يكتفِ القذافي بذلك، بل إنه أردف تلك التنظيمات بنشاط شخصي دؤوب، من خلال تنظيم سلسلة من الزيارات إلى المناطق والجهات، بعد القيام بدراسة مسبقة لكل زيارة، والتعرف إلى خصائص الجماعة القبليّة وتاريخها. وتفضي كل زيارة إلى توقيع وثيقة عهد ومبايعة من طرف كل مجموعة قبلية يزورها. ويكون الهدف الأساسي من الزيارة: حشد التأييد والعمل على ضمان عملية إدماج المجموعات القبليّة في النظام بصفة جماعية تحول دون إمكان تمرد الأفراد.

الشكل الرقم (٣ ـ ١)
توزيع القبائل الليبية



المصدر: مخبر الخرائط بكلية العلوم الانسانية بتونس (بتصرف من الباحث).

١ ـ التوظيف السياسي للمُعطى القبلي في ثورة ١٧ فبراير

ظل الاستقطاب السياسي للمعطى القبلي في الفترة الأخيرة، أي منذ اندلاع ثورة ١٧ فبراير، عنصرًا فاعلًا متأثرًا بما فرضته فترة ما بعد الاستقلال، وبعد انقلاب عام ١٩٦٩، في علاقة الدولة بالمجتمع الليبي؛ وبمقدار ما تنهض المشاعر الوطنية وتتوحّد المطالب الشعبية، في خضم ثورة متأثرة بمحيطها الإقليمي، نلمس بعض حضور هذا المعطى وتدخلاته السياسية؛ وهو حضور نلمسه لدى النظام أكثر مما نلمسه لدى خصومه. وهذا الأمر طبيعي لأن خاصية التوظيف السياسي للبنى الاجتماعية التقليدية ظلت ملازمة لطبيعة سياسات النظام خلال مرحلة حكمه.

في هذا السياق تندرج محاولات النظام، في بداية الثورة، لتحريك المدن والمناطق من خلال استنفاره للرصيد القبلي إعلاميًا وعسكريًا وسياسيًا. وينطوي خطاب الإعلام الرسمي، خلال الثورة، على دعوة صريحة إلى هذا الاتجاه معتمدًا على إثارة النعرات، وعلى عَدِّ الثائرين على النظام «مجموعات إرهابية ومتواطئة تهدد استقرار ليبيا». كما تندرج في هذا الاتجاه ظاهرة «**المؤتمرات القبليّة**»[٢] التي كانت تُعقد دوريًا وتُصدِر بيانات الموالاة وإشارات التأييد ورفض الاصطفاف وراء الثوار، متوسّلةً عدة ذرائع، أهمها رفض التدخل الغربي «الصليبي». ولعلّ في هذا التوجه ما يدفع إلى تحليل إستراتيجيات الحشد السياسي لدعم الدولة، بالاستناد إلى البعد الديني، الذي يمثّل ـ كما هو معلوم ـ نقطة حمراء لدى الشعب الليبي، يسعى النظام من خلالها إلى إحراج خصومه وجيرانه. كما ينسحب التوظيف السياسي للقبيلة على علاقات النظام بالخارج، وبخاصة بالمحيط الإفريقي، حيث أدّت عمليات التجنيد الواسع وحشد مواقف الدعم إلى تحريك رصيد علاقات النظام القائمة على ما يمكن تسميته «سوق المواقف السياسية» التي أصبحت تتوازى عسكريًا مع

---

(٢) في ردّ على المؤتمر الذي عقدته «المجالس المحلية الليبية لدعم المجلس الوطني الانتقالي» خلال يومي ١٠ و١١ أيار/ مايو ٢٠١١ في الإمارات ثم في قطر، نظم النظام الليبي يوم ١١ أيار/ مايو في طرابلس ما سماه «المؤتمر الوطني لشيوخ قبائل ليبيا»، ورجّح الإعلام الرسمي أن نحو ألفي قبيلة شاركت في هذا المؤتمر الداعم للدولة متجاوزاً حقيقة حجم وخارطة القبائل في ليبيا. وفي ٧ حزيران/ يونيو ٢٠١١ عقد لقاء بطرابلس ترأسه الخويلدي الحميدي أطلق عليه تسمية «المؤتمر الوطني للقبائل الليبية».

عمليات حشد المقاتلين المرتزقة[٣]. أما خطاب قادة المجلس الوطني الانتقالي، فعلى الرغم من ما يبدو فيه من تحاشٍ لذكر المُعطى القبلي، فإن بعض ردود الفعل كانت تقتضي مواجهة الخطاب القبلي، الذي استخدمته وسائل الإعلام الرسمية، بالحديث أحيانًا عن بعض الدعم والولاء الذي تقدّمة القبائل الليبية إلى الثوار ومجلسهم الوطني الانتقالي. لقد تميز هذا الخطاب، على هذا الصعيد، بنوع من الذكاء وبكثير من الموضوعية السياسية مقارنة بالخطاب الرسمي القائم على شعبويّته المعروفة. على أن المجلس الوطني الانتقالي أعلن في بدايات شهر مايو/ أيار٢٠١١ عن تلقيه دعم القبائل («بيان الستين قبيلة ليبية») مقابل ترويج النظام لفكرة مفادها أنه يتلقي الدعم من نحو ألفي قبيلة[٤]. كما أعلن إعلام المعارضة عن تلقي بيانات من بعض المناطق ومنها «بيان مساندة قبائل الصيعان بالجبل الغربي» (٢ مايو/ أيار).

يمكن تفسير موقف قادة المجلس الوطني الانتقالي من القبيلة بالتهميش النسبي لهذا البُعد، بطبيعة هذه الثورة التي تطرح نظامًا ديمقراطيًا بديلًا يَعِدُ بأنه سيعطي للمؤسسات المدنية الأولوية في تأسيس هوية المجتمع الجديد. وتبيّن طبيعة الانتماءات القبليّة لأعضاء المجلس الوطني الانتقالي وقيادات الثوار أن الثورة تمثل في صفوفها أغلب المجموعات القبليّة الليبية.

أما ما يبدو من المواقف المتفردة، التي كانت تعلن عنها بعض وسائل الإعلام، وبطرائق يشوبها اللبس وتضعف فيها البراءة الإعلامية، فهي في أغلبيتها تندرج في سياق ردود الفعل على الأحداث الدامية. أهم مثال على ذلك إعلان قبيلة العبيدات وهي قبيلة أبوبكر يونس، الذي اغتيل، أنها ستتولى بنفسها التحقيق في حادثة الاغتيال واتخاذ الموقف الملائم[٥]. وعلى

---

(٣) أورد التلفزيون الليبي يوم ١١ أيار/ مايو ٢٠١١ خبرًا مفاده أن «الرابطة الشعبية الاجتماعية لقبائل الصحراء الكبرى للمجموعة البرلمانية الإفريقية» أرسلت برقية تعزية وتضامن إلى العقيد القذافي بعد وفاة إبنه وأحفاده في قصف النيتو لطرابلس.

(٤) يصبح المشهد كاريكاتورياً حينما يقترن الخبر بصورة للحاضرين بثها التلفزيون الليبي لا يتعدّى عددهم بضع عشرات من الوجوه المحشودة ضمن اللجان الثورية.

(٥) أعلنت قبيلة العبيدات خلال موكب تشييع الجنازة عن ولائها للمجلس الوطني الانتقالي. لكنها تعهدت بعد ذلك، في إثر اجتماع ضمَّ ٩٠ من زعمائها، أنها ستتولى بنفسها القصاص من مغتالي ابنها عبد الفتاح يونس. انظر: **الحياة** (بيروت)، ٣٠/٧/٢٠١١.

العموم، إن ما يجب أن يتنبه إليه الدارسون، هو أن ما يُنسب من المواقف إلى بعض القبائل، هنا أو هناك، في خضم الأحداث المتسارعة، خلال الفترة الأولى من الثورة، وما تميزت به من هيمنة الإعلام الرسمي على الساحة، لا يتعدى مواقف العائلات. فاللافتات والشعارات التي تعرضها أجهزة الإعلام، وبخاصة الرسمية منها، لا تعبّر بالضرورة عن مواقف متبلورة حقًا، لقبائل أو مجموعات محددة يمكن أن تُبنى عليها تحليلات دقيقة.

هكذا هو المجتمع الليبي، وهكذا بدأت معركة طرفين متصارعين كلاهما كان يحشد كل ما يُتاح له لإنجاح مواقفه. وهكذا تصبح القبيلة، بوصفها إطارَ انتماء أكثر من كونها أداة عسكرية، وسيلةً ناجعة للتوظيف السياسي، على الرغم من أن الانتماء إلى هذا الطرف أو ذاك، كان يتحدد وفق مواقع الفاعلين ومراتبهم الاجتماعية وأدوارهم السياسية التي أوكلت إليهم في علاقة بالدولة ومؤسساتها.

الجدول الرقم (٣ ـ ١)

الطابع العسكري للقبيلة الليبية في بدايات القرن (١٩١١ ـ ١٩٢٠)

القبيلة	عدد قطع السلاح
الدرسة (برقة)	٦٠٠٠
العواقير	١٤٠٠٠
الزوية	١١٠٠٠
الرجبان والزنتان	٢٥٠٠
الصيعان	٥٠٠٠
الحرابة	٥٠٠٠

المصدر: علي عبد اللطيف حميدة، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا: دراسة في الاصول الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لحركات وسياسات التواطؤ ومقاومة الاستعمار ١٨٣٠ ـ ١٩٣٢، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٦، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ص ٨٢.

٢ ـ الصفة الجماعية للاحتجاج

تقودنا الملاحظة السوسيولوجية للحراك السياسي إلى أن حركات الاحتجاج والتمرد على النظام في ليبيا اتخذت منذ نشأتها، وبخاصة في التسعينيات، صفة جماعية مناطقية، كما تلوّنت بألوان سياسية وأطياف قبلية وأبعاد دينية. هذا الأمر معروف ومفهوم لأن «دولة الجماهيرية» منعت،

بشموليتها، المجتمعَ الليبي، على مدى نحو نصف قرن، وجود أي تنظيمات مدنية. لذلك ظلت العلاقات الحميمية والروابط الأولية، في سياقاتها الجهوية والقرابية والقبليّة، تتحرك داخل أحشاء المجتمع وفي صميم بنيه، متحديةً صخب الشعارات ومتفاعلة بذكاء مع سياسات متذبذبة ومتلونة داخليًا وخارجيًا. وسرعان ما تحولت هذه العلاقات التي كانت ملجأ الأفراد الذي يحميهم من ضبابية المستقبل اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا إلى تنظيمات أهلية عسكرية مقاومة، تعلن عن اصطفافها إلى جانب الثورة الجديدة، بعدما كانت تنتظر فرصة تفجير الثورة، وهي كامنة داخل أجهزة النظام العسكرية والسياسية وخارجها.

وعلى الرغم من تقسيم السلطة في النظام الليبي، بعد عام ١٩٦٩، فقد اعتُمد نظام المحاصصة القبليّة التي عطّلت إمكان حصول تطوّر مدني منظم في ليبيا، ما أربك الثورة وكبح تسارعها وأفقدَها فرصة الاستناد إلى تنظيمات المجتمع المدني، كما هي الحال لدى جارتيها التونسية والمصرية. لكن ذلك لم يَحُلْ دون استنهاض ولملمة الرصيد التاريخي للحركات الاجتماعية الليبية، وبقايا تنظيماتها وزعاماتها، وبخاصة ممن نشطوا، على الرغم من كل التتبعات والتضييقات[٦].

يُقدَّر عدد القبائل الليبية بنحو ١٥٠ قبيلة متفاوتة الحجوم. وهي تنقسم بدورها إلى فروع قبلية. لكن هذا العدد يتضاءل بسبب ارتفاع معدلات التحضُّر من جهة أولى، وبسبب التداخل في تسمية المدن والمجموعات القبليّة من جهة ثانية.

وقد عرفت الخارطة القبليّة الليبية، بعد «ثورة ١٩٦٩»، تحالفات وانقسامات مهمة في علاقاتها بالنظام السياسي من جهة أولى، وفي علاقات بعضها ببعض وفي مجالات نفوذها، من جهة ثانية.

لكن ثورة ١٧ فبراير/شباط عملت على إعادة تشكيل هذه التحالفات،

---

(٦) فوجئ العالم، في الفترة الأولى من الثورة، بالكفاءات العالية في ليبيا وبوجود نخب واعدة فيها، وبشباب ذي مشاعر وطنية وقومية متأججة، ما يستدعي التقدير والاحترام لما اتسمت به هذه الفئات (من إعلامية وجامعية وسياسية ودينية وسياسية وعسكرية. . .) من قدرة على التنظيم والحركة والتحليل.

من خلال تبدّل أسس الولاء للنظام السياسي. وكان للدافع السياسي لتحقيق الديمقراطية ومقاومة الاستبداد الأثر الفعّال في هذه الثورة، التي اندلعت في أغلب مناطق القطر الليبي، وبمشاركة كل المجموعات تقريبًا. لكن خصوصية هذا الحراك ظلت تطبع المشهد القبلي الليبي، الذي لم تهدأ تحركاته ولم تقف تحالفاته، في سياق تطور الأحداث السياسية والعسكرية، التي أفضت إلى توسع دائرة نفوذ الثورة الجديدة. كما تميَّز المشهد منذ بداياته باصطفاف واضح وانحياز جلِيّ إلى جانب الثورة، من قِبَل المجموعات القبليّة التي انشق أبناؤها القياديون عن النظام. لذلك تميز الولاء للمجلس الوطني الانتقالي بطابع الانضمام المناطقي والجماعي.

كما يتميز المشهد القبلي في أبعاده السياسية الراهنة بنوع من الانقسام لدى بعض القبائل، وبخاصة بالنسبة إلى المجموعات القبليّة المتوزعة بين شرق البلاد وغربها.

وإذا ما جاز لنا تقديم جدول لتوزيع القبائل الليبية، بحسب موقفها من النظام ومن الثورة، فلا بد لنا من إبداء الملاحظات المنهجية التالية:

١ ـ يتميَّز موقف المشهد القبلي والمناطقي الليبي من النظام بالتحول المستمر، نتيجة عدة عوامل، منها حركية الأحداث، ومنها المصالح والضغوط، وغير ذلك.

٢ ـ ترتبط مواقف المجموعات القبليّة والمناطقية من النظام بمدى رصيدها العلائقي السياسي التاريخي معه (إيجابًا أو سلبًا).

٣ ـ تأثرت أغلب المواقف المساندة للثورة الجديدة سلبًا بالخطاب الهجومي الذي ألقاه القذافي بعد فترة قصيرة من اندلاع الثورة (خطاب «دار دار، زنقة زنقة») المشحون بالتحريض والإثارة.

٤ ـ على الرغم من اصطفاف بعض القبائل الليبية المهمة إلى جانب النظام السياسي، فان ذلك لم ينفِ وجودَ معارضين أو مجموعات فرعية من تلك القبائل الكبرى ساندت الثورة ولا تزال. في مقابل ذلك، أفرزت القبائل المعارضة أشخاصًا موالين للنظام سرعان ما لجأوا إلى المدن التي يسيطر عليها النظام.

إن الحركة الاحتجاجية التي تحولت إلى ثورة جارفة، سرعان ما اكتسحت أغلب المناطق الآهلة بالسكان في الشرق وفي الغرب. وقد استطاعت إلى درجة كبيرة أن تنزع من القبيلة فتيل الصراع والعنف الداخلي الذي ورثته وحاول النظام تفجيره. هكذا جرى تحويل الإرث الاجتماعي القبلي إلى عنصر قوة وتضامن بين المجموعات السكانية، بما يعمل على تعزيز فكرة الوطنية لدى الشعب الليبي، وهي فكرة افتقدت مرتكزات تنظيمية صلبة، ستعمل الثورة على تحقيقها، من خلال توفير الحرية والديمقراطية في نظام سياسي، يؤمل أن يقوم على شرعية، بدا أن الشعب، بجميع جهاته وتلويناته الاجتماعية والجغرافية، يُسهم في صنع محددات قيامها ووجودها. وتلك هي الديمقراطية المفقودة التي تحدث عنها المؤرخ الفرنسي برنارد لوجان (Bernard Lugan)(٧) حينما تساءل عن مآل أزمة التحالفات القبليّة، التي لم يبْنِها التاريخ، وإنما بناها النظام السياسي لمعالجة أولوياته ومواجهة تحدياته الطارئة والمطولة.

كانت الحركة السنوسية، بوصفها تنظيمًا طرقيًا، قد أدّت دورًا مؤثرًا في المجتمع المدني الليبي، وكذا في المجتمع السياسي قبيل «ثورة ١٩٦٩»؛ كما أنها، بوصفها إطارًا أيديولوجيًا، أسهمت في توحيد المجتمع الليبي ضمن المقاطعات الأربع المعروفة والمتمركزة(٨). ومع ذلك، لم يكن لهذه الحركة دور يذكر خلال ثورة ١٧ فبراير/شباط ٢٠١١، التي تكشفت عن خطاب وممارسة جديدين، ما يدل على حصول تغير جذري في النسيج الاجتماعي والسياسي للمجتمع الليبي؛ وذلك، على الرغم ممّا يحمله اندلاع الثورة، في الجزء الشرقي الذي ترعرعت فيه تلك الحركة، من دلالات كان يمكن أن يكون لها تأثيرها المباشر.

---

(٧) هذا المؤرخ مختص في الشؤون الإفريقية، وهو أستاذ التاريخ في جامعة ليون الفرنسية. كتب مقالًا إلكترونيًا أورده موقع «Matunisie» حدد فيه السيناريوهات الممكنة ما بعد الثورة، بالاستناد إلى ما تمّ من تحالفات، ومن ضمنها نشوب حرب قبلية على الطريقة الصومالية قد تقود إلى دويلات. هذا الافتراض الأخير لا يقوم، في رأينا، على أساس موضوعي ولا يرتكز إلى حقائق ملموسة.

(٨) محمد نجيب بوطالب، سوسيولوجية القبيلة في المغرب العربي، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١٤، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩)، ص ٩٩.

وعملًا بالقانون الاجتماعي القاضي بأن يؤدي كل تحدّ خارجي إلى تضامن الجماعات في ما بينها، فانه لا يمكن إغفال دور القبيلة الليبية في مقاومة الاستعمار الإيطالي، منذ بدايات القرن العشرين؛ فقد قامت القبائل المنتفضة في الغرب وفي الشرق بدور قيادي معروف، أدّى إلى توحيد البلاد حول فكرة «الجهاد». فكان ذلك أحد الأسس التي قامت عليها الوطنية الليبية. كما أسهم ذلك في تقليص الصراع بين المجموعات والأحلاف، والتخفيف من تلوينات المجتمع وفسيفسائيته، التي كانت تحكمها، على مدى قرون، دويلات مركزية وخصوصيات جغرافية، تغلب الاتجاه نحو التضامن على الاتجاه نحو الانقسام، وهو اتجاه ليس من الصعب تلمّسه في هذه المرحلة، وبخاصة من خلال وعي جميع التكوينات بأن «**ليبيا قبيلة واحدة**»، خلافًا للموقف النفعي الذي تميز به النظام السياسي، الذي قام على تناقضات ومفارقات بين الخطاب والممارسة، بل داخل الخطاب ذاته.

يتميز هذا الموقف بالولع الشديد باستذكار التاريخ، واستنهاض التراث القبلي الليبي، وتوظيف سافر لهذا الرصيد في إدارة الشأن العام، مقابل الترويج لهوية فوق ـ وطنية، وتموقع في شعارات يفترض قطعها مع المجتمع التقليدي[٩].

إن التوظيف الواسع للهياكل القبليّة المتبقية بفضل ما تمتلكه من قدرات على التحريك والتعبئة[١٠]، هو الذي يفسر شدة اتكاء النظام على هذه البنى، بعد عجزه عن خلق تنظيمات مدنية بديلة.

وإذا ما جرى البحث عن هذا التناقض في الميدان فإن الوقائع تؤكد فقدان البنية القبليّة للكثير من خصائصها وميزاتها، بفعل عوامل التحديث، وأهمها التعليم وعصرنة الإدارة وبناء مؤسسات الدولة واكتشاف النفط[١١].

---

(٩) John Davis, *Le Système libyen: Les Tribus et la révolution*, trad. de l'anglais par Isabelle Richet, recherches politiques (Paris: Presses universitaires de France, 1990), p. 203.

(١٠) المنصف وناس، **الدولة والمسألة الثقافية في المغرب العربي** (تونس: سراس للنشر، ١٩٩٥)، ص ٦٩.

(١١) مصطفى عمر التير، **مسيرة تحديث المجتمع الليبي مواءمة بين القديم والجديد**، الدراسات الاجتماعية (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٩٢).

فهذه العوامل لم تمنع استمرار مظاهر الحياة البدوية في المدينة وحرص الأفراد والجماعات على تبني قيم المجتمع التقليدي.

هذه الخصوصيات التي تميز النظام الاجتماعي الليبي فرضت القبيلة كبنية اجتماعية ثقافية سياسية كامنة، لكن غير فعّالة، إلا حينما تُوَظَّف في الحراك الاجتماعي (صعودًا أو هبوطًا). فحينذاك، تصبح هذه البنية التي خلخلها التحديث، من دون أن يقضي عليها، أداةً يجري بها التجنيد والتهديد؛ فهي **وسيلة احتماء الفرد والجماعة من الدولة، وهي في الوقت نفسه وسيلة لاحتماء الدولة من الأفراد** (تشتكي الدولة من الأفراد المعارضين إلى قبائلهم لكي «تُفرِدَهم إفراد البعير المعبَّد»، على ما وقع لطرفة ابن العبد مع قومه).

لكن ذلك كله لم يتخذ على الدوام منحًى مأساويًا صرفًا، بل كان لحضور فعل القبيلة جوانبه الإيجابية، وأهمها الحفاظ على التماسك الاجتماعي وتحقيق التضامن وهيمنة النزعة الاستقلالية وغلبة الممانعة في «الشخصية الليبية». وفي هذا الجانب، تتمثل الخصوصية الاجتماعية الليبية بضعف دور الفرد مقابل قوة دور الجماعة. لكن هذه الجماعة لم تستطع الحفاظ على مكانتها القديمة مكتفية بالسلطة المعنوية وبحضور روح الجماعة، وبخاصة في مراحل التأزم السياسي. وهذا ما يفسر كونَ أغلب حركات المعارضة التي قامت في وجه النظام، اتخذت في كل الفترات منحًى جماعيًا (انتفاضات ومحاولات انقلاب في الثمانينيات والتسعينيات)، كما تجد الموالاة للنظام بعض تفسيراتها في المواقف الجماعية التي تقودها الزعامات القبليّة.

في هذا السياق تندرج معارضة النظام، منذ بدايات ثورة ١٧ فبراير، حيث انخرطت الجماعات في هذا الموقف، على نحوٍ تدريجي يحمل هويات المناطق والمدن والقرى والقبائل والعائلات. في مقابل ذلك، استمر ولاء جماعات أخرى كثيرة للنظام؛ فكانت مواقف هؤلاء مرتهنة بأوضاع حميميّة نتيجة دور أقربائهم فيه، أو بسبب المراكز التي يوجدون فيها، أو نتيجة تحالفات والتزامات جماعاتهم ضمن تقسيم الأدوار وفقَ نظام المحاصصة. أما الأطراف التي بدت صامتة، خلال مرحلة تأجج الثورة، فقد كانت في حالة

انتظار، بسبب الخوف من الانتقام والمحاسبة. لكن صمتها لم يطل كثيرًا، لأنها كانت تنتظر على الأغلب فرصة الاصطفاف وراء الطرف المنتصر.

وأخيرًا، كانت مظاهر التلاحم الاجتماعي ـ السياسي التي توظف المعطى العائلي والقبلي، تتجسد في خضم الأحداث، في الزخم الملحوظ في علاقات التضامن والتماسك الاجتماعي، التي قضت على كل احتمالات وأحوال الحاجة والتشرد، التي تصحب عادة مثل هذه الأوضاع، أثناء الحروب والنزاعات. فقد تحولت الروابط الاجتماعية القرابية والجوارية والجهوية، إلى عنصر قوة للحفاظ على تماسك المجتمع الليبي وميله إلى الالتحام في مواقع وجوده داخليًا وخارجيًا. استطاعت هذه الروابط أن تخفف من حدّة الخوف من دمار الحرب، ومن انعكاسات عمليات التهجير والمحاصرة. وقد لمسنا ذلك ميدانيًا في تجمعات العائلات الليبية المهاجرة إلى الجنوب التونسي، وبخاصة في المناطق المجاورة للأراضي الليبية[١٢].

يمكننا أن نستخلص ممّا سبق بعضَ الاستنتاجات السوسيولوجية، إسهامًا منّا في تعميق النظريات العلمية التي عالجت المسألة القبليّة والعلاقات الزبونية والحميمية في المجتمعات الحديثة بصفة عامة. ولعلَّ هذا الاستنتاج يتعارض مع استنتاجات أخرى وصل إليها بعض السوسيولوجيين والأنتروبولوجيين الغربيين، ومن تأثر بهم من أبناء المنطقة، حول علاقة المجتمعات المغاربية بالظاهرة القبليّة.

فالقبيلة المغاربية، بما في ذلك في المناطق التي حافظت فيها هذه البنية على حضور اجتماعي وثقافي لافت، ليست عاملًا يهدد التحول الاجتماعي أو يُعيق تطوره كما يتصور البعض[١٣].

(١٢) تقودنا الملاحظة الميدانية، في ولايتي تطاوين ومدنين بالجنوب الشرقي التونسي، خلال الزيارات التي قمنا بها إلى هذه المناطق (خلال شهرَيْ أيار/ مايو وحزيران/ يونيو ٢٠١١) إلى اكتشاف تضامن داخلي متين بين العائلات الليبية التي استضافتها عائلات تونسية. ويشمل ذلك التضامن المجالات التالية: دفع تبرعات للمحتاجين، احتضان الأيتام والأرامل، الرعاية النفسية والاجتماعية للعائلات التي فقدت أحد أقربائها في الحرب. . .

(١٣) ما أكثر المحللين، وبخاصة الإعلاميين، الذين تعاملوا في الغرب مع الوضع الليبي أثناء الثورة، بجهل فظيع؛ فهم يصادقون على ما يبدو لمراسليهم من أن القبائل في ليبيا مسلحة على =

فعلى الرغم من حضور القبيلة الليبية اللافت، فإنها غدت مجرد بناء نفسي ثقافي يؤدي دور حماية النسيج الاجتماعي، أكثر مما يؤدي دورًا تهديديًا؛ وذلك، نظرًا لفقدان القبيلة عناصر قوتها ونفوذها وبنائها التي كانت تتحكم في المجتمع في الفترات الوسيطة وما قبلها. لكن هذا التهديد يبقى قائمًا في حالات التوتر والصراع السياسي القائمة بعد الثورة، وبخاصة مع استمرار انتشار السلاح.

فما هي وجهة المجتمع الليبي لو لم تكن هذه البنى الحميمية قائمة، وفي غياب شبه كلّي لأية هياكل أو روابط اجتماعية ومدنية أخرى؟

مثّلت العلاقات الحميمية المستمرة، التي تُحيل، في المجتمع الليبي، إلى الظاهرة القبليّة في منحاها شبه الطبيعي، ملجأً للأفراد وملاذًا للجماعات للاحتماء من نظام زئبقي يوظف كل الأوراق ويلعب على كل حبال الهويات للحفاظ على نفسه واستدامة بقائه.

ثانيًا: القذافي:
«الرومنسية المدمّرة والفرار إلى جهنم»

ما أقلَّ الذين يعرفون، في هذه الأيام، أن القذافي كان قد «تنبأ» بمصيره الدرامي، في نصّ كان قد كتبه بنفسه، عندما كان يقوم بدور «الأديب والكاتب»، من ضمن الأدوار الكثيرة التي أراد لنفسه أن يؤديها، من خلال ما عرف به من جنون العظمة.

بين النصوص التي كتبها القذافي في تمجيد القرية والريف والقبيلة، مقابل هجومه على المدينة والحضارة العصرية، نصٌّ مهمّ بعنوان «الفرار إلى جهنم»[١٤].

= غرار قبائل الصومال أو بورندي، ويعتقدون أن في ليبيا زعماء قبائل متمردين يحكمون مناطقهم وفق النظام القبلي القديم. انظر مثلًا: Pauline Tissot, «Libye: Kadhafi équilibrait le pouvoir des tribus,» *L'Express*, 23/2/2011.

(١٤) معمر القذافي، القرية القرية الارض الارض وانتحار رائد الفضاء وقصص اخرى (طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٩٤)، ص ٤٣.

كان القذافي كثير التصريح برفضه للزعامة وكرهه للقيادة والمسؤولية؛ وهو سلوك لا يخلو من الادّعاء المخالف للوقائع. في الوقت نفسه كان القذافي يشن هجومًا عنيفًا على «الجماهير» التي اشتق منها «جماهيريته»، فكان يصفها بالطغيان الذي يفوق طغيان الفرد، لأنه طغيان جارف كان القذافي يعرف خطورته، من دون أن يعمل على تفاديه. فهو يقول: «إن طغيان الفرد أهون أنواع الطغيان، فهو فرد في كل حال... تزيله الجماعة، ويزيله حتى فرد تافه بوسيلة ما (هكذا)... أما طغيان الجموع، فهو أشد صنوف الطغيان، فمن يقف أمام التيار الجارف، والقوة الشاملة العمياء !؟.. كم أحب حرية الجموع وانطلاقها بلا سيّد.. ولكنني كم أخشاها وأتوجس منها!!.. كم هي عطوفة في لحظة السرور، فتحمل أبناءها على أعناقها..!! فقد حملت «هانيبال» و«موسوليني» و«باركليز»... و«سافوناولا».. وكم هي قاسية في لحظة الغضب!! فتآمرت على هانيبال وجرعته السم، وأحرقت «سافونارولا» على السفود... وقدمت بطلها «داونتون» للمقصلة.. وحطمت فكّي «روبسبير» خطيبها المحبوب، وجرجرت جثة «موسوليني» في الشوارع.. وتفت على وجه «نكسون» وهو يغادر البيت الأبيض بعد أن أدخلته فيه وهي تصفق!!..»[١٥].

ترى لو استبقنا ما سيكتبه المؤرخون، فهل ترانا سنطّلع على ملحق بهذا السرد لمآسي القادة والزعماء، ويُشير إلى أن معمر القذافي «قائد ثورة الجماهيرية» قد عرف المصير نفسه؟ كان القذافي وهو في قمة الإمساك بالسلطة والسلاح والاستمتاع بالثروة، وفي نشوة ممارستها واستعمالها وتوزيعها والتحكم فيها، كان يعيش حالة خوف من «**هذا اللهيب الذي يحرق ظهري.. أمام مجتمع يحبك ولا يرحمك..**».

ولا يفتأ الادّعاء بالأصل البدوي الفقير، وبالطابع البسيط للشخصية، يظهر في الممارسة والخطاب. فالخيمة رمز الانتماء إلى الجماعة البدوية الحميمية، أي القبيلة، تبدو حاضرة معه في الفعل وفي الخطاب، حتى حين يترحّل البدوي إلى عواصم الأنوار مثل روما وباريس. ويكون «البدوي»

(١٥) المصدر نفسه، ص ٤٤.

آنذاك مصحوبًا برموزه التي تشبث بها مثل حليب الناقة، و«الجرد» أو «الحولي» أو «الوزرة»[١٦]. لكن الهجوم على «الحضارة» وعلى المدينة كان لا يصمد كموقف ثابت حينما نعرف أن صاحبه كان يركب السيارات المصفحة، ويستعمل الأسلحة الأوتوماتيكية، ويستمتع بالمكيّفات، ويتابع الموضات والتأنّق في اللباس والحلاقة والأكل وغيرها.. يقول القذافي: «المدينة تقليعة، صيحة، انبهار، تقليد غبي، استهلاك لعين... وجود بلا معنى». ويقول في نص يمجّد فيه الحياة القروية: «إن حياة القرية والريف البسيطة المتواضعة القنوعة بعيدة عن الشهوات والكماليات... فلا يحس ساكن القرية والريف بالحاجة إلى تلك الرغبات السخيفة، فالقرية والريف لا تعرف التقليعة والطفرة و«الموضة»..»[١٧].

يعترف القذافي باعتزاز بأصوله البدوية ويتظاهر بالبساطة، لكنه تظاهر لا يصمد أمام أقوال وممارسات أخرى: «بدوي فقير تائه، لا يحمل شهادة ميلاد، عصاه على كتفه، لا يقف أمام الإشارة الحمراء، يخاصم الشرطي ولا يخشاه، ويأكل بلا غسل يديه... يبحث عن ناقة في ميدان الشهداء، وفرس في الساحة الخضراء...»[١٨]

هذا الهوس بثقافة القبيلة والبادية يجعلنا، من خلال الخطاب والممارسة، نكتشف أن القذافي كان لا يحتفظ من جذور الانتماء إلا بالمظاهر، كما أنه لا يقف موقفًا نقديًا أو موضوعيًا من كل من البادية والقبيلة والمدينة. فهو يُعلي من شأن الريف والبادية والقرية، ويحطّ من شأن المدينة، التي وصفها بأنها: «مقبرة الترابط الاجتماعي.. أخلاقها النفاق... فيها يتساوى الآدميون والقطط...»[١٩].

ويحسب القذافي نفسه منقذًا للشعب الليبي: **«هذه الجموع التي لا ترحم حتى منقذيها، أحس أنها تلاحقني، تحرقني...»**، لذلك فهو يرى أنه قد

---

(١٦) ملابس الرجل الرسمية في المجتمع البدوي في ليبيا وفي جنوب تونس.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٤٥.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٥

جنى على نفسه «**أنا جنيت على نفسي بدخولي المدينة طواعية**». وفي سياق نشوة الزعامة يشبّه القذافي نفسه بالنبي موسى، ويدّعي التفوّق عليه: «**أنا سرقت عصا موسى، وضربت بها الصحراء فانفجر نبع**».

وهو يحسب نفسه باني ليبيا الحديثة ومنقذها من اللصوص: «**فأنا لا أملكها في الحقيقة، ولكن حفظتها من أيدي اللصوص، ومن أفواه الفئران، ومن أنياب الكلاب، ووزعتها على أهل المدينة باسم فاعل خير قادم من الصحراء، بوصفي محررًا من القيود والأصفاد...**»[٢٠].

ولا يملُّ القذافي من تكرار فكرة طالما آمن بها، وحاول تطبيقها، حتى لحظة مماته، وهي فكرة العودة إلى الجذور القبليّة، والاحتماء بها؛ فهو يؤمن بأن لأهل البادية والصحراء والقبيلة فضلٌ على الآخرين من سكان المدن، في تحريرهم وبناء مدنهم الجديدة. نلمس في موقف القذافي إعلاء لشأن القبيلة، قيمًا وثقافةً، وعدَّها ركيزة لبناء نظامه السياسي وحمايته.

في الجملة، هل استطاع معمر القذافي خلال أكثر من أربعة عقود من الحكم والتحكم أن يحافظ على طابع هذه الرومنسية البدوية؟ وهل تمكّن من الحفاظ على القيم القبليّة، التي طالما تفاخر بها، أم أنه عمل على تشويهها وتوظيفها توظيفًا لا يخلو من التناقض والتلاعب، بما أدى إلى رومنسية بدوية مدمرة أساءت إلى الصورة الحقيقية للبداوة وقيمها؟

ثالثًا: «المقاومة القبليّة» وانهيار التحالفات القبليّة مع النظام

أدت القبائل في ليبيا دورًا مهمًا في مقاومة الاحتلال العثماني ثم الإيطالي. لكن النظام القبلي في هذا القطر المغاربي، شأنه في ذلك شأن الأقطار الأخرى، أخذ بعد الاستقلال يفقد أهم مكوناته؛ فقد أدّى التحديث إلى حركية ملحوظة تمثلت بانتقال قسم كبير من السكان إلى المدن، وترك مناطقهم التقليدية؛ كما أسهم انتشار التعليم بقسط كبير في تغيير أوجه

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٤٦.

الوعي بالانتماء القبلي، والابتعاد من حتمية التعصب التي كانت سائدة من ذي قبل.

وعلى الرغم من ذلك، استمر تشبّث السكان في الأرياف وفي المدن بالانتساب إلى الجذور القبليّة والأصول العائلية. وما فتئ التأثير القبَلي يُضفي تسهيلات على فرص حصول الأفراد على الشغل، وفي التقدم الوظيفي. واعتُمِدت المصاهرة القبليّة في أعلى هرم السلطة أداةً لضمان الولاءات السياسية لبعض المناطق وذلك بهدف إحلال توازنات اجتماعية تضمن للنظام الاستمرارية من خلال توزيع السلطة والثروة وفق تلك الأسس.

كانت بعض القبائل تحظى، أكثر من غيرها، بنفوذ في المؤسسة العسكرية، وكذلك في المؤسسة الأمنية. وكان من الطبيعي أن يترسّخ هذا السلوك ويأخذ مجرى العادة المألوفة والمكشوفة، من خلال استئثار المجموعات دون سواها، بامتيازات تمادي أفرادها في احتكار ما كانوا يزعمون أنه حقّ موقوف عليهم دون غيرهم. وقد أدى ذلك إلى حراك صارخ في امتلاك الثروات لدى مجموعات كانت هامشية. وكانت قبيلة القذاذفة في مقدمة المجموعات القبليّة التي كانت تحصل على هذا الامتياز، فحظيت بالمناصب الرفيعة، ما جعلها تدافع عن النظام حتى الرمق الأخير.

هذه السياسات القائمة على نظام المحاصصة القبليّة، من جهة أولى، وعلى مبدأ «فرّق تسد» من جهة ثانية، أدّت إلى انفجار التوتر والتنافس والصراع بين القبائل الليبية، خلال العقود الثلاثة الماضية. وقد انخرطت فيه مجموعات قبليّة مهمة، مثل قبيلة المقارحة، التي توقع المحللون أن تقود المحاولات الانقلابية على النظام، بفضل ما حظي به أبناؤها من مناصب في الأجهزة الحكومية والأمنية. لكن النظام كان متنبهًا لذلك، فعمل على وأد هذه المحاولات قبل حدوثها، فقام بتصفية خصومه وذرّ الفرقة والنزاع بينهم.

كان مسلك «الثواب والعقاب» الأسلوب الملائم الذي اعتمده النظام السياسي للقذافي في التعامل مع المجموعات القبليّة الكبيرة. فالقبائل «الوفية» وقادتها «المخلصون» كانت تحظى بالتبجيل، كما كانت تُمنح الدعم المادي والمعنوي جزاءً لولائها حينما يتعرض النظام لأزمة ما.

أما المجموعات القبليّة «المعارضة» فكانت تواجه بعنف شديد، حاول النظام تشريعَه في شهر آذار/ مارس ١٩٩٧، عن طريق البرلمان الذي دُعي إلى صوغ ميثاق ينص على إنزال العقاب الجماعي بالقبائل والعائلات، التي يثبت تمرّدها وخروجها عن النظام. ويلاحَظ أن الخطاب السياسي والإعلامي الرسمي بالغ آنذاك في ابتداع عبارات ونعوت عنيفة ومشوِّهة لكل المعارضين السياسيين، على اختلاف انتماءاتهم الأيديولوجية والسياسية والاجتماعية والجغرافية.

رافق تسارعَ أحداث ثورة ١٧ فبراير تسارعٌ في تغيُّر مواقف القبائل المعروفة بتحالفاتها القديمة مع النظام وولائها له. وقد أدى كل من الوضع الجغرافي وتطور الوضع العسكري دورًا مهمًا في تسريع هذا التحول وإنضاجه، مستفيدًا من الأوضاع «الثورية» في الجارتين تونس ومصر. أدى المُعطى الجغرافي دورًا ساعد معظم المجموعات السكانية القبليّة والمناطقية في التخوم الليبية الغربية والشرقية، على اتخاذ موقف معارض للنظام ومؤيّدٍ للثورة. وكان هذا الاصطفاف السياسي والجغرافي ضد نظام القذافي ينطلق من أبعاد تاريخية لصراع مرير مع نظام مركزي اغتصب الحكم وأفسد الثروة، فهمش تلك التخوم تنمويًا، وسلّط العنف والإقصاء السياسي على أبنائها. أما الدور الذي أداه المُعطى العسكري فقد تجسّد في كون مناطق الشرق، ثم لاحقًا مناطق الغرب، بقيت مجالًا خصبًا للتمرد على الدولة، ومنطلَقًا لتوسع أعمال الثورة على نظامها، مستفيدة من سندٍ خارجي كبير.

كان من أهم علامات انتفاض الأحلاف القبليّة على النظام، التهديداتُ التي أطلقتها بعض القبائل وتلويحها بالتمرد، حينما استفحل العنف الموجه ضدّ الشعب الليبي. وكان في مقدّمها تهديدُ قبيلة الزوية في الجنوب بإيقاف صادرات البترول، منذ بداية الأحداث. ويندرج في السياق نفسه تخلّي قبيلة ورفلة عن النظام، والجهر بمعارضتها له. كذلك، كان موقف الزنتان والزاوية وغيرهما.

هكذا بات انهيار التحالفات القبليّة يدلّ على انهيار التحالفات السياسية، وهو ما دفع بعض الدارسين إلى عَدِّ تخلّي الزعامات القبليّة الليبية عن دعم

النظام، بدايةً لانهيار أركانه. فهل يمكن، مع ذلك، اعتبار الانتماء القبلي والمناطقي والجهوي الراسخ في المجتمع الليبي،عاملًا مساعدًا في تسريع القضاء على أسس نظام القذافي؟

افتقد النظام أحد المعطيات التي كان يتوهم أنها تضفي شرعية على الحكم في ليبيا؛ ألا وهو المعطى القبلي الذي بناه على نوع من التوازنات غير المضمونة. وهذا ما أدى إلى الفقدان التدريجي والدرامي للسلطة الاقتصادية، والسلطة السياسية، والسلطة العسكرية، على الرغم من كل العمليات التي حاول بناءها، وكان من أهمها عسكرة الكتائب على حساب تهميش المؤسسة العسكرية (الجيش الوطني).

رابعًا: القبيلة والقبليّة بعد سقوط النظام التسوية ومهدّدات ثقافة الثأر

إذا كانت القبيلة والقبليّة ماثلتين في أحداث الثورة الليبية، وفي العلاقة الوطيدة بالمشهد السياسي والعسكري، فإنها لم تغِب عن التفاعلات السياسية والأمنية بعد سقوط النظام.

وتبيّن يوميات الأحداث السلوك القبلي والعائلي والجهوي في مختلف المناطق، وتحضر الظاهرة القبليّة بجلاء في المشهد الجديد، من التضامن والاحتفالات بالنجاحات، إلى لمّ شمل المجموعات التي هَجّرتها الحرب في الداخل والخارج، ومظاهر الثأر والانتقام للشهداء.. مستفيدةً من غياب أسباب الخوف من بطش النظام. ويمكن تلخيص أهم هذه المظاهر في:

١ ـ عودة الحميميات إلى المناطق والجهات وإلى الجماعات القبليّة بعد هدوء الأوضاع الأمنية؛ فالعودة إلى الجماعة الأصلية ظاهرة بادية في سلوك الفاعلين السياسيين الليبيين، يفرضها البحث عن ترتيبات جديدة لبلورة المواقف وفرض الذات والحصول على «غنيمة الثورة» بعد تضحيات الأفراد والجماعات.

٢ ـ بروز ولاءات قوية للمناطق والجهات لدى الفاعلين السياسيين تكاد توازي ولاءهم الوطني، مع ميل واضح إلى إثبات الحضور الجهوي،

وبخاصة لدى المجموعات والمناطق التي همَّشها النظام[٢١]. وتزداد قوة الولاء الحميمي لدى المجموعات حينما تكون مدعومة برصيد نضالي ثوري يتمثل بالمشاركة في مقاومة «كتائب القذافي». وهي مشاركة يجري إثباتها برصيد أبناء المجموعات القبليّة والعائلية والجهوية من عذابات السجون وتقديم الشهداء والجرحى والمفقودين والمهجّرين.

٣ ـ يزداد افتخار الجماعة أو المنطقة بذاتها الجماعية، حينما تكون قد شاركت في الدفاع عن المناطق والمدن الأخرى. فارتفاع رصيد المشاركة الوطنية يبيح استثمارها في إعلاء حق الظهور المناطقي أو القبلي أو العائلي. وفي ظل ضعف الإطار العسكري الرسمي (الجيش) رسَخت فكرة وجود جماعات عسكرية محلية شعبية تمثِّل الهويةُ الجهوية إطارَها التنظيمي (مجالس عسكرية)، لكنها باتت تمتلك شرعية وطنية، من خلال دفاعها عن جهات أخرى. وقد أسهم ذلك في بناء أسس تضامن وطني مناطقي داخلي، يمكن توظيفه، لاحقًا، في بناء الدولة الجديدة؛ لكنه بات يُنذِر، في غياب المركزة، بحدوث صراعات وانقسامات مناطقية.

يدلّ انبثاق جماعات عسكرية مناطقية متطوعة، من رحم أحداث المقاومة، دلالةً واضحة على أن هذه الجماعات تتمتع بشرعية الوجود والاستمرار، بعد نجاح الثورة، في مرحلتها الأولى (التحرر من النظام). فتسميات مثل «ثوار الجبل» و«ثوار بنغازي» و«ثوار الزنتان» و«ثوار مصراتة».. تُحيلنا إلى تصور في الذاكرة الجماعية الليبية، لمجموعات من المقاتلين المتطوّعين، تتَّصف بالشجاعة والبطولة، اكتسبت كفاءة قتالية وانتزعت شرعيةً سياسية، فتكفلت (في رأيها) بالبقاء على الساحة، ريثما يُطمأنّ إلى نجاح الثورة وعدم عودة النظام السابق. لكن هذا التوسع العسكري

---

(٢١) تمثل التحركات الاحتجاجية لدى قبائل أقصى الجنوب الليبي نموذجًا معبّراً عن حضور الولاءات القبلية والجهوية بعد الثورة. وقد اتخذت بعض هذه التحركات منحًى عنيفًا، من خلال صراع المجموعات للاستيلاء على المنافذ الحدودية وبعض المراكز العسكرية، بعد سقوط النظام. وفي مقابلة تلفزيونية أجراها برنامج «الحصاد المغاربي» بقناة الجزيرة (يوم الأحد ٤/١٢/٢٠١١) مع محمد سيد إبراهيم، أحد أعيان قبائل التبو، عبّرت هذه الشخصية القبلية عن استيائها لما عرفته هذه القبائل من تهميش وحرمان قبل الثورة، وبعدها. وتحدث صراحة عن حرمان المنطقة من التمثيل في المناصب السيادية للدولة ومرافقها، ومن التنمية الإنسانية بعامة.

الذي قامت به هذه المجموعات للعمل خارج فضاءاتها التي تكوّنت بالأصل بها، خلق تململًا واستياءً لدى المواطنين في المناطق، التي قاتلوا فيها أو حموها، فكاد ذلك أن يُفضي إلى صراعات جهوية جديدة يمكن أن نسميها «**الجهوية الثورية**» التي غذاها بعض الانفلات وغياب التنسيق الشامل(٢٢).

فقد سلكت بعض المجموعات أسلوب الحصول على «الغنائم» إثباتًا للمقدرة والشجاعة، وتوكيدًا للنجاح في إسقاط النظام (جمع السلاح ورموز وممتلكات القذافي وعائلته التي كانت تجسّد مرحلة الفساد والعبث بممتلكات الشعب الليبي). وقد قام عدد من المجموعات الثورية بنقل هذه المعدات (الذكريات) إلى مناطقها ومدنها الأصلية (بنغازي ـ الزنتان ـ مصراتة).

٤ ـ حصول تحول في بنية العلاقات الاجتماعية وفي مظاهر انتماء الأفراد والمجموعات يتمثل ببداية الانتقال من حميمية القرابة الدموية إلى حميمية القرابة الجهوية. وعلى الرغم من الحضور الدائم للمشاعر الوطنية الليبية، إلى جانب المشاعر الدينية الإسلامية، فإن ظاهرة الالتحام الجماعي داخل إطار القرية والمدينة والتجمع المناطقي، باتت لا تُخفى. ولعل في المقولة الأنتروبولوجية القائمة على ثنائية «**الانصهار والانشطار**» ما يفسّر الالتحام والتعاضد بين الجماعات التي كانت مفرّقة سياسيًا وجغرافيًا.

لكن هذا التضامن القائم على عمليات فرز أدت إليها الأحداث الدامية، بدا بحاجة إلى إنشاء أطر مدنية جديدة كان في وُسعِها أن تستوعب هذا الحراك السياسي الجديد، من أجل الإسهام، في المرحلة اللاحقة، في بناء المؤسسات، وفق مسار ديمقراطي، على الرغم من مخاطر التأخير في ظهور هذه الهياكل المدنية، التي غُيِّبت على مدى أكثر من أربعة عقود.

٥ ـ هذا المشهد المتفائل يجب ألّا يُخفي عن أعيننا مشهدًا لا يبعث على التفاؤل، ويتغذى من بطء بناء الدولة البديلة ومؤسساتها، وضعف

---

(٢٢) بلغ توتر الرأي العام الشعبي، في أوائل شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ إلى خروج تظاهرات تندد بفرض انتشار السلاح، ودعوة الثوار إلى الخروج من مدينة طرابلس. وقد شهدت هذه الفترة معارك بين المجموعات التي تحوَّل بعضها إلى «ميليشيات» تهدد الأمن الوطني. وما الأحداث التي لحقت بالبوابات الحدودية مع تونس في «راس جدير» و«ذهيبة» سوى دليلٍ على هذا التوتر الخطير الذي استنكرته الدولتان على المستوى الرسمي والشعبي.

مكوّنات المجتمع المدني؛ فالمجتمع والدولة الليبيان، على الرغم من الإمكانيات البشرية والرصيد النضالي الرافض للظلم والطغيان، وعلى الرغم من الإمكانيات المادية المتمثلة بالثروة النفطية الهائلة، ظلّا مهدّدين، في ظل بعض «الفراغات المؤسسية»، بمخاطر جمّة، في حقلٍ حافلٍ بالألغام.

خلقت ردود الفعل الثأرية العنيفة التي اتخذت أشكالًا فردية وأخرى جماعية، خلقت حالة من الخوف وعدم الاطمئنان، وعطلت عمليات التسوية والمصالحة أو أخّرتها في المجتمع المحلّي، في غياب تسويات أخرى، كتلك التي تجري في إطار العلاقة بين الثوار والعاملين مع النظام السابق، من موظفين وكفاءات وزعامات محلية. ومن مخاطر استفحال هذا السلوك عدمُ قدرة الدولة، بعيد سقوط النظام، على بسط نفوذها على كل المناطق، وفي كل القطاعات، وبخاصة في مجال المؤسسة القضائية.

اتّضح ذلك من خلال أسلوب التعامل مع الذين كانوا من قيادات النظام، وأُلقِيَ القبض عليهم، وبخاصة من خلال عملية تصفية القذافي وما لحقها من نقل جثته وجثة ابنه المعتصم إلى مصراتة، وعرضها على الجمهور؛ فهذه العملية لم تكن لفائدة صورة الثورة الليبية لدى الرأي العام العربي والإسلامي والعالمي. ويمكن أن تندرج عملية نقل ابنه الثاني سيف الإسلام إلى مدينة الزنتان، بعد أسره، في السياق نفسه المرتبط بالخلفيات والدلالات الجهوية.

يذكّرنا ذلك كلّه، بثقافة المجتمع البدوي القائمة على ما يُعرف بـ «اللجوء» و«الجبهات»، التي علينا وضعها في الحسبان حينما نحلّل تداخل أسس البناء السياسي القديم والجديد. ومعلومٌ أن قيام الثورة ونضجها يتطلبان مدىً زمنيًا لتحقيق عملية الانتقال والتأسيس، وفق منهج التجربة والخطأ، كما حصل في تجارب ثورية أخرى؛ لذا، ليس من السهل علينا المطالبة بتحولات سياسية ومؤسسية بين عشية وضحاها، في مجتمع لم يذق طعم الحرية طوال عقود من الزمن، ولم يسعفه تاريخه الحديث والمعاصر بحكم نفسه بنفسه وتحقيق أحلام نُخَبه وقواه، منذ مرحلة الاستعمار.

وفي سياق استمرار **«ثقافة الثأر»**، في ظلّ توافر السلاح في أيدي الأفراد والجماعات، وفي سياق اختفاء بعض أتباع النظام السابق ومناصريه، وبخاصة

في الجهات التي دافعت عنه حتى الرمق الأخير (سرت وبني وليد) هل يمكن توقع ظهور ثأر لاحق، أو ما يمكن أن نسميه احتمال ظهور «الغضب النائم»، بعد كتمِ أصوات أقاربه وأبناء عشيرته والمنتفعين من النظام السابق؟ وهل يمكن القول إن هذا الوجدان الجمعي القبَلي والزبوني قد يحوّل لاحقًا القذافي المغتال إلى «بطل» عند مقربيه[٢٣]؟ هذه الأسئلة، على الرغم من أنها تبدو محرجة ومزعجة، تفرض علينا نفسها في متابعة سيرورة الأحداث، وفي محاولة استخراج أهم الآليات المتحكّمة في البناء الاجتماعي والسياسي.

يرتبط نجاح الثورة في ليبيا بمدى النجاح في تهدئة النفوس وإحقاق الحقوق وإعطائها لأصحابها؛ وهو أمر يتطلب جرأة مثلما يتطلب وعيًا استباقيًا قد يذهب بأصحابه إلى تقديم تنازلات لفائدة الجميع. فإذا كان الثوار قد نجحوا في إسقاط نظام العقيد، فما زال أمامهم النجاح في هدم جدران الفرقة التي قامت بين بعض المجموعات القبليّة والمناطقية الليبية. كما أنهم مطالَبون بالعمل على تغليب الدولة على القبيلة وعلى الجهة، مثلما هم مطالَبون ببناء وحدتهم الوطنية، وصَونها، قبل السعي إلى تغليب نزعاتهم السياسية والأيديولوجية.

ـ أحداث ذات دلالة (معارك الأقاليم والأجوار)

على خلفيات صراع تعود جذوره إلى تاريخ غير بعيد، اندلعت بعد الثورة اشتباكات مسلحة بين بعض المدن والمناطق والقبائل، سرعان ما جرى تطويقها من داخل هذه المناطق أو من الفاعلين السياسيين والعسكريين الجدد، بمن فيهم القيادات الكبرى في المجلس الانتقالي والمجالس العسكرية المحلية للثوار.

ويمكن على سبيل المثال عرض بعض هذه المناوشات التي ظهرت في أواخر أيام القذافي، وبعد اغتياله وسقوط نظامه.

---

(٢٣) رأى بعض المحللين أن عمليات مثول القذافي وأبنائه ومناصريه السريع أمام محاكم سرعان ما نفذت فيهم حكم الإعدام إنما يشبه إلى حدّ كبير عمليات الإعدام التي تحصل في المحاكم القبلية البدائية. ومنهم من يرى أن ذلك كان منسجمًا مع طبيعة الدولة والمجتمع الليبيين. انظر: **الشرق الأوسط** (لندن)، ٩/١١/٢٠١١.

ـ في شهر أيلول/ سبتمبر نشب صراع بين الصيعان ونالوت، عُرِف بـ «حادثة المرأة التي انتقمت من الثوار باستعمال السلاح».

ـ حصول صراع بين مجموعات عربية وأخرى من الطوراق، في منطقة غدامس.

ـ استمرار ظهور محاولات التمرّد في المنطقتين المعروفتين بتأييدهما للقذافي، أي بني وليد وسرت. وقد أدّى ذلك إلى نشوب معارك مع كتائب الثوار في المنطقتين وبين مناصري النظام. ويندرج في هذا السياق اندلاعُ معارك في بني وليد، يومَي ٢٤ و٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢.

ـ اندلاع معارك بين ثوار الزاوية وثوار المنطقة المجاورة من الجفارة مع مجموعات عَدّها الثوار منشقة وهي التي تنتمي إلى منطقة ورشفانة بالماية. أما حقيقة الأمر، فهي أن الصراع كان بسبب رغبة كل طرف وحقه في السيطرة على معسكر إستراتيجي في المنطقة.

ـ اندلاع أحداث بني وليد يوم ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر، التي أدت إلى استشهاد ١٣ شخصًا من الثوار. فالطريقة التي اعتمدها ثوار بني وليد في الاستنجاد بثوار سوق الجمعة لم تكن مدروسة لتجنب معارك في وسط حساس، على الرغم من إقامة لجان للصلح بين المجموعات المتصارعة.

ـ اندلاع أحداث عسكرية، يوم ٥ كانون الأول/ ديسمبر، في أقصى الجنوب، بين مجموعات في مناطق قبائل التبو، حول القيادة العسكرية المحلية بعد الثورة.

ـ اندلاع اشتباكات بين الزنتان والمشاشية يوم ١٣/ ١٢/ ٢٠١١.

تغذت تلك الأحداث من عدد من العوامل التي يمكن تلخيصها في:

ـ رغبة كل طرف (قبلي أو جهوي) في إثبات شرعية وجوده، عبر العمل على السيطرة العسكرية والإدارية في الجهة التي هو فيها.

ـ بذور فتن كان قد زرعها النظام السابق، تتمثل بتقسيم المجموعات، ومساعدة بعضها وتهميش البعض الآخر.

ـ شعور بعض المجموعات بالظلم نتيجة مواقف بعض أفرادها، في علاقاتهم بالنظام القديم.

ـ انتشار الإشاعة وضعف دور وسائل الإعلام البديلة.

ـ انتشار النزعة المطلبية والبحث عن الغنائم.

ـ الرغبة في حصول بعض المجموعات، التي قدمت تضحيات من الشهداء والجرحى، على حقوقها بطرائق عفوية وارتجالية.

هكذا، اتخذت النزعة الجهوية في ليبيا طابعًا مناطقيًا ذا جذور قبليّة. لكن ما يمكن ملاحظته، مقارنًا بما حصل في تونس، بعد الثورة، هو أن ليبيا لم تعرف نزعة المطلبية الجهوية كما عرفتها تونس خلال الثورة وبعدها[٢٤]. ولعلّ ذلك يعود إلى اختلاف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بين البلدين، كما يعود إلى طبيعة الثورة ومنطلقها: فقد كانت الثورة ذات بعد اجتماعي في تونس، بينما كانت في ليبيا ذات بعد سياسي.

يمكن تفسير ذلك أيضًا بوجود تنظيمات اجتماعية وسياسية قوية وضاغطة في تونس، في حين أن تلك التنظيمات كانت ضعيفة في القطر الليبي، الذي اتخذت التحركات الثورية فيه أبعادًا سياسية وجماعوية.

خامسًا: ظاهرة «البيانات القبليّة»

عرفت الفترة التي اندلعت فيها ثورة ١٧ فبراير صدورَ بيانات تلفت الانتباه، لأنها باسم مجموعة من القبائل الليبية. وعلى الرغم من ما يُطرَح من تساؤلات حول مدى صدقية تلك البيانات، وحول مدى صحة تمثيلها، فقد دلّت هذه الظاهرة على افتقاد المجتمع الليبي هياكل مدنية ومحلية تعبّر عنه؛ لذا، جرى اللجوء إلى الجماعات القرابية والقبليّة، للتعبير عن الذات.

---

(٢٤) يمكن استثناء بعض المناطق في ليبيا، وبخاصة المناطق النائية في جهة الجنوب. المثال على ذلك هو الاحتجاج الذي أبلغته قبائل «تبو» وثوار «القطرون» في واحات الصحراء الليبية المتاخمة للحدود مع تشاد والنجير، إلى بعض قنوات التلفزة، معبّرين فيه عن أنهم كانوا في عهد النظام السابق مهمَّشين، وفي عهد الثورة أيضًا، على الرغم من الدور الذي أدّوه في عملية مراقبة الحدود والحدّ من هروب عناصر النظام. انظر: (الجزيرة، ١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١).

لقد أصبحت هذه الوسيلة في التعبير أداةً ملائمة، وتقليدًا مألوفًا لدى المجتمع الليبي، في ظلّ تسارع الأحداث وتواترها، من دون وجود هياكل مدنية ملائمة للتعبير عن المواقف والأفكار والتصورات. وغدت القبيلة إطارًا للتعريف بالجماعات وهوياتها ومواقفها.

ويمكن تصنيف تلك البيانات في ثلاثة صنوف: **بيانات مساندة للثوار، وبيانات توضِح مواقف من بعض الأحداث، وبيانات تبرُّؤ** من بعض الأشخاص والمواقف وغيرها. أغلب هذه البيانات، كانت تتضمن موقفًا داعمًا للثورة، ومساندًا لقادتها في المجلس الوطني الانتقالي. أما البيانات التي حاول النظام إصدارها في سياق إظهار مساندته، فهي قليلة ومرتبكة. وقد لاحظ المتابعون، أن وتيرة إصدار البيانات القبليّة كانت تسير في اتجاه تصاعدي، وبخاصة مع وجود قنوات إعلامية جديدة كان في مقدَّمِها المواقع الصحفية الإلكترونية.

ولئن كانت الهوية القبليّة تغلب على تلك النصوص، فإن بعض المدن والمناطق أصدرت بدورها بيانات تصبّ في الاتجاه نفسه. ولا يخلو العنوان من مؤشرات أخرى ذات دلالة، مثل صدورها عن «شباب كذا» أو «أهالي كذا» أو «منطقة كذا» أو «ائتلاف كذا» أو «مدينة كذا» أو «قرية كذا»...

حاول طرفا النزاع أن يوظفا بيانات القبائل التي عبّرت عن مواقفها بعد عقد «مؤتمرات» و«لقاءات»؛ فالإعلام الرسمي ضخّم المعطيات الإخبارية في ما يتعلق ببعض محاولات عقد مؤتمرات قبلية لشجب الثورة وتدعيم النظام؛ أما المجلس الوطني فكان يوظف الإعلانات عن المواقف الداعمة، من دون إثارة ضجيج حولها. وقد يكون السبب في ذلك، عدم مراهنة المجلس الوطني الانتقالي على المعطى القبلي في الثورة كمحرك وداعم أساسي، من جهة أولى، وانشغاله بتطور الأحداث العسكرية الميدانية، من جهة ثانية.

وقد يكون من الجائز طرح السؤال عن مصير هذه البيانات بعد الثورة: كيف تعاملت المناطق والمجموعات في ليبيا مع الوضع الجديد، وبخاصة بعد سقوط «رموز النظام» وأركانه، ورسوخ هيمنة الثوار على كل المناطق،

على الرغم من بقايا التمرد البؤري، التي يبدو استمرار ظهورها أمرًا طبيعيًا، في سياق عِظَم حجم الأحداث وخطورة التحولات.

يمكن الوصول إلى استنتاج آخر، من خلال متابعة الأحداث بتأنٍ وتعمُّق، مفاده توقف ظاهرة البيانات القبليّة. فالمشهد الليبي الجديد بات يتوافر على فضاء إعلامي مغاير، من علاماته ظهور قنوات فضائية وإذاعات محلية وصحافة ورقية وإلكترونية كثيرة ومتنوّعة.

كما أن ظهور تنظيمات للثوار تميل إلى التخلي عن هوية الميليشيات العسكرية، من أجل هوية سياسية وأمنية، أسهمَ، على الرغم من بطئه، في انضواء المجموعات السكانية، على هوياتها المناطقية والقبليّة المختلفة، في إطار تلك المجموعات الثورية التي اكتسبت شرعية، من خلال نجاحها في القضاء على الآلة العسكرية والأمنية للنظام، ومن خلال فرض نفسها كتنظيمات مركزية، ولكن تمثل المدن والمناطق والجماعات تمثيلًا كاملًا، وذلك من خلال قيامها بُعَيْدَ الثورة بدور التفاوض واتخاذ القرارات في علاقتها بالهياكل الحكومية المركزية وتنظيماتها الجديدة.

ساعد هذان الوضعان، أو هذان العاملان (تنوع وسائل الإعلام وتحررها، وظهور تنظيمات الثوار كطرف وحيد يعبّر عن مواقف المجموعات المحلية والجهوية) على تخفيف وإبطال الحاجة إلى بيانات للتعبير عن المواقف، على الرغم من استمرار تلك العادة الإعلامية السياسية، في بعض الحالات وعلى بعض المواقع.

وقد أسهم الوضع الجديد المتَّصف بالتحرر والتسامح في إظهار تناقضات المجتمع الليبي الداخلية، وبروز الرغبة لدى عدد من الأطراف في تقديم أفكار وتصورات، تندرج في سياق التسوية والاتفاق وتحقيق التعايش، أسهم ذلك كلّه في القضاء على مبررات الخوف السياسي، الذي كان يدفع بعض الفاعلين إلى التخفي وراء البيانات ذات السند الضعيف والتوقيعات المستعارة.

يقدم الجدول التالي صورةً أو عيِّنة من البيانات القبليّة التي عرفتها ليبيا خلال الثورة. وهي ليست صورة ممثلة بالضرورة، ولكنها دالّة.

الجدول الرقم (٣ ـ ٢)
البيانات القبليّة أثناء ثورة ١٧ شباط/ فبراير ٢٠١١

التاريخ	المنطقة	عنوان البيان والمجموعة التي أصدرته
٢٠١١/٠٢/٢٤	الرجبان	بيان قبيلة الرجبان
٢٠١١/٠٢/٢٨	أجدابيا	بيان المجلس المحلي بمدينة أجدابيا
٢٠١١/٠٣/٠٥	نالوت	بيان أهالي نالوت
٢٠١١/٠٣/٠١	-	بيان قرية طمزين
٢٠١١/٠٣/٠١	زليتن	بيان ثوار زليتن
٢٠١١/٠٣/٠١	الجبل الغربي	بيان شباب الرياينة
٢٠١١/٠٣/٠١	الخمس	بيان شباب مرغنة
٢٠١١/٠٣/٠١	طرابلس	بيان شباب تاجوراء
٢٠١١/٠٣/٠١	-	بيان قبيلة ورفلة
٢٠١١/٠٣/٠١	-	بيان الأشراف
٢٠١١/٠٣/٠١	جبل نفوسة	بيان قبائل الأصابعة
٢٠١١/٠٣/٠١	زليتن	بيان قبيلة الأهالي
٢٠١١/٠٣/٠١	الخمس	بيان قبيلة مرغنة
و٢٠١١/٠٣/١٣	ترهونة	بيان قبيلة ترهونة
٢٠١١/٠٣/٠٢	بدر وتيجي وطرابلس والزاوية وصبراتة وصرمان	بيان قبيلة الصيعان
٢٠١١/٠٣/٠٢	التبو	بيان أبناء قبائل التبو
٢٠١١/٠٣/٠٣	الخمس	بيان قبائل مدينة الخمس
و٢٠١١/٠٥/٠٢	-	بيان قبيلة الجوازي
٢٠١١/٠٣/٠٥	بني وليد	بيان شباب بني وليد (ورفلة)
٢٠١١/٠٣/١٠	المنطقة الغربية	بيان قبيلة العجيلات
٢٠١١/٠٣/١٤	الجبل الغربي	بيان وطن الحرابة
٢٠١١/٠٣/٢٨	-	بيان قبيلة الزيادين
٢٠١١/٠٣/٣٠	الجفارة	بيان قبيلة الورشفانة
٢٠١١/٠٤/٠٢	-	بيان قبيلة نفات
٢٠١١/٠٤/٠٦	-	بيان قبيلة أولاد طالب
٢٠١١/٠٤/٢٣	الجميل	بيان قبيلة السعفات
٢٠١١/٠٥/٠٢	أوباري والشاطئ والجفرة وسبها	بيان شيخ قبيلة المشاشية
٢٠١١/٠٩/٠٨	-	بيان قبيلة الأنصاري
٢٠١١/٠٩/٠٨	تونس	بيان شباب المقارحة بتونس
٢٠١١/٠٧/٠٨	ومزرق وأودية فزان بالجنوب (حول اغتيال عبد	بيان إئتلاف شباب وادي عتبة
٢٠١١/٠٧/١٠	الفتاح يونس)	بيان قبيلة العبيدات
٢٠١١/١٠/٠٧	الجفرة	بيان أهالي الجفرة
٢٠١١/٠٩/١٩		

المصدر: الموقع الإلكتروني «ليبيا اليوم» (بتصرف): <www.libya-alyoum.com>.

سادسًا: اللجوء إلى الجيران: حركة سكانية تاريخية متكررة

١ ـ ما أشبه اليوم بالأمس (١٨٥٨ ـ ٢٠١١)

تشير مصادر التاريخ الحديث والمعاصر إلى أن عام ١٨٥٨ كان قد شهد هجرة نحو ٨٠ ألف شخص إلى تونس من القبائل الليبية التي شاركت في الانتفاضة التي قادها غومة المحمودي في الغرب الليبي (صفّ المحاميد) ضد الدولة العثمانية، التي أرادت آنذاك فرضَ الحكم المباشر على منطقة الجبل الغربي، منذ عام ١٨٣٥. وقد استطاعت زعامة غومة المحمودي أن تستفيد من علاقات الجوار والاندماج بين المجموعات السكانية الليبية والتونسية، وأن تبني تحالفًا واسعًا ضمّ قبائل جبل نفوسة (وهم عرب وبربر) إضافة إلى اتحاد قبائل ورغمة[٢٥]. في إزاء ذلك، عندما تمت مواجهة الانتفاضة الشهيرة المعروفة بـ «انتفاضة الفراشيش» التي قادها علي بن غذاهم، وشملت قبائل الوسط والجنوب التونسي، في عام ١٨٦٣ رُصدت هجرة نحو ١٠٠ ألف من أتباع الثورة إلى ليبيا آنذاك[٢٦].

وفي التاريخ الحديث، وخلال الفترة الاستعمارية، نجد أن لجوء قادة ثورة الجنوب التونسي المعروفة بـ «ثورة الودارنة» التي اندلعت بين عامي ١٩١٥ و١٩١٨ وأتباعهم إلى الأراضي الليبية، وبخاصة إلى منطقة الجبل الغربي، هو من قَبيل استعادة التاريخ لنفسه؛ إذ مثّلت المنطقة الغربية الليبية والشرقية التونسية ملجأ متبادلًا للفارّين من بطش السلطان وظلم الاحتلال.

يدلّ الدور الذي أدّته شخصية خليفة بن عسكر (الثائر الليبي) في

---

(٢٥) اتحاد ورغمة، اتحاد قبلي إقليمي شمل قبائل أقصى الجنوب التونسي وأهمها شنني، الدويرات، قرماسة، غمراسن، الجليدات، الودارنة (أولاد سليم، أولاد عبد الحميد)، عكارة، التوازين، الحوايا، الخزور. انظر: محمد نجيب بوطالب، القبيلة التونسية بين التغير والاستقرار: الجنوب الشرقي من الاندماج القبلي إلى الاندماج الوطني، سلسلة علم الاجتماع؛ ٨ (تونس: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٠٢).

(٢٦) علي عبد اللطيف حميدة، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا دراسة في الأصول الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لحركات وسياسات التواطؤ ومقاومة الاستعمار ١٨٣٠ ـ ١٩٣٢، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٦، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ص ٨٤.

انتفاضة الودارنة بالجنوب التونسي، دلالة واضحة على أن التداخل والتكامل بين المناطق الليبية والتونسية المتجاورة، لم يكن وليد مصادفة، فثمة من الوشائج الحضارية والعلاقات التاريخية ما يجعل من المنطقتين مجالًا واحدًا وامتدادًا متكاملًا.

فهذا القائد العسكري، الذي أقضّ مضجع الاحتلال الإيطالي في جبل نفوسة، والاحتلال الفرنسي في الجنوب التونسي، خاض معارك شرسة واستعمل حرب العصابات كرًّا وفرًّا، بما جعله يلجأ إلى الجنوب التونسي[(٢٧)].

وقد استطاع هذا القائد أن يضم في انتفاضته مجموعة من القبائل التونسية في الجنوب مثل أولاد دباب وأولاد شهيدة والجليدات والكراشوة والمخالبة وبعض المرازيق والزرقان وأغلبهم من جهة تطاوين[(٢٨)].

شهد العقد الثاني من القرن العشرين موجات من المهاجرين، من المناطق الغربية الليبية باتجاه أقصى الجنوب التونسي، كان أهمها موجة ١٩١٣ التي شملت أكثر من ٣٥ ألف نسمة، سرعان ما عاد بعضهم في السنة نفسها. وقد جرى توطين خليفة بن عسكر ومَن رافقه، في منطقة نفزاوة بقبلي، تحت مراقبة عسكرية مشددة دفعته إلى الفرار مع بعض رفاقه والعودة إلى المقاومة.

ويشير المؤرخ الليبي محمد سعيد القشاط في كتابه «جهاد الليبيين»[(٢٩)] إلى واقع التداخل التاريخي بين ليبيا وتونس قائلًا: «ولهذا نجد آلاف التونسيين من أصل ليبي، وكذلك نجد آلاف الليبيين من أصل تونسي، نزحوا كأفراد أو كمجموعات منهم من نبغ في الأدب والشعر والسياسة،

---

(٢٧) كان ذلك في ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٤ بمعية ٦٦ عائلة نالوتية، و٢٨ عائلة من أولاد محمود، مع بعض أمتعتهم وحيواناتهم. وقد بلغ عدد المهاجرين من نالوت ٢١٩ نفرًا، ومن أولاد محمود ١٤٩ نفرًا. ويذكر فتحي ليسير، المؤرخ التونسي المختصّ بتاريخ المنطقة، أن هجرات الليبيين انطلقت في تلك الفترة منذ خريف ٢٠١١ حيث عرف المهاجرون ظروفًا قاسية أدّت إلى حالة من الإملاق وانتشار ظاهرة التسوّل. انظر: فتحي ليسير، خليفة بن عسكر: بيوغرافيا قائد غامض (صفاقس: مركز سرسينا للبحوث حول الجزر المتوسطية، ٢٠٠١)، ص ١٠٦.

(٢٨) محمد سعيد القشاط، جهاد الليبيين ضد فرنسا في الصحراء الكبرى، ١٨٥٤ ـ ١٩٨٨ (طرابلس، ليبيا: مركز الدراسات وابحاث شؤون الصحراء، ١٩٨٨)، ص ١٣٧.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٤١.

وبعضهم لا يزال يذكر نسبه، وبعضهم نسيه في زحمة الاندماج الكلي داخل القطر الذي عاش فيه». ويعرض الباحث في كتابه أهم القبائل الليبية التي أقامت بأكملها أو بفروعها في تونس واستوطنتها، ومنها: الحوامد بالقيروان، ورياح بالشمال، والزرقان بتطاوين، والسعفات بمساكن ومنزل بورقيبة، والشياب بتطاوين، وقماطة بالقيروان، والصيعان بتاكلسة، وعكارة بجرجيس، والكلبات ببوثدي، والمحاميد بقبلي، والمرازيق بدوز.

ويُشير عدد كبيرٌ من الدراسات إلى العلاقات الوطيدة التي ربطت سكان المناطق الحدودية التونسية ـ الليبية بعضهم ببعض. فقد هاجر عدد كبير من سكان غدامس إلى تونس بهدف التجارة والدراسة وغيرهما، فالمثل المحلي عند أهل غدامس يقول: «غدامس تلد وتونس تربّي»، وكان الحشائشي قد أحصى في رحلته نحو ٣٠٠ من الغدامسيين في تونس(٣٠).

وفي ظل اختلال الأمن في بعض الفترات، يتوافق السكان المحليون، ضمن أعراف وضوابط، على التعاون والتضامن وتبادل المساعدة، باعتمادهم مجموعة من الاتفاقيات والأحلاف، وتوحيد المواقف تجاه التحديات، التي كانت تواجههم في علاقاتهم بعضهم ببعض، وبأراضيهم ومجالات تحركهم. لذلك أقام المجتمع تحالفات سميت «الصفوف»، منها الموالي لسلطة الدولة المركزية (عثمانية أو استعمارية) ومنها المعارض لهذه السلطة. ومن هذه الصفوف ثنائية «**صف يوسف ـ صف شداد**» الشهيرة.

كانت أنظمة الصفوف خلال القرن التاسع عشر تمثل هيكلًا ملائمًا لتنظيم العلاقات السياسية في المنطقة، بما يتناسب مع طبيعة المجتمع المحلي، القائمة على القبيلة، بفضائها واقتصادها ونظامها الاجتماعي ذي الخصوصيات المميزة. لذا، كانت الأحلاف تستجيب لطبيعة تلك التحديات، وأهمها التحديات العسكرية مع التحالفات القبليّة الأخرى المجاورة لها أو مع جيش الدولة المركزية، والتحديات المناخية (طابع التصحر وشح الموارد وغلبة النمط الاقتصادي البدوي والعائلي القائم على الكفاف). لذلك أوكلت إلى

---

(٣٠) ليون برفنكيار، اسرار ترسيم الحدود التونسية الليبية (١٩١١)، دراسة وترجمة الضاوي موسى (قابس: مطبعة نور، ٢٠١١)، ص ٢٠٠.

هذه المجموعات القبليّة الفاعلة عبر تاريخها أدوار اقتصادية كانت تتجسد، بالأساس، في حماية قوافل التجارة الصحراوية.

وتكاد هذه الأحلاف أن تتطابق من خلال ما عرفت به صفوف تونس وليبيا في القرن التاسع عشر، وبخاصة في منطقة طرابلس وجنوب تونس، من تشابه؛ فقد شمل صف يوسف مجموع قبائل الجنوب التونسي، وقبائل غرب طرابلس، وبخاصة مجموعتًا ورغمة والمحاميد الغربيين، في مقابل صف شداد المنافس له، والذي كان يضم قبائل المحاميد الشرقيين والنوايل والصيعان.

وعلى الرغم من الطابع التلقائي المتغيّر لبعض مكونات هذه التحالفات، التي كانت محكومة بعوامل متعددة، فان الأعمدة الفقرية لها كانت تتَّسم بالثبات، حتى إننا لا نزال نلمس مؤشراتها في بعض المناطق والجهات. فلجوء سكان المناطق الغربية الليبية إلى الأراضي التونسية ارتبط بتمثّلات اجتماعية ونفسية وثقافية مهمة أهمها عوامل الاطمئنان والراحة التي توقع قاصدو القرى والمدن الجنوبية التونسية أن يجدوها لدى جيرانهم. فالتشابه المناخي والاجتماعي والثقافي بين سكان المنطقتين المتجاورتين يمثل أحد أهم عوامل استقرار العائلات الليبية بولايتَيْ تطاوين ومدنين.

تقود الملاحظة الميدانية لعملية توزُّع العائلات الليبية القادمة إلى المناطق الجنوبية التونسية، وبخاصة ولاية تطاوين المجاورة للجبل الغربي، إلى اكتشاف تأثير الأصول الاجتماعية للسكان في المنطقتين، من خلال العلاقة بجغرافية المنطقة وتاريخها السياسي، في عملية التوزيع هذه. واستنادًا إلى مؤشر الانتماء الإثني، فضّلت بعض الجماعات الوافدة من «منطقة الأمازيغ» بالجبل الغربي حطَّ الرحال لدى «أبناء عمومتهم»، «أمازيغ» الجبل الأبيض وجبال مطماطة، وبخاصة في قرى قرماسة وشنني والدويرات في ضواحي تطاوين. وكان ذلك مقصد عدد كبير من القادمين من نالوت ويفرن ووازن وزليطن والقرى المجاورة. بينما استضاف السكان المعروفون بانتمائهم إلى القبائل العربية من الودارنة والجليدات والعبابسة وغيرها أغلبية سهلية أو جبلية من ذوي الأصول العربية كالزنتان والرجبان، ومن غريان والقلعة وككلة وغيرها من مناطق الجفارة والحمادة. فأغلب هؤلاء استقر بهم المطاف في مدينة تطاوين والمناطق السهلية المجاورة لها كرمادة والصمار والبئر لحمر

وغيرها. وبطبيعة الحال لم يكن هذا الاصطفاف مبرمجًا وإنما كان يحصل بنوع من المصادفة الموجهة وبالتلقائية العائلية، التي لا تخلو من عوامل نفسية وثقافية ذات مرتكزات تاريخية، بعيدًا من الطابع الميكانيكي.

٢ ـ استذكار التاريخ وإحياء الصفوف

لم يَخْلُ هذا الحراك السكاني من عمليات استعادة لاحقة، للتاريخ السياسي والاجتماعي والعسكري غير البعيد، وبخاصة خلال النصف الأول من القرن العشرين، حينما مثلت المنطقة الغربية الليبية ملجأً للفارّين من بطش الاحتلال الفرنسي، وحينما مثلت المنطقة الشرقية التونسية ملجأً للفارّين من بطش الاحتلال الإيطالي. **إذ تسجل الحياة اليومية الجديدة في مناطق اللجوء الليبي في تونس عملية اندماج جديد، عبر ما تتيحه هذه الحركية من فرص استذكار ورواية تاريخ الآباء والأجداد.** ولا تخلو جلسات المقاهي، وجلسات الشاي في الدكاكين، والسهرات العائلية المختلطة، من إعادة رواية تاريخ العلاقة بين البلدين، وبين المنطقتين بانتفاضاتهما المعروفة (ثورة خليفة بن عسكر وثورة الودارنة). وتشير أدلّةٌ كثيرة على هذا الاندماج الجديد إلى أن المرحلة القادمة ستكون مهمة لبناء علاقات جوار لم تستطِع النظم السياسية بناءها وتفعيلها، على الرغم من كثرة الخطاب والوعود والشعارات[٣١].

إن ما أثبته الشعبان التونسي والليبي اليوم، وما ينسجانه في الذاكرة الجماعية من ثقة وتلاحم وتكامل، سوف يكون أساسًا لبناء علاقات جوار متينة قادرة على أن تحوِّل المنطقة الحدودية المابينية إلى قطب اقتصادي واعد بفضل توافر الكثير من العوامل التي تشترطها عملية البناء المشترك المنظورة، على الرغم من كل الصعوبات الناتجة من الاختلالات الأمنية بسبب التحول السياسي في كلا البلدين. لقد أسهمت علاقات التجاور بين الشعبين الليبي والتونسي في تذليل الصعوبات ومواجهة التحديات التي صحبت قيام الثورة في ليبيا وتطورها؛ فالسياسات المعتمدة هنا وهناك، وبخاصة من قبل الدولة التونسية بعد ثورة ١٤ يناير، ومن قبل المجلس الوطني الانتقالي، ثم

(٣١) ظهرت عدة حالات تدل على الاندماج والتداخل الاجتماعي (زواج، تبني، شراء عقارات، وفاة ودفن بالأراضي التونسية... إلخ).

محاولات الدولة الفتية في ليبيا، استطاعت أن توفر مخارج للمنطقة الغربية حيث وجد الليبيون المنتفضون في المناخ التحريري الذي جاءت به الثورة التونسية، وفي الرصيد التضامني الذي ميز علاقات الشعبين، خيرَ مجالٍ لترسيخ ثورتهم وحشد الدعم السياسي والمادي والاجتماعي لها، في المحيط المجاور لها. كما استطاعت هذه الأوضاع الجديدة أن تخلق حراكًا اقتصاديًا واجتماعيًا ملحوظًا وواعدًا في الجانب التونسي من الحدود، على الرغم من كلّ التحديات والتوترات الناتجة من الأوضاع الأمنية الانتقالية.

لقد أسهمت هذه العوامل في استكمال تحرير منطقة الجبل الغربي، وتحويلها إلى قاعدة متقدمة لإنهاء هيمنة نظام القذافي. لذا، استطاعت الثورة الليبية، بكفاءة عالية، أن تخلق لنفسها قاعدة للدعم والانطلاق، ومتنفَّسًا لسكان المنطقة الحدودية الجنوبية. كما استطاعت هذه المنطقة أن تشكل رافدًا قويًا لدعم الثورة الليبية المنطلقة من شرق البلاد، في تناغم يدلُّ على الأبعاد الوطنية الصميمة، التي تحرك هذه الثورة(٣٢).

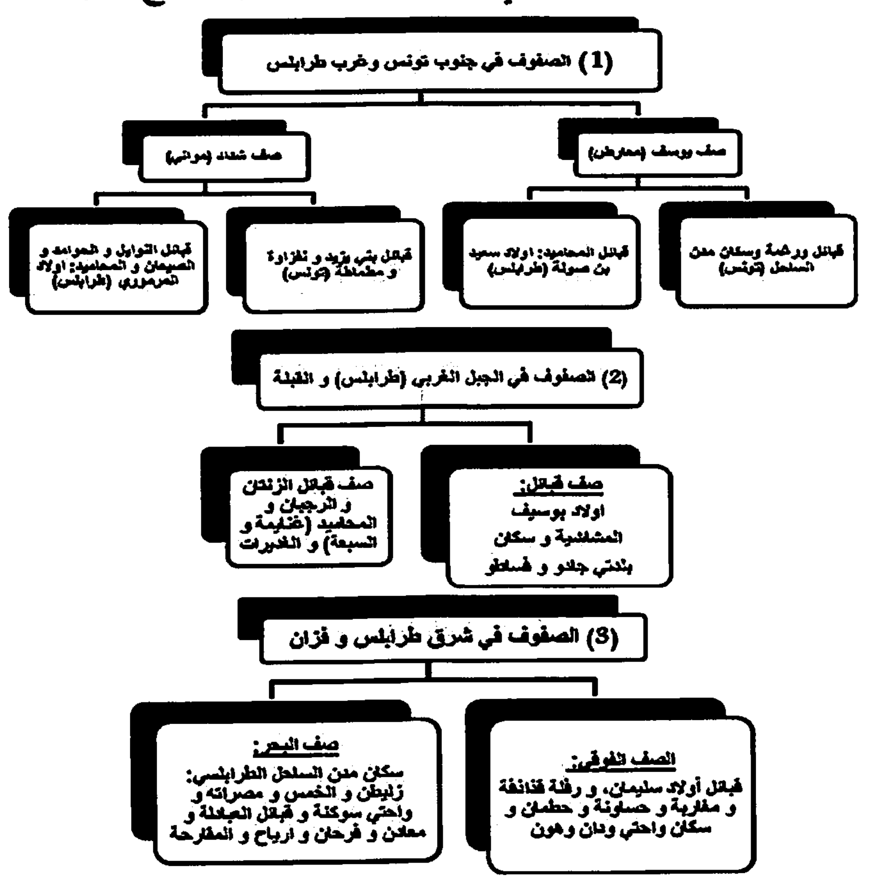
---

(٣٢) يلاحظ المتابع الميداني للأوضاع المحلية ـ بُعَيْد نجاح الثورة في ليبيا ـ الحركية الاقتصادية التي عرفتها المناطق الحدودية. فالبوابة الجنوبية المعروفة بـ «بوابة ذهبية» عرفت خلال الثورة، وبعدها، حركية كبيرة، من خلال حجم المبادلات التجارية، ومن خلال حركة المسافرين، بلغت أضعاف ما كانت عليه قبل الثورة. فقد بادر سكان المنطقة الغربية إلى استقبال أعداد كبيرة من اليد العاملة الشابة التونسية للعمل في مجالات البناء والفلاحة وتربية الماشية والخدمات. واشتغال عدد كبير من هؤلاء في الأسواق الليبية، في تجارة البضائع التونسية. كما يمكن ملاحظة عودة عدد كبير من الليبيين إلى تونس لزيارة أصدقائهم، وردّ الجميل لأبناء الجنوب التونسي، الذين كانوا قد استضافوهم وحموهم خلال الأيام العصيبة. وينتظر بعد استقرار الأوضاع الأمنية وتركز الحكومتين في البلدين إنشاء مشاريع اقتصادية حدودية مشتركة لتحويل المنطقة الحدودية إلى قطب اقتصادي يحقق التكامل بين البلدين الجارين.

أما بعض التوترات التي استجدّت مع بداية شهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١ والمتمثلة باعتداءات شملت بعض الأفراد التونسيين، في المنطقة الغربية الليبية، وبعض الليبيين في المنطقة الجنوبية الشرقية من تونس، فليست في رأينا سوى توترات ظرفية ناتجة من ضعف السلطة الوطنية الجديدة بليبيا، في عملية ضبط الأمن، أو من نقص في الوعي لدى بعض الشبان المتنطعين هنا وهناك. وربما لا يستبعد وجود عامل آخر هو التحريض الهادف إلى توتير الأوضاع بفعل فاعل يفترض أن يكون «الطابور الخامس»، كما يطلق عليه الثوار الليبيون، أي بعض أتباع النظام السابق الباحثين عن أعمال ثأرية. ولعل خير ردّ عملي على ذلك هو المسيرة الشعبية التي عرفتها منطقة «مشهد صالح» الحدودية، على مشارف معتمدية الصمار، في ٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢، التي شارك فيها المواطنون من البلدين المتجاورين، مطالبين بفتح بوابة جديدة على الحدود سوف تكون خير داعم للعلاقات الثنائية.

الشكل الرقم (٣ ـ ٢)

حركة الصفوف القبلية في تونس وليبيا خلال القرن التاسع عشر



المصدر: حميدة، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا دراسة في الاصول الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لحركات وسياسات التواطؤ ومقاومة الاستعمار ١٨٣٠ ـ ١٩٣٢. (بتصرف).

٣ ـ منافذ الحصار: الاحتماء بالجيران

تشير التقديرات الإحصائية إلى أن عدد الليبيين الذين استقروا بمناطق الجنوب التونسي، منذ اندلاع الثورة في ليبيا إلى سقوط النظام، قد بلغ ما يزيد على ١٠٠ ألف ليبي. وقد احتضنت ولاية تطاوين معظم هؤلاء المهاجرين، بينما لم يفضل المهاجرون الاستقرار ببنقردان التي ظلت منطقة مخيمات للاجئين من غير الليبيين. وهو أمر محكوم بقرب المنطقة من الحدود ولوجودها قرب البوابات التي كان يسيطر عليها أتباع القذافي.

كما أن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين الليبيين تفسر لنا أسباب تفضيلهم لهذه المنطقة دون تلك. فجربة وجرجيس كمدينتان سياحيتان جذبتا الطبقة الميسورة وبخاصة من طرابلس، وفضّلت الكوادر والأطر المنشقة على النظام الاستقرار بالعاصمة تونس بينما خيّر أصيلو منطقة الجبل الغربي أن يحطّو رحالهم بولاية تطاوين. في حين فضل المرتبطون بالثورة أن يكونوا على مقربة من البوابة الجنوبية التي سيطر عليها الثوار مبكرًا ليمدوهم بالمواد اللازمة.

وتشير التقديرات الإحصائية إلى أن متوسط أُسر اللاجئين بلغ ٨ أفراد للأسرة الواحدة، وهو معدل يفوق معدل حجم الأسرة الوطني الليبي (٦ أفراد)، وذلك بسبب طبيعة المرحلة وخصائص الوافدين حيث يتوسع مفهوم الأسرة ليشمل بعض الأقارب. كما أن أغلب الأسر المهاجرة تتكون من النساء والأطفال والشيوخ، بينما ينخرط أغلب الشبان في الثورة. وتشمل الأسر الليبية الوافدة الأبناء والإخوة والأخوات وأبناءهم وأزواجهم.

الجدول الرقم (٣ ـ ٣)

تعداد الليبيين في الجنوب الشرقي التونسي بعد اندلاع ثورة ١٧ فبراير

الولاية	المنطقة	عدد اللاجئين
تطاوين	ذهيبة	٣٠٠٠٠
	رماد	٣٠٠٠
	الصمار	٥٠٠٠
	البئر لحمر	٢٥٠٠
	غمراسن	٢٠٠٠
	تطاوين	٣٠٠٠
مدنين	مدنين	٦٠٠٠
	جرجيس	٥٠٠٠
	جربة	٧٠٠٠
	بن قردان	٢٠٠٠
قابس	قابس	٧٠٠٠

المصدر: تقديرات الدراسة الميدانية مدعومة بتقديرات الهلال الأحمر التونسي، حزيران/يونيو ٢٠١١.

ملاحظة: بلغ عدد اللاجئين منذ اندلاع الثورة الليبية أكثر من ٧٠٠ ألف منهم نحو ٢٥٠ ألفًا من الليبيين.

يرتبط توزيع اللاجئين إلى تونس بطبيعة انتماء الأسرة وعلاقاتها وحجم مدّخراتها. فالأغلبية الساحقة تميل إلى السكن المستقلّ، الذي يساعد عليه عاملان رئيسان:

الوضع المادي الجيد نسبيًا لدى أغلب الأسر من جهة أولى، والأرضية الاجتماعية والنفسية الملائمة، التي وجدتها هذه الأسر الليبية لدى العائلات التونسية التي استوعبت أغلبية الوافدين واستضافتهم في بيوتها مجانًا، من جهة ثانية[٣٣].

تميّز الاستقطاب السياسي للقبيلة في ليبيا خلال الثورة، بموقفين متمايزين:

- موقف مبرمج ومخطط يجسّده النظام الليبي، الذي يسعى بكل وسائل الترغيب والترهيب لتجنيد البناء القبلي وإفرازاته في خدمة النظام، ولإرباك الخصوم السياسيين. ويعتمد هذا الموقف على مجموعة من الأفكار والتصورات والشعارات، التي صاغها خطاب القذافي، وذكّر بها في كل مناسبة بدعم من الإعلام الرسمي وأدوات النظام السياسية، وبخاصة مؤتمرات اللجان الشعبية.

- موقف تلقائي نجده لدى قيادات الثورة الجديدة، وهو لا يعوّل على القبيلة كبنية فاعلة سياسيًا، لكنه في الوقت نفسه لا يهاجمها، ولا يحرّضها، بل يراها مجرد معطىً اجتماعي قائمٍ، يمكنه أن يؤدي أدوارًا نفسية واجتماعية في دعم الثورة وتوسيع مكاسبها والحفاظ عليها. فالقبيلة ليست سوى إطار اجتماعي وثقافي لحماية الأفراد، افتقدت مرتكزاتها السياسية والعسكرية، التي كانت تميزها خلال فترة الاحتلال الإيطالي وقبله، ولا يمكنها أن تعوّض دور الهياكل المدنية المأمول إنشاؤها. وعلى أي حال،

---

(٣٣) على الرغم من بعض الخدمات المخصصة للاجئين، مثل المخيم الإماراتي بالذهيبة (ألف لاجئ) ومخيم الأمم المتحدة برمادة (ألف لاجئ) والمخيم القطري بتطاوين (ألف لاجئ)، فإن معظم العائلات تسكن لدى أُسر تونسية مجانًا، من دون مقابل في معظم الأحيان. هذه الاستضافة شهد بأهميتها وقدرها مصطفى عبد الجليل رئيس المجلس الانتقالي الوطني في تصريحه للتلفزة الوطنية التونسية يوم السبت ٢٠١١/٦/١٨، إذ رأى أن نسبة المقيمين بهذه الملاجئ لا تتجاوز ٤ في المئة.

شتان ما بين القول والفعل، لأن ممارسة السياسة في أجلى مظاهرها، لا تستبعد في حالات التوتر، توظيف كلّ ما يتاح لها لتحقيق نجاحها.

كما أن ظاهرة الاحتجاج السياسي الجماعي لم تخْفِ استمرار تأثير الانتماء القبلي في المجتمع الليبي، ما يسَّر عمليات فرز المواقف والاصطفاف وراء هذا الطرف أو ذاك. وعلى أي حال، استطاعت البنى القبليّة، بوصفها مجالات للانتماء، أن تحصّن المجتمع الليبي من مظاهر التطرّف الديني والسياسي، فأسهم ذلك في دحض مزاعم تسرّب «القاعدة» التنظيم السياسي العسكري الديني.

واستطاعت الانتماءات القبليّة أن تحمي المجتمع من ظواهر الخلل الاجتماعي، وأن تفرض التضامن الذي أصبح ظاهرة لا تخص المنطقة الغربية أو الشرقية ولا القطر الليبي وحده بل شملت محيطه الإقليمي الذي جسدته العلاقات التضامنية المتميزة مع الجانب التونسي.

الفصل الرابع

الأبعاد السياسية للقبيلة والقبليّة في تونس

أولًا: جذور الظاهرة القبليّة في المجتمع التونسي

عرف التاريخ التونسي القديم والوسيط الظاهرة القبليّة في أجلى مظاهرها. فقد تحركت القبائل بين الشرق والغرب متأثرة بطبيعة الهجرات الوافدة إلى المنطقة. وكان التداخل الإثني بين المجموعات في «إفريقية» يُعدّ من أهم ملامح هذا الحراك، الذي سجّل خصائصه المؤرخون، منذ هيرودوت في القرن الثالث قبل الميلاد، وصولًا إلى ابن خلدون الذي صنّف قبائل المنطقة تصنيفًا يرتبط بنمط العيش، وطبيعة الدولة، ونمط الحكم. تُعَد عمليات الإدماج من أهم العمليات التي خضعت لها خصائص السكان الوافدين إلى المنطقة، حيث تغيرت الأسماء وتداخلت الأنساب، وبخاصة في الفترة الممتدة بين العصرين البيزنطي والعربي.

وكما في الأقطار الأخرى، أفضت المرحلة الوسيطة إلى تعريب المنطقة، وبخاصة مع قدوم القبائل البدوية العربية التي أطلق عليها ابن خلدون تسمية «الجمالة» و«الضاعنون في الترحال». كما شهدت تلك المرحلة إعادة توزيع القبائل البربرية، التي انتشر بينها مذهب الخوارج. وانتشرت قبيلة زناتة من المحيط الأطلسي إلى فزان في المنطقة الصحراوية الليبية، وانقسمت القبائل، في تلك المرحلة، إلى قسمين: البتر والبرانس، حيث أطلقت التسمية الأولى على المجموعات السهلية والبدوية، والثانية على سكان الجبال المستقرين.

تنتمي قبيلتا لواتة وزنانة إلى البتر، ومنها نفوسة ونفزاوة ومكناسة ومجال لواتة ببرقة خصوصًا. وفي القرن الخامس الهجري توسع مجالها في كامل بلاد المغرب، حيث انتشرت بطونها في جبل الأوراس وتلمسان وأقصى المغرب. أما زناتة التي كانت تطلَق على قبائل الصحراء المتمركزة بطرابلس، خلال القرن الثالث الهجري، فقد تحولت إقامتها بعد الفتوحات العربية إلى المجال الممتد بين المغرب الأقصى وبلاد فزان بالصحراء. وغدت تسمية زناتة مرادفة للقبائل الرعوية، التي ألّفت اتحادًا قبليًا كان يكبر ويصغر، تبعًا للظروف التاريخية التي كانت تمر بها المنطقة. ولم تصل هذه الاتحادات القبليّة إلى إقامة نظام دولة إلا في القرنين الثالث عشر والخامس عشر الميلاديين، مع الدولتين المرينية والزيانية[1].

وبحسب ابن خلدون وبعض المؤرخين المحدثين، فإن أهم القبائل التي استقرّت والبدو الذين استقروا في المنطقة المغاربية الممتدة شرقًا وغربًا خلال الفترة التاريخية الوسيطة، هي الواردة في الجدول الرقم (٤ ـ ١)[2].

خلال الفترة الحديثة والمعاصرة، أدّت القبيلة، بوصفها بنية اجتماعية، أدوارًا في البناء السياسي راوحت بين التمرد على الدولة والتحالف معها. ففي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر انقسمت القبائل إلى مجموعات مخزنية موالية للدولة، عبر توظيفها العسكري والاقتصادي، وأخرى شبه مستقلة ومتمردة.

كان مجال تحرك هذه المجموعات يجعل من الحدود بين الدول مناطقَ وفضاءات تداخل مستمر وهجرات دائمة، بسبب علاقات الجوار والنسب والتضامن والتبادل بين المجموعات القبليّة. كما أدت العوامل المناخية والطبيعية إلى ظهور هجرات قبلية جعلت من عملية الاستيطان ميزة تُعيد

---

(١) محمد الهادي الشريف، **تاريخ تونس: من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**، تعريب محمد الشاوش ومحمد عجينة، ط ٢ (تونس: دار سراس للنشر، ١٩٨٥)، ص ٤١.

(٢) استنادًا إلى: ابو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون: **تاريخ العبر**، ج ٦ (بيروت: دار الكتاب، ١٩٦٨)؛ محمد بن حسن، **القبائل والأرياف المغربية في العصر الوسيط**، قراءات جديدة في التاريخ العربي (تونس: دار الرياح الاربع للنشر، ١٩٨٦)، وفتحي المرزوقي، «المخزن ومخزنة القبائل التونسية من أوائل العهد الحفصي إلى بدايات الحكم العثماني (١٢٣٠ ـ ١٦٨٦)،» **المجلة التاريخية المغاربية** (تونس)، العدد ٧٩ ـ ٨٠ (١٩٩٥)، ص ٦١٩.

تشكيل خارطة توزع السكان في الإيالة التونسية؛ إذ لم تتوقف موجات الهجرة، وبخاصة إلى شمال البلاد وسواحلها، على الرغم من طابع التوطين الذي غلب على السياسات السكانية، في المرحلة الاستعمارية، منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى أواسط القرن العشرين، من خلال تشديد المراقبة على تحركات السكان في المناطق الداخلية والتخومية، وإحكام الاستغلال الفلاحي والمنجمي.

الجدول الرقم (٤ ـ ١)
مواقع استقرار القبائل والبدو في المنطقة المغاربية

القبيلة	مجالها
أوربة	تلمسان والحضنة، وبعد مواجهتها للعرب انتقلت إلى بلاد فاس وكوّنت عصبية أسست دولة الأدارسة
كتامة	جبال قسطنطينة وسطيف وبجاية، أي ما يسمى اليوم بـ «بلاد القبايل»؛ وقد تمكنت في القرن التاسع من تأسيس الدولة الفاطمية.
صنهاجة	ومجالها جبال الونشريس جنوبي الجزائر. اعتمد عليها الفاطميون بعد تخليهم عن كتامة تاركين الحكم في القيروان لبني زيري (المعز بن باديس الصنهاجي).
مصمودة	مجالها الجبال الكائنة جنوب مراكش. ومنها هنتاتة التي تكونت منها الدولة الحفصية؛ وهسكورة وهرغة وغيرها. وقد تغلبت هذه القبائل على الدولة المرابطية، وكوّنت الدولة الموحدية.
بنو هلال	ظهرت عام ١٠٥٠ شرق بلاد المغرب بناحية برقة، حيث بدأ الانتشار نحو الغرب وجرى تعريب بلاد المغرب.
بنو سليم	كان ظهورهم متأخرًا نسبيًا بالمقارنة مع بني هلال، وقد استقروا ببرقة وطرابلس وجنوب تونس. ومن قبائلهم بنو عوف، بنو دلاج، بنو دباب، من المحاميد والجواري، ووصل بعضها إلى الكاف لطرد قبيلة رياح من إفريقية نحو الجزائر وإحلال قبائل بني عون محلها.
القبائل العربية	ومن أهم قبائلها بنو رياح وزغبة والأثابج وعوف. . . وقد تركزت في بعض المدن وعلى الثغور، منذ القرن السابع، وبخاصة في القيروان والحصون الممتدة على السواحل. ثم استقروا في المدن التي تأسست فيما بعد، مثل قابس وطبنة وتاهرت وسجلماسة وفاس، ووصلت إلى قرطبة في الأندلس، وإلى موريتانيا حيث وجد بنو حسان منذ العهد المريني.

نجم عن ذلك تدفقٌ سكاني ملحوظ أفضى إلى انتقال بعض المجموعات من فضاءاتها التقليدية، ونزوح بعضها (كقبيلتَيْ ماطوس والبريقة، ثمّ في

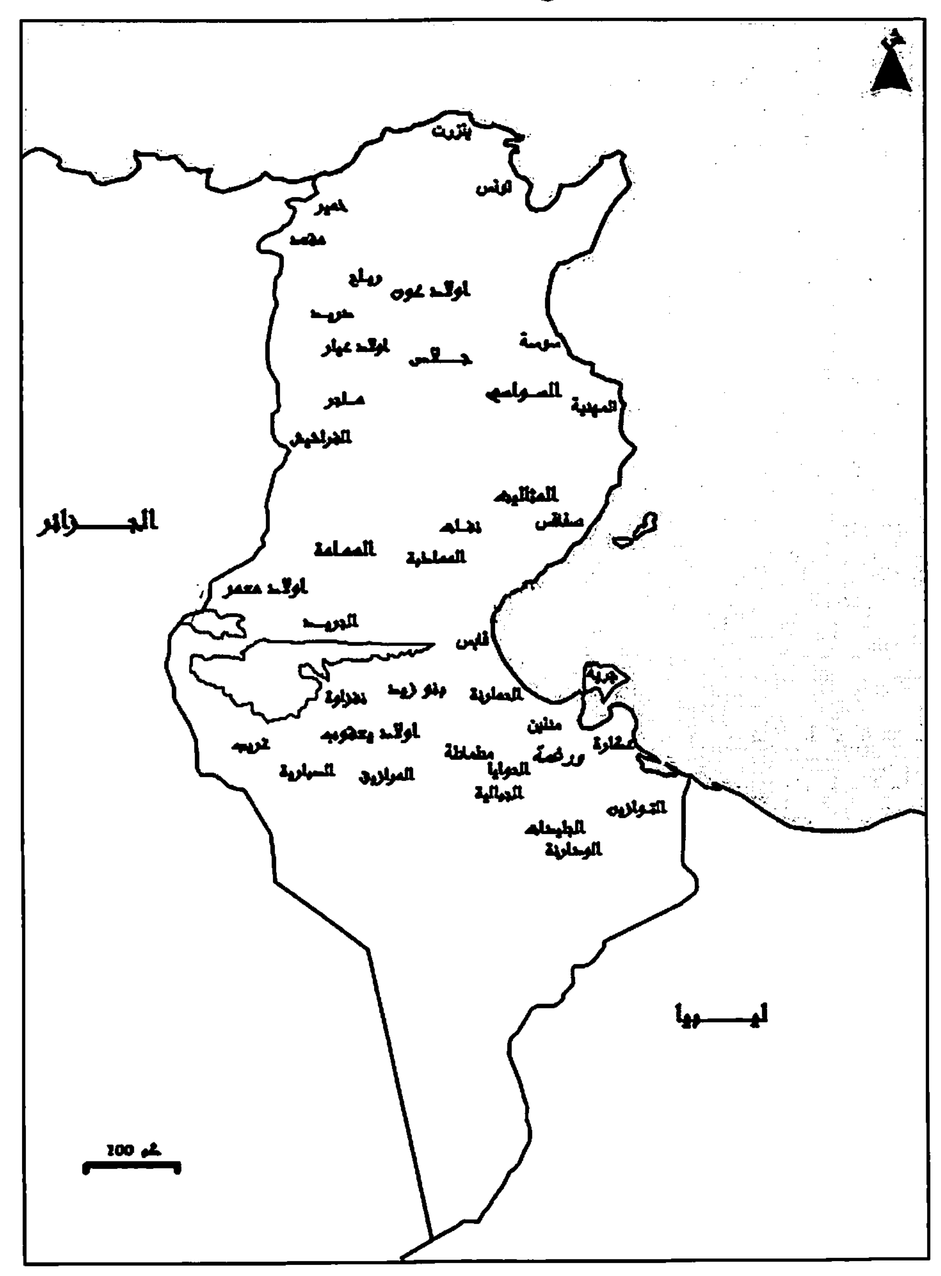
حدود أقل قبائل مطماطة وشنتي والدويرات) من الجنوب التونسي. وكانت التنظيمات القبليّة تمثل هاجسًا أمنيًا للاحتلال الفرنسي، الذي أدرك أن المصدر الحقيقي للثورة عليه كان ينطلق من تلك التكوينات. لذأ، سعى إلى التفرقة بينها، مثلما سعى إلى التواطؤ مع بعضها من خلال سياسات الترهيب والترغيب. وهذا ما يفسر البرامج التي بادرت الحماية الفرنسية إلى القيام بها في المناطق ذات الحضور القبلي، ومنها إنجاز مسح عقاري لـ «أراضي العروش» وإيجاد نواة استقرار في الأرياف تمثلت عن طريق «مكاتب الشؤون الأهلية» بالجنوب، وضبط الحدود مع الدول المجاورة، وجعل المنطقة الوسطى والجنوبية «منطقة عسكرية».

مع نشأة الدولة الوطنية، أُصيبت البنية القبليّة في تونس ببعض الخلل والتراجع في الأدوار والوظائف، بسبب ما أفضت إليه حركة بناء الهوية الوطنية من تغييرات في بنية المجتمع، وبخاصة في العلاقة بين المجتمع والدولة من جهة أولى، وبين المكونات الجهوية والمجموعات السكانية من جهة ثانية.

لقد عملت الدولة الوطنية على تحقيق الإدماج الوطني، بكل الوسائل السياسية والإدارية والثقافية والإعلامية. وبادرت منذ نشأتها إلى استبدال الهياكل الموروثة من عهدَيْ الاستعمار والبايات، بهياكل وتنظيمات جديدة تهدف إلى تحقيق الوحدة الوطنية، واضعةً لذلك رموزًا وبرامج كانت المؤسسة التعليمية الحاضن الأول لها. وفي هذا السياق، استُبدِلت التقسيمات الإدارية القديمة، فتحولت «القيادة» إلى «ولاية» و«المشيخة» إلى «عمادة»، حتى تسميات المناطق وألقاب العائلات لحقها التغيير. كما حُلَّت المؤسسات التي كانت تهدد مركزية الدول وتعرقل أداءها مثل «جمعية الأوقاف» كما تمت مراقبة الزوايا والطرق الدينية.

لكن إلى أي درجة استطاعت الدولة الوطنية، وبخاصة في عهد بورقيبة، أن تحقق هذا الاندماج الوطني، وأن تقضي على عناصر الفرقة والاختلاف التي حصرها الخطاب البورقيبي، في العقود الأولى، في مظاهر «العروشية» التي لم يترك فرصة إلا وهاجمها وأقصى ممثّليها؟

الشكل الرقم (٤ ـ ١)
توزّع القبائل التونسية



المصدر: مخبر الجغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس (بتصرُّف من المؤلف).

ثانيًا: الظاهرة العروشية: «مفاجأة» ما بعد الثورة

١ ـ ردود الفعل على «مفاجأة» العروشية

لم تستطع الهياكل المدنية المحدثة في المجتمع التونسي، بعد الاستقلال وعلى مدى أكثر من نصف قرن، على الرغم من أهمية تدخلها وفعلها، أن تلغي كل الهياكل الأهلية أو تحلّ محلها؛ فالفرد في المجتمعات المحلية بتونس، على الرغم من تغيُّر وضعه في العمل والتعليم والمكانة الاجتماعية، لا يزال في معظم سلوكه، محكومًا بسلطة الجماعة الأولية. فظواهر الاستعانة بالأقرباء الأبعدين والأقربين، وسلوكات الاستعانة بوساطة «أبناء البلد»، وانتشار علاقات الزبونية السياسية التي ظلت أكثر من السُبُل الأخرى التي تحددها علاقات المواطنة والسلوك المدني، السبيل الأسهل لدى الأفراد للحصول على الأعمال وتقلد المناصب وتوَلّي الوظائف. كما أن التنافس السياسي لا يتحقق في هذه المجتمعات على الدوام وفق القوانين والضوابط الرسمية، وإنما يحصل في جزء منه من ضمن شبكات خفية وملتوية من الأعراف والعلاقات والوساطات التي توظف العلاقات الحميميّة والتقليدية[٣].

و«المفاجآت» التي تظهر أمام المراقبين اليوم في تونس وخارجها، دفعت البعض إلى الصمت أو إلى التأمّل، كما دفعت البعض الآخر إلى التبرير والقفز عن الواقع. ويندرج ذلك كلّه في ما يمكن أن نسميه، من الناحية المعرفية، فرصة إعادة طرح السؤال و«استعادة الأنفاس» من خلال التفكير بآليات ورؤى جديدة[٤]. يمكن أن يكون المناخ السياسي بعد ثورة ١٤ كانون الثاني/

---

(٣) محمد نجيب بوطالب، سوسيولوجية القبيلة في المغرب العربي، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١٤، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩)، ص ١٤.

(٤) تُعد حصيلة الدراسات العلمية، حول الظاهرة القبلية بتونس، ضئيلة بالمقارنة مع ما أنجز في أقطار أخرى مثل المغرب وليبيا. وباستثناء بعض الأعمال التي أنجزها عدد من المؤرخين والأنتروبولوجيين، ومعظمهم من الأجانب، فإن الدراسات المختصة تكاد تعَدُّ على أصابع اليد الواحدة. وثمة من الأسباب الوجيهة ما يفسر بعض هذا النقص، أهمها التأثيرات السياسية والأيديولوجية التي وجهت، بطريقة أو بأخرى، موضوعات البحث نحو قضايا التنمية والتحضّر والهجرة والأسرة والثقافة. كما أن بعض الأعمال التي حاولت ملامسة موضوع القبيلة في أبعادها السياسية، ظلت محكومة بنزعة استشارية تنموية، ويمكن سحب نفس الملاحظة على موضوع =

يناير ٢٠١١ أحد أهم المحرّضات على هذه الفرصة بما أتاحه من تحرر. ذلك بأن التحرر السياسي يوفر إمكان التحرر المعرفي المرتبط، في سياق موضوع بحثنا، بتحرر السوسيولوجيا العربية والمغاربية وبالتالي التونسية، من بعض التعميمات والأحكام التي بنتها في خضم توطنها في البلدان العربية، وفي سياق بناء أسئلتها الذي كان يحصل تحت تأثير الأيديولوجيات الفكرية والسياسية، وبخاصة أيديولوجيا الحداثة التي تبناها النظام السياسي في مرحلتيه (عهد بورقيبة، ثم عهد بن علي) وكذلك النخب الفكرية والسياسية، بعد الاستقلال، بحماسة شديدة. لكن هذه الفرصة ربما لا تُستغَل، وربما تكون فرصة ضائعة، بتعبير عالم الاجتماع التونسي عبد الوهاب بوحديبة.

إن ما يسمى اليوم «مفاجآت تفجر الصراعات العروشية» (القبليّة) في تونس وتفسيراتها المضطربة يجد تفسيره بدوره في عدم القدرة على تبيُّن الصورة الحقيقية لأنماط تطور المجتمع التونسي ونماذجه وآلياتها الداخلية. كما أن تحليل المجتمع لم يجرِ وفق ما هو عليه، بل وفق اجتهادات لا تخلو من الإسقاط أو التجزيء أو التعميم أو الاختزال؛ فالريف التونسي، على سبيل المثال، وعلى الرغم من مرور نصف قرن من إنشاء الجامعة التونسية، لم يدرَس بعدُ دراسة علمية وافية، ولم تُراكَم حوله معرفة إنسانية تؤدي إلى الاتفاق على تشخيص مراحل تطوره وتحديد ملامحه وآفاقه.

يبدو أن إلحاح برامج التحديث، وأسئلة التنمية، وبناء مؤسسات الدولة الحديثة، وما ركزت عليه تلك البرامج من رغبة في بناء مجتمع جديد، يقوم على تثبيت الهوية الوطنية، في مقابل القضاء على المرتكزات التقليدية، ممثلةً بالعروش والقيادات والجهات والعائلات والأعيان، قادت إليه المبالغة في تعميم ونشر فكرة أن المجتمع التونسي قد تغيَّر بطريقة جذرية، وأنه دخل مرحلة جديدة، مع رسوخ أركان الدولة الوطنية العصرية.

على الرغم من تبني الدولة خيارَ التحديث الشامل، ومن نجاحها في

= الدراسات حول الظاهرة الدينية السياسية. أشار عبد الإله بلقزيز في مقالة له حول «السياسي والاجتماعي والثقافي في الثورة» إلى أن الحالة الانتقالية التي تعيشها الثورتان التونسية والمصرية لا تخلو مما يفاجئ التحليل ويربكه. انظر: شؤون عربية، العدد ١٤٦ (صيف ٢٠١١)، ص ٢٥.

إقامة بعض المؤسسات المدنية، التي بقيَت غير محصنة في وجه تفجر النزاعات والصراعات، وبخاصة في ما يُسمى في الجهات الداخلية «الصراعات العروشية»، فإن أجهزة الضبط والمؤسسات لا تزال تتعرض لتحديات خطيرة تصل، في بعض المجالات، حدَّ التمرد. في المقابل، ما زالت تلك الأجهزة التي تمثل الدولة تعتمد بدورها سياسات التأجيل والإرجاء والتهميش، بعيدًا من كل أساليب الدراسة المعمَّقة للمشكلات، ومعالجة أسبابها الحقيقية.

فهل يمكن اعتبار تلك «المفاجآت» (التوترات القبليّة التي تظهر اليوم في بعض الجهات) عبارة عن ردّ فعل على التدمير الذي أصاب المجتمعات المحلية التونسية، وبخاصة في عهد بورقيبة؟ وهل يمكن القول إن بقايا حركية «العروش» التي نراها اليوم تنفجر على نحو زئبقي، هنا وهناك، إنما تعبر عن نوع من ردّ الفعل على «دراما التحديث» بعد عمليات الضغط خلال مرحلتَيْ الاستعمار والدولة الوطنية؟

تجد تلك الفرضية تفسيرها في كون طريقة مواجهة الدولة الوطنية للبنى التقليدية كانت تدخلية عنيفة؛ وهذا ما تؤكده طريقة القضاء على مؤسسة «المشيخة» التي عُوِّضَت في الستينيات بمؤسسة «العمادة»، كما تفسرها طريقة دخول الحزب إلى الأرياف، وخطابات بورقيبة الهجومية أحيانًا، والاستفزازية أحيانًا أخرى. يُضاف إلى ذلك، أسلوب حلّ وإدماج الجمعيات والمنظمات الأهلية، وغير ذلك من العمليات الرمزية العنيفة، التي عبَّر عنها عالم الاجتماع الفرنسي بيار بورديو، في دراسته المجتمع الجزائري، بعمليات «الاجتثاث».

ثمة بعض المؤشرات الدالّة، التي يمكن استحضارها لتفسير أسباب عجز «مشروع التغيير»، الذي تبنته الدولة الوطنية في مرحلتيها، ومنذ تأسيسها، في القضاء على البنى التقليدية وتدميرها، وأهمّها البنية القبليّة؛ فالتفكيك عملية معقدة، وإجراء عصيّ، ما لم يشمل الجوانب النفسية والثقافية، التي تشكل بعض بقايا مرتكزات الانتماء لدى الأفراد. فلئن استطاعت الدولة، بعد الاستعمار، تفكيك مرتكزات القبائل التونسية، اقتصاديًا، وعسكريًا، وسياسيًا، عبر جملة من الإجراءات التي اتخذتها، وأهمها إعادة التقسيم الإداري، والقضاء على نمط البداوة والترحل، وإحلال نمط

الفلاحة المستقرة، ونشر التعليم، وتشجيع نشاط المجتمع المدني والمجتمع السياسي، **فإنها لم تستطِع، على الرغم من ذلك، إلغاءَ كل مظاهر الانتماء إلى القبيلة ثقافيًا ونفسيًا واجتماعيًا. ويفسَّر ذلك بضعف الأداء السياسي، وشكلانيته، وبطء التحولات الاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة في الأرياف، فضلًا عن تعثُّر أغلب مشاريع التنمية، واعتمادها على الطابع الفوقي التدخلي.**

أدّى هذا التعثر، في جهات الوسط والجنوب والشمال الغربي، إلى إعادة إنتاج التهميش الاجتماعي، على الصعيد الجهوي وصعيد المهاجرين إلى المدن، فأسهم ذلك في إنعاش العلاقات الحميمية التي لم تخلُ احتجاجاتها من استنهاض الإرث القبلي، وجعله في بعض المناطق، أحدَ مرتكزات المطلبية الجهوية، وتعبيرًا عن ضعف وتيرة الاندماج الوطني، التي غذّتها نزعة جهوية ومحلية خطيرة، عبَّر عنها، بأسلوب درامي، عددٌ كبيرٌ من المقابلات الرياضية، التي لا تفتأ تُعيد إنتاج الصراع أسبوعيًا.

تعتمد عملية إعادة تشكّل وتبلور الوعي والفعل القبليَّيْن على الظهور الخفي وغير المنظم والمناسباتي، عبْر عدة أشكال، منها الانتخابات السياسية والنقابية، ومنها أيضًا أساليب إدارة الملكية العقارية للأراضي الجماعية، والهجرة إلى المدينة وإلى الخارج، من خلال انتشار مظاهر التناصر، وعلاقات التضامن الآلي، خارج إطار القبيلة الجغرافي التقليدي.

٢ ـ مكانة القبيلة في المجتمع التونسي المعاصر

إذا كانت القبيلة لا تزال تحافظ على أطرها التاريخية والثقافية في بعض أقطار المغرب العربي، وبخاصة في ليبيا والمغرب، فإن وجودها في تونس تعرَّض لعملية تفكيك حقيقي، قضى على مرتكزاتها المادية والسياسية والعسكرية.

وعلى الرغم من استمرار بعض مرتكزات البنية العروشية، في الوسط وفي الجنوب التونسي، من خلال استمرار ظاهرة «أراضي العروش»، التي لا تزال تشكل مرتكزًا أساسيًا لإعادة إنتاج أشكال الوعي والمشاعر المشتركة للجماعة القبليّة، فإن ذلك لا يمثِّل تهديدًا لبنية المجتمع الجديدة، التي تميزت بالاندماج بين المجموعات السكانية ثقافيًا واجتماعيًا وسياسيًا.

وليس من قبيل المصادفة أن تنفجر الصراعات بين الجماعات القبليّة، في جهات محددة، تميزت بالتهميش الاقتصادي والسياسي خلال عدة عقود. وعلى الرغم من رسوخ أجهزة الدولة في كل الجهات، ومن تدخلها، عبر برامج التنمية، في مختلف مناطق البلاد، فإن حركات التمرد ذات المحرِّكات القبليّة لم تغب عن مشهد الأحداث السياسية، في جهات الوسط والجنوب، خلال العقود الماضية، على الرغم من التعتيم الذي صحب أغلب تلك التحركات؛ وهو تعتيم مقصود لإظهار قوة الدولة وإثبات حضورها.

إن متابعة الأحداث المتعلقة بالأوضاع العقارية، والمتصلة بالصراع القانوني في شأنها، بين الأفراد والجماعات، يدفع إلى استنتاجات مهمة تفسّر أسباب إعادة إنتاج الصراع بين المجموعات المحلية في الفترة الراهنة، ومنها:

ـ يتّخذ صراعُ هذه المجموعات منحًى قبليًا جليًا في بعض المناطق، فيجعله يفرز تحالفات غالبًا ما تستنجد بالتاريخ المحلي للصراع الاجتماعي في الجهات.

ـ تتخذ هذه الصراعات مناحي تراوح بين ممارسة العنف الشديد وخوض المعارك، وبين الشكاوى القانونية والتهديد؛ لكنها سرعان ما تخفت جذوتها، أمام المتدخلين والوسطاء الذين يَحولون دون إمكان تحوُّلها إلى عمليات انقسامية. صحيح أن هذه الصراعات تتخذ مناحي عنيفة، وأحيانًا مخيفة، لكنها مع ذلك لا تهدد بالعودة إلى الكيانات القبليّة، لأن هذه الكيانات فقدت أسسها المادية والتنظيمية، في ظل ما حصل في المجتمع التونسي من تغيرات جذرية، على مدى نحو قرن من الزمن.

ـ تتميز هذه التوترات بالظهور في مناسبات معينة، وفي فصول محددة (سياسية، طبيعية، اجتماعية...).

ـ يتعامل ممثلو الدولة مع هذه التوترات وفق أجندات تتوزع بين عمليات الإرجاء والتأجيل والتهميش والتجاهل أو التواسط والاعتراف.

وفق هذه الظواهر المتكررة، يبدو موقف الدولة صريحًا وجليًا، باعتماد الانتهازية السياسية والتوظيف المباشر وغير المباشر لكلّ ما يخدم أمنها

واستقرارها، على الرغم أن الاستقرار يبدو نسبيًا، ولا يمكن أن يخفي غليان المجتمعات المحلية التابعة لها.

لا تشير الدلائل إلى رغبة صادقة لدى الدولة وممثليها في حسم المشكلات ذات الجذور القبليّة في بعض الجهات. فالتوترات المحلية تُواجَه، عادةً، بأساليب تفتقر إلى البحث الجادّ عن الحلول، وإجراء الحوارات مع الفاعلين الحقيقيين. ولا تخلو هذه العملية من الارتباك، ومن ارتكاب الأخطاء الفادحة، مثل الاعتراف الرسمي بوجود ممثلين للجماعات القبليّة ومحاورتهم، من دون أن يكون لهم تمثيل شرعي حقيقي. كما يدلّ هذا الاعتراف الرسمي على تناقض مع أيديولوجية الدولة الوطنية وسياساتها تجاه المكونات التقليدية للمجتمع، بما يؤدي إلى ما يمكن أن نطلق عليه «ورطة الاعتراف» كمقدمة لاعترافات وتنازلات أخرى قد تصل إلى الاعتراف السياسي من خلال القبول الضمني بمرشحين للانتخابات يمثلون عروشًا وعائلات تعتمد على احتكار الزعامة التقليدية في المناطق والجهات ذات الرصيد التاريخي القبلي الثقيل.

وثمة من الدلائل الميدانية ما يؤكد ما ذهبنا إليه أعلاه من اعتراف الدولة ببعض الهياكل التي تحيل إلى مرحلة قديمة يفترض أن يكون التعامل معها قد ولّى. فعمليات تسوية المشاكل العقارية في بعض الجهات من قبل الدولة لم تمنع وزارة الفلاحة مثلًا من التحاور أو التفاوض مع من تسميهم «ممثلي المجموعات» وهي تقصد بهم المجموعات القبليّة والقرابية.

وهذا ما ينطبق على «لجان تصفية الأراضي الاشتراكية» أي «أراضي العروش». وبالعودة إلى هذه الجماعات نتبين أن الفاعلين في هذا المستوى هم الفاعلون الذين يحظون بـ «تمثيلية» يعاد إنتاجها محليًا للقبيلة والعرش. أما المثال الثاني الذي لا يبعد من المثال السابق فهو يتمثل بطريقة إدارة الصراعات القبليّة، فبعض الصراعات حول الأرض التي تفجرت خلال العقود القليلة الماضية بجهة أقصى الجنوب التونسي كان حضور «الممثلين القبليين» فيها لافتًا، وبخاصةٍ في المفاوضات التي تجريها السلطات المحلية والجهوية معهم، وقد بلغ الأمر ببعضهم أن كلف محامين للدفاع عن حقوقهم (محامو قبيلة كذا).

أما على الصعيد السياسي فإن قيادة الحزب الحاكم لم تتوقف عن تسوية

الصراعات المحلية، بترضية الأطراف «القوية» والمصادقة على تعيينات القيادات الحزبية المحلية والجهوية من الجماعات ذات الرصيد القبلي، أو اعتماد التعيين بالتداول بين الجماعات القبليّة بحسب حجم السكان من جهة أولى، وبحسب الرصيد التاريخي القبلي للمجموعات من جهة ثانية.

والحق أن هذا الواقع لا ينفي اعتبار المجتمع التونسي أنموذجًا متميزًا، مقارنةً بالمجتمعات العربية الأخرى، في مجال الاندماج السياسي والاجتماعي والثقافي، وفي مدى تمكّن الدولة والنخب من تكوين ملامح هوية وطنية متماسكة. ففي المجتمع التونسي يصعب أن نجد تقسيمات قبلية أو إثنية، إلا بالمعنى الميكروسوسيولوجي، في بعض المناطق الصغيرة الهامشية، أو خلال مناسبات عارضة ونادرة. فالتركيبة المجتمعية لا توحي بإمكان حصول انقسامات مهددة أو صراعات معطلة. هذا أمر يُجمِع عليه أغلب الدارسين والمراقبين. وكل ما يلاحظ من توتر، وعلى الرغم من ما يبدو من تناقضات وصراعات، إنما يندرج في سياق حركية المجتمع وديناميته. وكل ما يمكن تأكيده في هذه الدراسة هو أن المشهد السياسي الراهن لا يزال يتطلب إجراء دراسات للتمكّن من إجلاء صورة الواقع، وتشخيص آليات حركيته، وإظهار العوامل الحقيقية الفاعلة فيه. وبذلك يمكن تفادي تخوّف بعض المراقبين والمحللين من مفاجآت أو مخاطر، غالبًا ما يضعون لها أسبابًا ومسببات واهية. أما التحليلات التي ترجع الأسباب كلّها إلى تحريضات يقوم بها «رموز النظام السابق»، في سياق «الثورة المضادة»، فهي تصريحات تفتقر إلى الكثير من الموضوعية والدقة والتجنّي.

ينبغي للحديث عن اندماج الجماعات القبلية في تونس ما بعد الاستقلال، ألا يحجب بعض الصعوبات والتوترات التي عقّدت عملية البناء السياسي والاجتماعي على مدى ستة عقود، وجعلتها أكثر صعوبةً. فعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الدولة الوطنية والنخب السياسية والفكرية، في سبيل إنجاح هذه العملية، فإنها كانت مشوبةً ببعض الأخطاء في عمليات التحليل والفهم وبناء التصورات، ومن أهمها:

- النظر إلى القبيلة نظرة عدمية، بوصفها أداة تخلف وركود، ووسيلة انقسام وارتداد إلى الماضي؛ وغضّ الطرف عن الأدوار الايجابية، التي أدّتها

وبخاصةً في مجال مقاومة الاحتلال، والحفاظ على الشخصية الثقافية والمجتمعية من الانقطاع.

ـ التعالي على الواقع وصراعاته وظواهره، وإهمال دراسة جذور التوترات والاحتجاجات، وإطلاق أحكام قسريّة على الواقع، تفترض أن عمليات التحديث قد غيرت هذا الواقع تغييرًا جذريًا.

ـ الاستكانة إلى فرض ثقافة المدينة على الريف، وخلق حالات من الشعور بالغبن النفسي والاجتماعي والثقافي، في المناطق والجهات المهمّشة ولدى المنحدرين منها.

بيد أن أغلب المناطق ذات الإرث القبلي لم تحظَ بتحقيق تحول جذري في البنى الاقتصادية والاجتماعية، يقطع مع النماذج الاجتماعية المرتبطة، في الذاكرة الجماعية، بآليات النمط الرعوي والفلاحي البسيط. فلم يجد الفاعلون في هذه المناطق (في الوسط والجنوب) بديلًا لإرضاء ذواتهم غير الاستناد إلى تاريخ قبلي يعتمد على الميل إلى الاستقلالية والتمرد والتلويح بالعنف، في وجه الدولة التي لا يزال وجودها مرتبطًا، في الذاكرة الجماعية المحلية، بواقع المخزنة والهيمنة على مناطق تعدّها مجرد محيط ضريبي، وهو ما يُفسَّر بضعف شرعية حضورها في هذه المناطق.

٣ ـ دراما القبيلة من دراما التحديث: استنهاض ما دُمِّر بالقوة

إن بعض الفرضيات التي تقود التحليل السوسيولوجي للمسألة القبلية، في مجتمعات المغرب العربي[٥]، تفسر محاولات عودة الوعي القبلي، في السلوك الاجتماعي، وفي الممارسة السياسية اليوم، بتفجير الصراعات الاجتماعية المكبوتة. وهي تلك التي كانت قد استبعدتها الدولة الوطنية والحركات السياسية المدنية التي قادت التحرير والبناء الوطني والتحديث، على نحوٍ لا يخلو من عنف رمزي. لذا، فإن الظهور يأتي من الكمون، كما أن التفجير يأتي من الاجتثاث والاقتلاع السوسيولوجي[٦]، الذي سُلِّط على

---

(٥) بوطالب، المصدر نفسه، ص ١٠.

(٦) Pierre Bourdieu et Sayad Abdelmalek, *Le Déracinement, la crise de l'agriculture traditionnelle en Algérie* (Paris: éditions de Minuit, 1964).

النسيج الاجتماعي من أجل تبديله وتغييره من فوق. ويؤدي تعميق هذه الفرضية التحليلية إلى القول إن هذا الضغط هو الذي يفسر «زئبقية» التجلّيات الجديدة للشعور القبَلي، أو السلوك القبلي، في مجتمعات غير قبلية، ومنها بلدان المهجر، حيث تؤدي حميميّة المهاجرين إلى أوروبا دورًا كبيرًا في إعادة إنتاج الثقافة التقليدية للقرية والعشيرة، في بلد المهجر. أما في الداخل فيحدث ذلك من خلال انتشار مظاهر التناصر التقليدي والاحتماء بالقرابة الموسَّعة في أحياء المدن العصرية.

من جهة ثانية، تبرز فرضية أخرى من حقل الثقافة السياسية، قد تُسهِم في تسليط الضوء على ما يبدو من تناقض في الممارسات السياسية، في ضوء المستجدات التي بشَّر بها مناخ الحرية، وبخاصة حرية التعبير. فإلى أي مدى يُعيد المضطهَد، بوعيٍ منه أم من دون وعي، إنتاجَ ثقافة مضطهده؟

عرفت الفترة الأخيرة، بعيد الثورة، بعض المعارك بين سكان الأحياء والقرى والمدن التونسية، كما عرفت ظهور نزعات الجهوية والعروشية التي كان بورقيبة قد أطلق عليها تسمية «الوحدة الوطنية»، ووضع لها خطّةً وبرنامج عمل متكاملًا، لمقاومتها بُغيةَ إحلال فكرة الوطنية.

لكن تلك الإجراءات/البرنامج لم تستطِع، كما هو معلوم، في نظر المحللين الاجتماعيين العارفين، أن تُخفي البنية القبليّة بتجلّياتها، بسبب أسلوب الاستفزاز الذي اعتمده بورقيبة في خطته تلك، داخل الجهات ذات الرصيد القبلي، مثل القصرين (الفراشيش) وقفصة، وسيدي بوزيد (الهمامة) والقيروان (جلاص) ومدنين، وتطاوين (ورغمة) وغيرها... لقد حاول بورقيبة تغيير النسيج الاجتماعي، من خلال تغيير الوعي والممارسة، عبْرَ التعليم والإعلام والسياسة، وقد نجح في ذلك إلى حد كبير، على الرغم من أسلوبه العنيف رمزيًا[٧].

---

(٧) يقول المثقف التونسي محمد علي اليوسفي، في مقابلة صحفية ما يلي: «المشكلة إننا عندما نسكن الحواضر التي تتفتت فيها روابط القبيلة، نظن أن البلاد كلها على شاكلة عاصمتها ومدنها الكبرى. الثقافة القديمة تُعيد إنتاج نفسها، في غياب ثقافة بديلة حقيقية؛ فقد كانت قرارات بورقيبة كلها فوقية. والقرارات الفوقية لا تنجح إلا بسلطة دكتاتورية...». انظر: **الصباح** (تونس)، ١٠/٤/٢٠١١.

أما في «مرحلة ٧ نوفمبر» فقد غابت التصورات حول المسألة القبليّة غيابًا ملحوظًا، مع تغلّب نزعة سياسية، براغماتية، شكلانية، في ظلّ وعود بالتغيير لم تشمل، في جملتها، سوى المظاهر والأشكال. وعلى الرغم من ما صحب بداية التجربة من استبشار، لدى الرأي العام، بإصلاح ما أُفسِد، وبخاصة في مستويات التفاوت في التنمية بين الجهات؛ فقد استفحلت ظاهرة التفاوت الجهوي، وتعمَّقت الاختلالات في التنمية، وهو ما أدّى إلى استمرار ظاهرة الاحتجاج، كالاحتجاجات القبليّة التي كانت تمثل أسلوبًا لحماية الأفراد من المتابعة الأمنية باللجوء إلى الاحتجاج الجماعي الذي يتخذ في الغالب منحًى قرابيًا أو «عروشيًا». ففي أغلب الاحتجاجات العروشية، التي عرفتها جهة تطاوين ومدنين، خلال السنوات الماضية، حول الأرض، لم تتمكن السلطات الأمنية من إيقاف أو محاسبة أيّ من المحتجين.

٤ ـ الفاعلون السياسيون الجدد في خضم الحميميات

على صعيد الخطاب، ترفض التنظيمات السياسية والنقابية في تونس الاستنادَ إلى المعطى القبلي[٨]. أما على الصعيد العملي، فإن هذا المعطى كثيرًا ما كان حاضرًا في أساليب العمل السياسي والنقابي، وبخاصة أثناء عمليات الإعداد للانتخابات، أو عند عقد التحالفات وصوغ الاتفاقيات. وتبدو الرابطة القبليّة، على الصعيد المحلي، أكثر حضورًا في كل من الخطاب والممارسة السياسية. هذا ما كان معروفًا لدى أوساط الدارسين ولدى الفاعلين السياسيين، خلال المرحلة البورقيبية والنوفمبرية. أما بعد ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، فإن بعض مؤشرات الأحداث المتسارعة والحركية الجديدة تدلّ على استمرار حضور الحميميات، ومنها الانتماءات القرابية، وعمليات الاصطفاف العروشية، وبخاصة من خلال الانخراط الجماعي في بعض التنظيمات التي ظهرت على الساحة السياسية.

---

(٨) أعلن راشد الغنوشي زعيم حركة النهضة في زياراته الداخلية عن هذا التوجه، وبخاصة حينما زار منطقة «الحوض المنجمي». ففي دار الثقافة «ابن منظور» بمدينة قفصة (الأحد ١٠ نيسان/ابريل ٢٠١١) قال: «إن الثورة تنبذ كل مظاهر التقاتل القبلي والتعصب الجاهلي لأن ذلك يمثل خطورة على النسيج الاجتماعي».

فالاصطفاف وراء تنظيم الأقرباء (Les Proches)، سواءٌ كانت القرابة موثوقة (أي دموية) أم غير موثوقة (أي عبر الولاء والتجاور والتعايش الجهوي)، أصبح أمرًا ملحوظًا في هذه الفترة، ولا يقلّ أهميةً عن الاصطفاف الأيديولوجي والمهني والسياسي. ويبدو هذا الأمر مبررًا من الناحية السوسيولوجية لسببين اثنين مهمّين، أولهما يعود إلى طبيعة هيمنة العلاقات الحميميّة المشبعة وعيًا بالانتماء المحلّي، ما يستتبع هيمنة ثقافة «**الأقربون أولى بالأصوات**»؛ وثانيهما يعود إلى طبيعة مرحلة احتدام الصراع ذاته، وذلك حينما يعيش المجتمع حالة هيجان العواطف، وحينما يريد الأفراد والجماعات إثبات ذواتهم وتحقيق حراك لأوضاعهم ظلَّ جامدًا طوال عقود، بله عدة قرون.

ومن الطبيعي أن يتأجج هذا الصراع الإثباتي في المرحلة التي تنفلت فيها الحرية الفردية والجماعية من عقال المراقبة والمحاسبة، وتتفجر الآمال الجديدة ويطلَق العنان للطموح الاجتماعي في لحظة تاريخية استثنائية. وتُنبئ هذه اللحظة التاريخية المتفجرة باحتمال وقوع تغيرات ميكروسوسيولوجية، وبتحوّلٍ في أوضاع عدد كبير من الفاعلين الاجتماعيين في حقول معينة (قضاء، تعليم، طلاب، إعلاميين، عاطلين من العمل. . .) ليصبحوا فاعلين سياسيين، كلٌّ حسب بيئته ومحيطه ومدى الفرص التي تتيحها له الثورة. لكن مرتكزات الخروج من حالة الكمون والتهميش السياسي تختلف من فرد إلى آخر؛ فمنهم من يستفيد من حصول حالة فراغ، ومنهم من يستفيد من توافر مناخ حرية التعبير، ومنهم من يدفعه الطموح أو المغامرة إلى فعل شيء ما، وهكذا. . . وعلى أي حال، فإن الإيجابي في هذه اللحظة التاريخية، هو أن الفاعلين السياسيين الجُدُد بخاصة، يتحركون ضمن ظاهرة جديدة هي ظاهرة ارتفاع مؤشرات المشاركة السياسية، وبخاصة لدى الشباب.

٥ ـ انفلات العصبيات في سياق التحرر السياسي

تمثل النزعة الاحتجاجية الجارفة، التي صحبت الثورة وأعقبتها، أحد أهم مظاهر السلوك السياسي التعبيري في تونس. لكن ما يستوجب التوقف، هو ما يُلاحَظ من غلو غير معهود في اتخاذ هذه الاحتجاجات منحىً جهويًا محليًا يصل حدَّ التعبيرات القبليّة الضيقة، التي تتجاوز ما يُفترض أن يكون مؤطرًا لها، ويندرج في سياق بناء المطالب السياسية والاجتماعية.

يبدو أن النموذج الفكري، الذي كان قد وضعه الجابري في كتابه **العقل السياسي العربي**، مفيدٌ في تحليل هذه المسألة؛ فإذا كانت محددات هذا العقل هي: **القبيلة والعقيدة والغنيمة**[٩] فإن بعض مطالب هؤلاء المحتجين باتت تنطوي على ما يُشبه البحثَ عن غنيمة من الثورة، وهي غنيمة مادية تشبه غنيمة البترول، في حالات عربية أخرى. إنها في المثال التونسي غنيمة الفوسفات (الحوض المنجمي) وغنيمة الغاز والبترول (الجنوب الشرقي). وكلاهما مثّلا محور مفاوضات الشبان المحتجّين والمطالبين بأولوية تشغيلهم بهذه المشاريع، قبل غيرهم من المنحدرين من جهات أخرى، بما يرسخ من جديد جهوية جديدة تردّ على الجهوية المألوفة. وقد أدّى الاعتقاد بمعقولية هذا الحل، لدى بعض الجماعات، وفي بعض الجهات، إلى طرد بعض أُصَلاء جهات أخرى. كما تتجسد عقلية الغنيمة في تحويل المناخ الاحتجاجي، في بعض المناطق، إلى أعمال شغب، مثل: قطع الطريق العام، واحتلال الفضاء العمومي، وتعطيل النشاط الاقتصادي. يبدو الأمر طبيعيًا ما دام يمثل حالة احتجاج شديد، ويعبّر عن رغبة في إثبات الذات، بعد عقود من التهميش أدت إلى استفحال البطالة والفقر في هذه الجهات. لكن ذلك أدّى إلى خوف وقلق لدى الرأي العام قد يهدّد مكاسب الثورة.

لكن انتشار هذه الاحتجاجات المعطلة للنشاط استفاد من ضعف التأطير السياسي، من جهة أولى، ومن انتشار الإشاعة في مناخ إعلامي متوتر يصل إلى حدّ التحريض، من جهة ثانية. ومعلوم أن حالات كهذه ستجد فيها العلاقات الحميمية، عبر الشبكات الاجتماعية الافتراضية، مجالًا للانتعاش، في ظل ظاهرة انفلات التعبير. وقد رافق لحظة التحول تلك تضعضع في ما يُسمّى «هيبة الدولة» ومؤسساتها الإدارية والأمنية، فوفّر ذلك فرصةً سانحة للتعبير عن المطالب «المقموعة». حينئذ تبلغ نزعة المطلبيّة الجارفة حدًّا غير معقول، كالظهور بمظهر القوة، والتهديد بالفوضى، عن طريق تعطيل النظام السائد، والاعتداء على الآخرين، وانتهاك القوانين.

هذه التحركات العصبية تتميز بأنها لا تعتمد على منطق الحجة

---

(٩) محمد عابد الجابري، **العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته**، نقد العقل العربي؛ ٣ (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٠)، ص ١٠٢.

والانتخاب والتمثيل، كما كان يحصل في أعراف المجموعات التقليدية في ظروف التوتر. وحيث إنها تتحرك في ظرف استثنائي، فإنها كثيرًا ما تعتمد على أساليب تقليدية، كتلك التي كانت تحصل أثناء الغزو والمعارك والحروب القبليّة، كاستعمال العصي وأدوات العنف المادي، إلى جانب استنهاض مشاعر الولاء للقرابة والدم والفضاء الحميمي، والاستنجاد بالتاريخ المحلي الشفهي، الذي يدعم عودة روح الجماعة القبليّة، التي عملت على تشظّيها دراما التحديث، واجتثاث الشخصية المحلية بفعل التنمية الفوقية والوصاية السياسية. فقد أدّى غياب التمثيل الحقيقي، مع بدايات الثورة، في عدد كبير من المناطق الداخلية، إلى ظهور نزاعات وتوترات محلية، طرحت فكرة اللجوء إلى التمثيل القبلي في «مجالس حماية الثورة».

يمكننا أن نلتقط، في خضم الحراك السياسي، بُعَيد الثورة، بعضَ المؤشرات الدالة على عدم اختفاء المحرك القبلي، ومنها:

ـ اتخذت عملية الانتماء إلى بعض الأحزاب (التي بلغ عددها أكثر من ١٠٠ حزب) طابعًا عائليًا وجهويًا؛ فكثير من تلك التنظيمات اعتمد في تجنيد أنصاره وحشد عناصره الحزبية على الجماعات الحميمية، وبخاصة على ما يُسمّى في تونس ظاهرة «البنعميست».

ـ يؤدي حشد الدعم للتنظيم السياسي وتعبئة الأتباع، لدى معظم هذه التنظيمات، إلى قبولها لسلوكات مخالفة للمبادئ المعلنة في أدبياتها، بما في ذلك ضمّ عناصر كانت نشيطة في أحزاب أخرى كانت محل شبهة لديها.

ـ استنهاض الحمّية القبليّة، من خلال دعم بعض الفاعلين في الأرياف لأقربائهم، بالمقار ووسائل النقل وتنظيم «الضيافات»، ما أدى إلى اضطراب في عملية فرز المواقف والاتجاهات السياسية. إن الزعامة المنتَظَرة والحصة السياسية المتوقعة تدفع الأقرباء إلى إخفاء تناقضاتهم السياسية.

٦ ـ أبعاد الأحداث القبلية ما بعد الثورة

عرفت تونس بعيد ثورة ١٤ يناير أحداثًا عروشية دامية، شملت بالخصوص مناطق في الجنوب. وقد شملت الاحتجاجات منطقة الحوض المنجمي بولاية قفصة، وبخاصة في المتلوي والسند والمظيلة. كما ظهرت

التوترات القبليّة في مناطق أخرى، شملت مدن النفيطة وتونس العاصمة وقصر هلال وجبنيانة وغيرها.

وبالاستناد إلى جملة العوامل التي حرّكت هذه التوترات، وبدراسة أوجه العنف الممارَس، قبَيل الثورة وأثناءها وبعيدها، نجد أن السبب الرئيس يكمن في ضعف الاندماج، لدى المجموعات، في مناطق استقرارها، القديمة والجديدة. ويستمدّ ضعف الاندماج جذورَه من ظواهر التهميش الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وتواتر مظاهر الحرمان وانتشار الفقر واختلال التنمية[١٠]، بين جهات البلاد. فما حصل في العاصمة عبرت عنه الصدامات التي نشبت بين سكان بعض الأحياء الفقيرة، من العاملين في التجارة الموازية (السوق السوداء) التي عمَّت الأسواق الشعبية؛ فقد عرف مركز مدينة تونس معارك بين الباعة المتجوّلين والمنتصبين، على نحوٍ فوضوي، من أبناء جلمة بسيدي بوزيد وغيرها، وبين مجموعات شبابية من منطقة باب الجديد ونهج الجزيرة وغيرهما. ودفعت بعض أعمال الشغب إلى الاستنجاد بالأقارب وبأبناء الجهة، كما شهدت جهات أخرى عمليات انتهاك لقوانين أشغال البناء والتعمير أو غلق الطرقات والمسالك. فالمناخ الثوري أصبح يتيح للبعض الخروج عن القانون والاحتماء بالعلاقات الأولية اعتمادًا على مثل قبَلي متوارَث كان الأجداد يطبقونه[١١] «عد رجالك وأورد الماء».

---

(١٠) الحبيب الدرويش، «التنمية المحلية بتونس،» في: منير السعيداني، منسق، **المجتمع المحلي والتنمية: الاستراتيجيات والتحديات، أشغال ندوة قسم علم الاجتماع العلمية الدولية الثانية لقسم علم الاجتماع** (صفاقس: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة صفاقس، ٢٠٠٦)، ص ٩٩، و Robert Chambers, *Développement rural, la pauvreté cachée*, trad. de l'anglais par Guitemie Olivieri et Oscar Maldonado et rev. par Catherine Belvaude, économie et développement. études et manuels (Paris: Karthala; Wageningen (Pays-Bas): CTA, 1990), p. 13.

(١١) ظهرت معارك أخرى ذات طابع قبلي مناطقي، كما حصل في قصر هلال، المدينة الساحلية الصناعية، وجارتها المكنين، حين تظاهر مئات الأشخاص الذين تبادلوا العنف، انظر: **الصباح**، ١/٥/٢٠١١. وعرفت مناطق أخرى أحداثا شبيهة، كتلك التي حصلت في الفترة نفسها، في القصرين والحامة ومكثر وغيرها. وفي جبنيانة اندلعت يوم ٤ آب/أغسطس ٢٠١١ معارك بين مجموعتيْ جبنيانة (منطقة حضرية) والمساترية (منطقة ريفية) أدّت إلى عنف شديد، تسبب في اختلال الأمن. وهو ما جعل جريدة الشروق تعنون مقالها «لعنة العروشية تضرب مجددا». انظر: «مواجهات عنيفة بين أهالي «جبنيانة» و«المساترية»: لعنة العروشية تضرب مجدّدا،» **الشروق**، ٥/٨/٢٠١١.

وقد ظهرت في التجربة التونسية عادات وممارسات جديدة وطريفة، يمكن أن نطلق عليها ظاهرة «قبائل المهن». فقد أدّى التحرير التنظيمي والسياسي إلى ظهور اتحادات ونقابات، داخل مؤسسات لم تعرف هذه التنظيمات من قبل، وبخاصة تلك التي عرفتها أسلاك الأمن والجمارك والسجون وغيرها. وكان عالم الاجتماع ميشال مافيزولي قد أشار إلى هذه الظاهرة، في سياقٍ آخر شبيه، تحدث عنه في كتابه **زمن القبائل** (Le temps des tribus).

أ ـ دلالات أحداث المتلوي

عرفت منطقة المتلوي المنتمية إلى ما يسمى «الحوض المنجمي»، في الجنوب الغربي التونسي، أحداثًا دامية، تمثلت باندلاع اشتباكات عنيفة بين سكان المنطقة من عرشي (قبيلتي) الجريدية وأولاد بويحيى. كما أدّت إلى الاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة، من حرق ونهب، شملت كل أحياء المدينة. وقد أدت أحداث السبت والأحد ٤ و٥ حزيران/ يونيو ٢٠١١ إلى مقتل ١٣ شخصًا وجرح أكثر من ١٠٠ وإيقاف نحو ١٠٠ آخرين، استعمِلت فيها البنادق والأسلحة البيضاء.

الجدول الرقم (٤ ـ ٢)
المكونات القبليّة والجهوية لسكان منطقة الحوض المنجمي

المتلوي	المغاربة	الطرابلسية	أولاد بو يحيى	الخمايلية	أولاد سلامة	الجريدية	السوافة	
أم العرايس	أولاد سلامة				الجريدية			
الرديف	أولاد عبيد		الحربية		أولاد بويحيى		أولاد سلامة	
المظيلة	أولاد معمر	العكارمة	القطارية	أولاد تليجان	أولاد بويحيى	المقادمية	أولاد سلامة	الجوابر

يظهر هذا الجدول ما يميز سكان منطقة الحوض المنجمي، من تنوُّع في أصول السكان، الذين تجمَّعوا منذ أكثر من قرن، حول مناجم الفوسفات، التي حولت المنطقة إلى مجال حضري يتمحور حول قطب اقتصادي يتميز بديناميته الدائمة.

جذبت المنطقة قوة عمل هائلة ومتنوعة، من المناطق الداخلية

والخارجية (من الأقطار المجاورة). ومع مرور الزمن تطبَّعت المجموعات السكانية بخصائص المجال الذي عاشت فيه، فنشطت الحركة السياسية والنقابية خلال فترة الاستعمار وبعد الاستقلال، كما أدى التعايش والتشارك في العمل والتجاور في السكن إلى حصول اندماج جسّدته علاقات المصاهرة والتعايش والعمل المشترك.

وشأن كلّ تجمع يقوم على أصول متنوعة، ويعيش حراكًا دائمًا وتنافسًا زادت من حدّته الأزمات الاقتصادية، وتهميش المنطقة اقتصاديًا، وتضييق الخناق على النشاط السياسي فيها، أدى انتشار صورة لدى النظام تفيد بأن المنطقة تنجب المعارضات، إلى زيادة عمليات التهميش التنموي لها[١٢].

ب ـ التشغيل ونظام المحاصصة القبلية

تشير الرواية الشفهية إلى أن سبعينيات القرن الماضي عرفت اختلافًا لدى مسؤولين محليّين، ووجهاء من ولاية قفصة، حول أولوية أن يكون منصب وزير، وعدت به الدولة المنطقة، من نصيب إحدى الجماعات القبليّة. ولما أشتد الخلاف والصراع بين تلك العروش، طلب أحد المسؤولين الجهويين النافذين، من الوزير الأول آنذاك، أن «يصرف» له المنصب الموعود، أي أن يجزئه إلى مناصب لمعتمدين ومسؤولين من الحجم المتوسط، حتى يتسنّى إرضاء عروش الجهة كافة.

تكتسي هذه الحادثة الطريفة دلالة مهمة في تفسير مظاهر الصراع المحلي بين المجموعات القبليّة، ورغبة كلّ منها في إثبات وجودها. كما يدل ذلك على أن انخراط المجموعات القبليّة، في الجنوب التونسي، في النظام السياسي بإدارته وبحزبه ومنظماته، لا يعني تخليها عن هوياتها ما دون الوطنية، فمبدأ المحاصصة كان على الدوام مبدأ معتمَدًا لدى الدولة،

---

(١٢) كان لانتشار الأخبار عن هذه الأحداث العنيفة صدى في صفوف بعض الأحزاب السياسية، ومنها حركة النهضة التي عدّتها «فتنة جهوية». كما نبهت حركة الشعب الوحدوية التقدمية من مخاطر انتشار هذه الأحداث في مناطق أخرى في الجهة. ورأت الرابطة الوطنية لحقوق الإنسان أن وراء هذه الأحداث «مؤامرة» خارجية يجب التنبه إليها وإفشالها.

بُغيةَ تحقيق أكبر عدد ممكن من عمليات إرضاء الفاعلين، والحصول على ولائهم.

تجسّد ذلك المبدأ في علاقة المجموعات السياسية والنقابية المتنفذة، في جهة قفصة، بممثّلي الدولة من جهة أولى، وبممثّلي شركة فوسفات قفصة من جهة ثانية، بوصفها الجهة الاقتصادية التي تمتلك نفوذًا جهويًا ووطنيًا أكثر من غيرها.

وتعتمد المحاصصة على نوع من تمثيل المجموعات السكانية (القبليّة) في تحديد وضبط حجم قوة العمل التي تستوعبها دوريًا شركة فوسفات قفصة. ويتولّى المتنفّذون من هذه المجموعات، عن طريق ممثلي الحزب والنقابة، في الجهة، القيامَ بعملية ترشيح عدد المنتدبين، وفق طريقة محددة، وهي طريقة اعتُمِدت منذ عدة سنوات، واستمرت بعد الثورة، لكنها لم تخلُ من بعض الانتقادات التي غذتها، بحسب المراقبين، «إشاعات مغرضة» تهدف إلى الإثارة والتحريض.

لم يكن الرأي العام الوطني، ولا الإعلام، بقادر على الإقرار باستمرارية الاعتماد على هذه الأعراف. كما لم يكن في تصور محللين كُثُر أن تتبنى النقابات المحلية وهياكل الحزب الحاكم، «التجمع الدستوري الديمقراطي»، نظامَ محاصصة يقوم على أسس «عروشية»؛ فذلك يمثل اعترافًا بتمثيل القبيلة وحضورها، وهو يُعيد إنتاجها. هذا السلوك يدعمه في جهات أخرى غير بعيدة (قبلي، مدنين، قابس، تطاوين، سيدي بوزيد) حضور فاعل واعتراف صريح بهياكل بُنِيَت منذ عقود، على أسس قبلية هي «مجالس التصرف في الأراضي الاشتراكية»، التي تنتَخَب على أسس قبلية متوارثة، وهي المكلفة بالتنسيق مع مصالح وزارة الفلاحة (المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية) في حل الإشكالات العقارية بين المجموعات المحلية في كل منطقة.

هكذا تتأكد عملية التعالي على الواقع والجهل به، عند بعض المحللين لكيفية حصول تحولات في بنية المجتمع التونسي المعاصر، ووجهات التغير الاجتماعي والاقتصادي فيه. ومِن هؤلاء من يرى أن هذه الحالات الدالة على الاعتراف بالمجموعة القبليّة، من قِبَل الدولة، ما هي سوى استثناءات

وبؤر صغيرة تشدّ إلى الماضي، لكنّها لا تعوق التطور المجتمعي في شموليته.

ج ـ دلالات وأبعاد أحداث منطقتي المظيلة وأم العرايس

على الرغم من حركة الاحتجاج في منطقة الحوض المنجمي، وهي المناطق التابعة لولاية قفصة بالجنوب الغربي التونسي، فقد انطلقت منذ عام ٢٠٠٨، في سياق المطالب التي رفعها شباب المنطقة، وهي مطالِب تشمل التشغيل وتحسين معدلات الدخل وتحسين الخدمات الأساسية، التي اندرجت بدورها في سياق الانتفاضة الشعبية العارمة التي عرفتها البلاد خلال شهر كانون الثاني/ يناير من السنة نفسها.

أما منطقتا المظيلة وأم العرايس، اللتان كانتا على الدوام ثنائية مقابلة وموازية لثنائية المتلوي والرديف، فلم تشذا عن باقي معتمديات الولاية التي تشابهت أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية المتردية مع باقي مناطق الحوض المنجمي المعروفة بمناجم استخراج الفوسفات، منذ أكثر من قرن.

إلا أن أحداثًا عنيفة مثّلت منعطفًا في الاحتجاج، حينما اندلعت خلال الأسبوع الأخير من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١. فقد قامت شركة فوسفات قفصة بإعلان جزئي، موجَّه إلى منطقتي المظيلة وأم العرايس، لنتائج مناظرة انتداب مجموعة من العمال والموظفين والفنيين بهذه الشركة، لكن أهالي هاتين المنطقتين عبّروا عن رفضهم لهذه النتائج بطريقة كانت عنيفة جدًا تجاه هذه المؤسسة، التي أُحرقَت بعض ممتلكاتها وإدارتها بالمنطقة. ويستند الاحتجاج إلى أن عملية الانتداب اعتمدت على المحسوبية والمحاباة والتلاعب بالنتائج. كما يتهم القائمون على الشركة والإدارة ومسؤولي السلطة المحلية والجهوية بعدم اعتماد المقاييس التي تقوم على الشفافية والموضوعية. وهذا ما أدى إلى التراجع عن نتائج المناظرة، وإرجاء عملية الإعلان عن انتدابات في مناطق أخرى خوفًا من اتساع رقعة الاحتجاجات.

وعلى الرغم من مبادرة شركة فوسفات قفصة والسلطات الجهوية، بدعوة المواطنين إلى تقديم اعتراضاتهم، وعلى الرغم من وعدهم بإعادة

النظر في تلك المقاييس، فإن الأهالي واصلوا انتفاضتهم وتحرُّكهم، ما أدى إلى فرض حظر التجول على المنطقة بأكملها. ولم تتوقف عملية الاحتجاج، بل انتقلت إلى العاصمة في تظاهرات واعتصامات أمام مجلس النواب، الذي كان يباشر عملية تركيز المجلس الوطني التأسيسي وفرز القيادات الجديدة للدولة ومؤسساتها.

كما أن أحداث الحوض المنجمي لم تكن معزولة عن التجاذبات السياسية، التي عرفتها البلاد في إثر صعود أطراف سياسية، كالنهضة وحلفائها، وتراجُع أرصدة أطراف أخرى مثل «التيار الحداثي والعلماني»، الذي اتهمت بعض أطرافه بالتسبب في إثارة الاحتجاجات في منطقة الحوض المنجمي، وتحريض المواطنين في جهات أخرى، مثل القصرين التي احتجت على خلفية المطالبة بتصحيح قوائم أسماء الشهداء.

وما يلاحَظ على ردود فعل معظم الأطراف النقابية والسياسية، التي عبَّرت عن موقفها تجاه هذه الأحداث، أنها بقدر ما كانت توافق على حق المطالب الاجتماعية، فإنها كانت ترفض العنف والضرر الموجه إلى المصالح العامة والخاصة، كما ترفض تعطيل المرافِق العامة، كالمدارس والمستشفيات وشركات النقل وغيرها.

إن أهم ما يمكن ملاحظته في شأن الاحتجاجات التي انطلقت في أم العرايس والمظيلة، هو أنها لم تأخذ بعدًا قبليًا، كما حصل في جارتها المتلوي. فالعنف هذه المرة لم يوجَّه إلى الجماعات المتجاورة، بل كان موجهًا إلى مؤسسات الدولة، وإلى المؤسسة الاقتصادية التي تمثّل عصب الاقتصاد والموارد في المنطقة، وهي «شركة فوسفات قفصة». هذا السلوك، الذي ينطوي على بعد «استلابي» يتمثل بتدمير الراغبين في العمل بالشركة، التي يقتات منها المواطنون، وفي تعطيل دورتها الإنتاجية وإضعاف مواردها، إنما يدلّ على انحرافٍ خطير، كانت قد شهدته مؤسسات أخرى شبيهة في جهات أخرى، مثل «مصنع إسمنت النفيضة» و«المركب الكيمياوي بقابس»، و«مصنع الورق بالقصرين». إنه انحراف العصيان الذي يتجاوز عصيان الدولة إلى عصيان موارد الرزق ذاتها. ولا شك في أن هذه الظاهرة الخطيرة أخذت تتغذى في الفترة الماضية من مؤشرات ذات دلالة، مثل ضعف ممثلي الدولة

في الجهات، وتراجع الحزم الأمني، الذي عرف إصلاحات جديدة وتوجهات وممارسات غير مألوفة.

إن ما يمكن استنتاجه من تحليل هذه الظاهرة، في أبعادها السياسية، يتلخص في تفسيرها بمؤشرات سوسيو ـ سياسية وسوسيو ـ اقتصادية ترتكز على مفهوم اللااندماج. وتسعفنا المدارس الغربية في العلوم الإنسانية بأمثلة عديدة، أهمها ما حصل في مدينة شيكاغو الأميركية الصناعية، بعد أزمة الثلاثينيات، وفي إثر الحرب العالمية الثانية، حيث أدى التصنيع إلى هجرة واسعة إلى هذه المدينة، التي ضمَّت أجناسًا من أصول مختلفة؛ وكان من نتائج حركة التصنيع الواسعة أن حصلت بعض مظاهر العنف في المدينة، نتجت من نوع من الاختلال في المعايير الثقافية والاجتماعية والثقافية، ما دفع المختصين في علم النفس الاجتماعي، وفي علم اجتماع الصناعة، إلى اكتشاف نظرية الاندماج التي قدمت تفسيرات وحلولًا للمشكلات الاجتماعية، التي عرفها سكان المنطقة آنذاك.

بالعودة إلى موضوعنا، وبعيدًا من عمليات الإسقاط والتفسير الميكانيكي، وفي ضوء هذه النظرية، يمكن القول إن الأحداث المندلعة في بعض الجهات، بين مجموعات قبلية، تحيلنا إلى الاستنتاجين التاليين:

ـ ليس كل ما يبدو قبليًا ينطوي حقًّا على عناصر تحريض قَبلية؛ فالكثير من المجموعات المنخرطة في الصراع لا رصيدَ تاريخيًا قبَليًا لها، مثل مجموعات الجريدية في المتلوي، حيث ينحدر هؤلاء من أصول منطقة الجريد، وهي منطقة غير قبلية.

ـ إن عدم الاندماج الاجتماعي[١٣] والاقتصادي والسياسي، لدى

(١٣) يلاحَظ أن شبّانًا صغارًا ينخرطون في «العنف القبلي» على نحو تلقائي؛ فما الذي يدفع هؤلاء الشبان المتعلّمين إلى تحويل المؤسسة التربوية التي لقنتهم وذويهم، على مدى أكثر من ثلاثين سنة، دروسَ التربية المدنية ومبادئ المواطنة وقيم التحديث، إلى ساحة حرب قبليّة مصغرة، تؤدي إلى إغلاقها لأسابيع، وفرض منع التجوّل في منطقتهم (قتيلان و٤٣ جريحًا). للإطلاع على مؤشرات التنمية المحلية والجهوية بتونس، انظر: République tunisienne, Premier ministère, Secrétariat d'état à la recherche scientifique et à la technologie et Centre d'études et de recherches économiques et sociales, *Quelques aspects du développement régional et local en Tunisie*, coord. and dir. Amor Belhedi, Cahiers du CERES. Géographie; 20 (Tunis: [CERES], 1998).

المجموعات السكانية ذات الأصول المتعددة، في عدد كبير من القرى والمدن، التي أحدثت بطريقة مبرمجة أو بطريقة تلقائية، هو الذي يفسّر عدم انسجام وضعف اندماج هذه المجموعات اندماجًا كليًا، على الرغم من التعايش والتجاور. ويسهم في تغذية هذا الوضع ضعفُ عوامل التنمية، وندرة الموارد الاقتصادية، وشدة الضغط والرقابة السياسية، التي أدت إلى لجوء الأفراد أثناء الأزمات، إلى انتماءاتهم الحميمية وهوياتهم البعيدة والقريبة.

ثالثًا: البُعد القبلي والظاهرة الجهوية في انتخابات ما بعد الثورة

لم تخلُ انتخابات المجلس التأسيسي بتونس، في ٢٣/ ١٠/ ٢٠١١، من بعض مظاهر السلوك السياسي ذي الأبعاد القبليّة والجهوية. يؤكد ذلك علم الاجتماع الانتخابي. ذلك بأن متابعة عملية الانتخابات، بوصفها حدثًا وطنيًا، يمكن أن تكون فرصة دراسية قَبْلِيَّةً أو بعدية، تمكّن الباحثين وصُنّاع القرار من فهم بعض محددات العملية السياسية وميكانزماتها. فقد تسبق الحدث عن طريق دراسة الخطاب الدعائي للأحزاب والحركات، ومتابعة ردود الفعل التنافسية والصراعية، عبْر وسائل الإعلام وعبْر العمل الميداني. كما يمكن لهذه الدراسة أن تتعمق في نتائج الانتخابات بعد إنجازها، وأن تستخلص العوامل المؤثرة فيها، وتكشف عن إستراتيجيات الفاعلين السياسيين، خلال هذه العملية، في علاقة بعضهم ببعض، بوصفهم كتلًا وجماعات متنافسة، وفي علاقتهم بأطراف أخرى، خارجية وداخلية، مثل أجهزة الدولة ووسائل الإعلام والقطاع الخاص والمجتمع المدني والحلفاء الخارجيين.

وعلى الرغم من أن ذلك العلم (علم الاجتماع الانتخابي)، لم يُستخدَم، يا للأسف، في تونس ومحيطها، حتى في حدوده الدنيا، وبأبسط أدواته، بالنظر إلى غياب الأجهزة والمؤسسات المختصة، فإن في وُسعِنا استنتاج بعض الأفكار المتعلقة بمدى حضور المُعطى القبَلي والجهوي، في هذه الانتخابات، من خلال الملاحظة الميدانية.

فإلى جانب تدخّل المال السياسي والتوظيف الإعلامي، كعاملين أساسيين في توجيه المسار الانتخابي، يمكن إضافة عامل ثالث، لا يقلّ أهميةً وتأثيرًا عن العاملين السابقين، وهو البُعد القبَلي والجهوي؛ فقد أثبتت التطورات الميدانية وقوعَ أحداث عنيفة بين بعض المتنافسين، كما أثبتت أن مصدرها «العروشية». وقد تبيَّن أن قسمًا مهمًا من الناخبين لم يصوّت على برامج وسياسات، بل كان الحافز المهيمن على مواقفهم من المترشحين هو الميل القرابي العائلي، أو الحميمي القبَلي، أو التحيّز المناطقي الجهوي. وقد تأكدت هذه الفرضية من خلال تحققها في الواقع، عبر عدة مؤشرات:

- تشابه النتائج بين مكاتب الاقتراع في الدوائر الانتخابية (شمال، وسط، جنوب).

- ارتفاع نسبة التصويت للمترشحين في الجهات التي ينتمون إليها.

- اعتماد التجنيد القبلي (العروشي) والقرابي (العائلي) والجهوي (المناطقي) خلال الحملة الانتخابية للمترشحين.

- بروز توجهات مقصودة لدى بعض المترشحين، في جهات محددة دون غيرها، مع التركيز في الحملة الانتخابية على الجهوية.

- قيام مترشحين من الأحزاب بخاصة، في العاصمة، بالترشح في جهاتهم وإعطاء بعض الأحزاب الأولوية للجهة والمنشأ في الحملة الدعائية.

إن ظاهرة «العريضة الشعبية» التي قادها الهاشمي الحامدي، صاحب القناة الفضائية «المستقلة»، والمقيم بالخارج، هي مفاجأة مهمة في هذه الانتخابات، بسبب ما حصلت عليه القوائم المستقلة التابعة لهذه العريضة، التي أعدَّ لها صاحبها قبل أشهر؛ فبقطع النظر عمّا يمكن استنتاجه من أهمية الدعاية السياسية، في الانتخابات، عبر القنوات الفضائية الخاصة، والدور الذي يمكن أن يؤديه الإعلام الخاص في توجيه الرأي العام، فإن الخطاب الذي اعتمده «الحامدي» و«العريضة» كان ذكيًا في تركيزه على بعدين اثنين:

الأول: هو البعد التنموي في خطابه الذي ركز على الوعد بتحقيق مطالب شعبية بسيطة، ولكن مغرية، وبخاصة ما يتعلق منها، مثلًا، بالوعد بتغطية صحية مجانية للفئات الضعيفة. وهذا ما تجسده التسمية «العريضة الشعبية للحرية والعدالة والتنمية».

الثاني: هو البُعد الجهوي في الخطاب، وقد ركز على الجهات الداخلية، التي عانت من المشكلات الناجمة عن التفاوت بين الجهات. وقد خصّ بالذكر، في هذه الحملة وبرامجها، مناطقَ الوسط الغربي، وتحديدًا ولايات القيروان والقصرين وسيدي بوزيد، التي ينتمي إليها صاحب العريضة الهاشمي الحامدي.

وليس من الخفيّ على أحد أن خطاب الحامدي[١٤] كان يركز، في حشده لمناصريه، على جملة أبعاد أخرى، منها البُعد القبلي والجهوي، من خلال تكرار التصريح بانتمائه، وافتخاره بعودته إلى أصله، أي إلى قرية «الفايض» وقبيلة «الحوامد» بسيدي بوزيد.

إن المظلة «العروشية»، كما «الجهوية»، لم تكن ظاهرة على السطح؛ لكنها على الرغم من ذلك، كانت تمثّل أحد محركات العملية الانتخابية. وكان طبيعيًا ألا يظهر ذلك في واجهة الإعلام، لأن هذا المحرك كان يستعمل أدوات ووسائل غير رسمية، وغير واضحة للعيان، حيث يجري التجنيد الانتخابي الحميمي في الخفاء، عن طريق عمليات التبرع المالي، واستعمال وسائل النقل الخاصة، لنقل الناخبين وتنظيم الاحتفالات الجماعية، وبخاصة عقد الاجتماعات غير الرسمية، في شكل ضيافات، عند بعض الرموز العائلية والقبليّة...

هذا ما حصل في الواقع، لكن بعض الفاعلين السياسيين، ولعدة

---

(١٤) الهاشمي الحامدي، هو زعيم تيار «العريضة الشعبية». كان في فترة الثمانينيات مناضلًا في حركة الاتجاه الإسلامي، التي تحوّلت إلى «حركة النهضة». وقد استطاعت القوائم المستقلة لهذا التيار أن تفوز بالمرتبة الثالثة في انتخابات المجلس التأسيسي، على الرغم من قيام الهيئة العليا للانتخابات، يوم ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، بالإعلان عن إلغاء نجاح بعض قوائمها في بعض الجهات وفي الخارج. لكن هذه الهيئة تراجعت عن ذلك بعد حكم المحكمة الإدارية لما فيه مصلحة تيار «العريضة».

أسباب، أهمها عدم تعويلهم على هذا المُعطى، وعدم اعترافهم به، رأوا أن تأثير الظاهرة العروشية كان محدودًا[١٥]. لكن هذه الظاهرة، التي لم ينفِ وجودَها أحد، كانت مؤثرة في المناطق والجهات الداخلية أكثر من غيرها. ولم يلجأ الحامدي، وحده، إلى العامل القبلي والجهوي؛ فثمة عدد كبير من الزعماء والقياديين والمترشحين وظّفوا هذا المعطى، ضمن جملة معطيات وأبعاد أخرى. فقد لجأ بعض المترشحين المستقلين إلى هذه الأبعاد، في غياب كيانات سياسية تحميهم وتؤطرهم، وتتحمّل معهم أعباء العملية الانتخابية. على أي حال، لا تغيب الحميميات في الأرياف وفي المدن أيضًا؛ فحفيدة الحبيب بورقيبة فازت في جهتها بالمنستير. والمرزوقي زعيم حزب المؤتمر حصل على نسبة عالية من أصوات جهته الأصلية، في ولاية قبلي، مثلما فازت قائمة البديل الثوري (حزب العمال الشيوعي) بمقعد في الولاية التي ينتمي إليها زعيمه، كما حصل حزب المبادرة على أغلب مقاعده، في المجلس التأسيسي من الناخبين في ولايات الساحل التونسي.

رابعًا: الاحتجاج المناطقي: الدولة في الميزان، أم صراع خفيّ للقوى؟

يلاحظ المتابع للشأن التونسي، في فترة ما بعد الثورة، أن ظاهرة الاحتجاجات لم تعرف تراجعًا كما كان يتصور البعض. وعلى الرغم من حضور البعد السياسي، فإن معظم هذه الاحتجاجات اتخذ بعدًا اجتماعيًا يتمثل بمطالب التشغيل؛ فالبطالة التي عرفت ـ بحسب التقديرات الرسمية ـ تزايدًا ملحوظًا، بعد الثورة (١٤ في المئة قبل الثورة، و١٨ في المئة

---

(١٥) أكد محمد القوماني، الأمين العام لحزب الإصلاح والتنمية، «أن تأثير العروشية أضعف كثيرًا ممّا كان متوقعًا؛ فقد كانت عملية التصويت مركزة على ثلاثة أحزاب، وبنسب متفاوتة في مختلف الجهات، وهو دليل على أن التصويت كان لخيارات معينة، لا لانتماءات جهوية أو عروشية». ويرى محمد الكيلاني، أمين عام الحزب الاشتراكي اليساري، أن «مسألة العروشية جزئية جدًا»، انظر: ايمن الزمالي، «العروشية والانتخابات: واقع أم وهم؟،» الشروق، ٢٩/١٠/٢٠١١. كما صرّح حزب «التآلف الوطني للسلم والنماء» بأن «على الفئات المحرومة أن تدافع عن حقوقها بمسؤولية وبروح وطنية، بعيدًا من الانسياق وراء النعرات الجهوية والعروشية التي يثيرها أعداء الثورة»، انظر: الشروق، ٢٧/١١/٢٠١١.

بعدها)[16] مثّلت المحرك الأساسي للثورة. ويكفي النظر في أعداد المنقطعين عن التعليم والمشاركين في «رحلات الموت» إلى أوروبا[17]، والباحثين عن عمل، من أصحاب الشهادات الجامعية. وقد زاد من حدّة هذه الظاهرة ما آلت إليه الأحداث من جمود العمل في القطاع السياحي، فضلًا عن جمود العمل جزئيًا في قطاعي الصناعة والفلاحة.

وقد أدّى تسارع الأحداث، والتهابها، إلى تجدُّد الاحتجاجات في البؤر نفسها، التي كانت قد انطلقت منها. وتُعد منطقة «الحوض المنجمي» بولاية قفصة، مثالًا ملائمًا لذلك. حتى الحلول، التي وُضِعت بمشاركة عدد من الأطراف، لم تجد توافقًا، فانعكس ذلك لاحقًا في الاعتراض عليها. وانتشر الاحتجاج في المناطق الأخرى، انتشار النار في الهشيم، متخذًا بعدًا مناطقيًا أو جهويًا شاملًا.

وتُعد الاحتجاجات المندلعة في منطقتي المظيلة وأم العرايس، في هذه الجهة، مثالًا ملائمًا ومعبّرًا، حيث مثلت الأحداث الدامية، خلال يومي ٢٣ و٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١، خطرًا حقيقيًا عطّل عملية الاحتفال بنجاح الانتخابات وقيام المجلس التأسيسي. فقد رفض «أهالي» هذه المناطق نتائج مناظرة انتداب عمال وموظفين بشركة فوسفات قفصة، وعُدَّت هذه القائمة مختارةً على أسس المحسوبية والمحاباة وانعدام الشفافية وغياب المقاييس العادلة بين المجموعات المترشحة، التي استندت إلى محاصصة بين المناطق والمعتمديات والعروش. وتلك هي المشكلة التي كانت قد تفجرت، قبل أشهر قليلة، في معتمدية المتلوي[18].

أكد تجدد هذه الأحداث أن الحلول التي وُضعت لمشكلة ذات جذور

---

(١٦) حسب «المسح الوطني للشغل،» (المعهد الوطني للإحصاء، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١).

(١٧) انظر: مهدي مبروك، «الحارقون: دراسة سوسيولوجية في وسط المهاجرين،» **المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية**، العدد ١٢٥ (٢٠٠٣).

(١٨) بادر الاتحاد العام التونسي للشغل بإصدار بيان يعبّر فيه عن قلقه من اندلاع هذه الأحداث، ويذكّر فيه بالحق في الشغل، داعيًا إلى مراجعة المقاييس المعتمَدة في الانتداب بهذه الشركة (٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١).

وخلفيات قديمة، لم تكن كافية لتفادي تكرارها. وهذا ما دفع بالمسؤولين في شركة فوسفات قفصة، والمسؤولين الإداريين في الجهة، كالوالي، إلى اتخاذ قرار بإرجاء عملية الإعلان عن باقي نتائج الانتداب، المتعلقة بالمناطق الأخرى، خشية توسع عمليات الاحتجاج، في تلك المناطق.

إن الاحتجاجات العنيفة التي اندلعت في مركز ولاية القصرين يومي ٢٣ و٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١، هي مثالٌ معبرٌ عن تجسيد أقصى درجات الاحتجاج الجهوي، الذي يلوّح بالانفلات الأمني، وبتوسع ظاهرة العصيان. ولم يكن لتلك الأحداث أسبابٌ غير الاحتجاج على سقوط أسماء بعض الشهداء من القائمة، التي تمت تلاوتها في افتتاح المجلس التأسيسي بباردو. وعلى الرغم من صدور الاعتذار الذي قدَّمه هذا المجلس، والوعد الذي قطعه بالتحقيق في الأمر، واستكمال تلك القائمة، فقد كانت ردود الفعل عنيفة جدًا، وأفضت إلى أعمال عنف رافقها نهب وحرق واعتداء على الممتلكات العامة والخاصة، في جهة القصرين، كما أفضت إلى حظر التجول ليلًا في المدينة عدة أيام. وقد انعكس ذلك القرار على ولاية قفصة أيضًا.

يمكن تفسير أسباب هذه الحركة الاحتجاجية المتجددة، ومظاهرها وانعكاساتها، التي أخذت شكلًا جهويًا وعروشيًا لا تُخفى ملامحه عن تحركات الفاعلين في المنطقة، بالأسباب التالية:

١ ـ استمرار الاصطفاف المناطقي والعروشي، استنادًا إلى المعايير التي لا تزال الأوضاع المحلية تُعيد إنتاجها وبعدم قدرة المؤسسات المعنية بالتنمية في الجهة، إدارة وإنتاجًا، على مواجهة المشكلات والتحديات، بأسلوب بعيد من المحاصصة.

٢ ـ تراجع هيبة الدولة ومؤسساتها وفقدان الثقة فيها، من قِبَل المواطنين. وقد أدى ضعف الحزم في اتخاذ القرارات إلى استفحال ظاهرة الاحتجاج، خارج منطق الإمكانات المتاحة للتشغيل.

٣ ـ عدم إيلاء موضوع مشكلات الحوض المنجمي المكانةَ اللائقة، على الصعيد الوطني، وانشغال الفعاليات السياسية الصاعدة، بعد الثورة،

بالهم الانتخابي. فلم تخصَّص لموضوع الظاهرة العروشية والجهوية، مثلًا، ندواتٌ علمية أو دراسات استشارية، كما لم يُبحَث عن حلول رصينة، نتيجة الارتجال السياسي والإداري.

٤ ـ تحوّل موضوع الحوض المنجمي والجهات المحرومة التي قدّمت تضحيات أثناء الثورة، إلى ورقة سياسية لدى بعض القوى السياسية والاجتماعية، للضغط على قوى سياسية واجتماعية أخرى. لذا، يفترض بعض المحللين أن اندلاع التوتر في هذه المناطق، بعد الثورة، يندرج في سياق الحسابات السياسية والانتخابية وردود الفعل الموجّهة.

القسم الثالث

القبليّة والجهوية بين الظهور والتخفّي

الفصل الخامس

الجهوية في تونس وليبيا
بين تماثل الشكل واختلاف المضمون

أولًا: الجهوية التونسية

يمكن التمييز بين جهويات في أقطار المغرب العربي، على الرغم من أن الظاهرة تبدو مغاربية أساسًا، وشاملة بامتياز. فقد استقطب موضوع الجهة اهتمامًا متزايدًا في المنطقة، بعدما عرف توسعًا في الاستخدام العالمي، كإطار ملائم لبلورة «إستراتيجية بديلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية».

كما ارتبط هذا التوسع في استخدام مفهوم الجهة بأزمات التنمية، التي عرفتها دول المنطقة، في إثر تجربة العقدين الأولين من التنمية. فظهر مفهوم «التنمية الجهوية» بالتوازي مع مفهوم «التنمية المحلية»، بُغيَةَ تعبئة الموارد والطاقات المحلية، وترسيخ مفهوم العدالة الجهوية، وتطوير «البناء الجهوي»، وتحقيق «التوازن الجهوي»، بعدما أُثيرت مشاكل «المركزية».

تُعَد الجهة في التعريف العلمي هويةً وكيانًا سوسيو - تاريخيًا يرتبط بإطار جغرافي يجعل الباحثين والمخططين يميزون بين منطقة وأخرى. ويُحيل مفهوم الجهوية الإدارية (Régionalisme administratif) إلى اعتراف الدولة بوحدةٍ جهوية معينة، تتميز بانسجامها وفق منطق مؤسسي يهدف

إلى تحقيق الوحدة وإنجاز التنمية على المستوى المحلي[1].

أما مفهوم الجهوية السياسية (Régionalisme politique) فهو يمثل أقصى درجات اللامركزية، في إطار الدولة الموحدة. بمعنى آخر، هو اعتراف بذاتية المجتمعات المحلية، في حال ترشحها وتحوُّلِها عن مسارها الطبيعي، إلى نزعة انقسامية انطوائية، تقابل مفهوم «الوحدة الوطنية». وهذا المفهوم هو الذي يعنينا في تحليل مظاهر الهويات الحميمية، في أقطار المغرب العربي، وفي علاقة بالمظاهر القبليّة أساسًا.

وهكذا، فللهوية في هذا الاتجاه مخاطر وعيوب، في نظر الدارسين والمحللين السياسيين، أهمها التهديد بتفكيك لحمة المجتمع، ونشوب التفرقة والنزاع، والانقسام بما يعمل على إضعاف عوامل الاندماج الوطني العام.

وغالبًا ما تتغذى الظاهرة الجهوية ونزعتها الخطيرة، من الخلل في توزيع التنمية، وتفاوت مستويات تطور الجهات في الاقتصاد وفي البنية الأساسية وفي الثقافة والتعليم وغيره.

وقد بيَّنت بعض الدراسات أنَّ تشكّل هذه الظاهرة نتج من عوامل تاريخية ومن خيارات سياسية نشبت قبَيل الاستقلال[2]، وتجسدت بُعَيد الاستقلال، في تونس، مثلًا، في احتكار النخب السياسية والثقافية للفعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لدى جهة الساحل التي تولّى أبناؤها، وبدرجة ثانية، أبناء العاصمة، قيادات الحزب والدولة.

هذا ما شرح أطواره وخلفياته عبد الباقي الهرماسي في كتابه **المجتمع والدولة في المغرب العربي**[3]، حينما قادته الدراسة الميدانية للأصول الاجتماعية والجهوية للنخب السياسية (أعضاء مجالس النواب ـ وزراء ـ

---

(١) انظر الدراسة المنشورة على الانترنت: محمد بوبوش، «خيار الجهوية الموسّعة بين الهامش السياسي والبعد التنموين،» (٢٩/ ١٢/ ٢٠١١).

(٢) لم يغب هذا الصراع الجهوي بين الزعماء وأجنحة الحزب، حيث كان للصراع بين بن يوسف وبورقيبة في بداية الخمسينيات خلفيات جهوية (بين الجنوب والساحل).

(٣) عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطني العربي. محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).

كتاب دولة ـ ولاة...) إلى الأسس الأولى لترسيخ الظاهرة الجهوية، التي ستكون لاحقًا أحد منطلقات الاحتجاجات وبناء المعارضات.

كما أن جهة الساحل (المنستير، سوسة، المهدية) عرفت منذ الانتخابات النيابية عام ١٩٥٩ ظاهرة التمثيل الزائدة (la super reprsentation) وهي منشأ الحزب الدستوري الجديد، وكذلك الشأن بالنسبة إلى مدينة تونس، المعروفة بأنها منشأ الحزب الدستوري القديم، وهي التي كانت تزود البرلمان بالنواب. وما يؤكد أن المسألة لم تكن خاضعة لمجرد المصادفة، أنه على الرغم ممّا أتاحه البناء الوطني من فرص الاندماج، فإن نسبة ارتفاع النواب، من جهة الساحل، في المرحلة الأولى، كانت تمثل ٢١,١٢ في المئة مقابل ١٩,٢٣ في المئة في المرحلة الثانية.

ويصحّ التوجّه نفسه على السلطة التنفيذية (الوزراء)، فجهة الساحل أفرزت بين عامَي ١٩٥٧ و١٩٨٧ ما مجموعه ٤٣ وزيرًا إلى جانب الوزير الأول ورئيس الجمهورية، بينما لم تفرز ١٢ ولاية سوى ٢٥ وزيرًا خلال نفس الفترة، بل ثمّة ثلاث ولايات لم يعيّن منها وزير واحد[٤].

إزاء ضعف تمثيل الجهات الداخلية، يسجّل الساحل والعاصمة تمثيلًا قويًا، وقد بقي هذا التمثيل عاليًا ولافتًا للنظر في مختلف المحطات الانتخابية (من ١٩٥٩ إلى ١٩٨١)، لكن تمثيل العاصمة لم يكن ثابتًا على الدوام؛ ففي انتخابات ١٩٧٩ ضعف تمثيل العاصمة، على نحوٍ واضح، حيث لم يتجاوز عدد نوابها ١٦ نائبًا، أي ١٢,٢٥ في المئة من جملة نواب المجلس، على الرغم من أن سكانها يمثّلون ١٦,٩ في المئة من جملة سكان البلاد آنذاك. يعود هذا الانخفاض إلى أن نسبة مهمة من الشخصيات السياسية المنحدرة من عائلات العاصمة غادرت الحزب الدستوري، بعد المؤتمر الثامن (١٩٧١) لكي تؤسس حركة الديمقراطيين الاشتراكيين[٥].

انبثق من هذا الوضع المؤسسي وضع سياسي تحكّم فيه، بل تحول في

(٤) حافظ عبد الرحيم، أنا زعيم، قراءة سوسيولوجية في الكاريزما البورقيبية وامتداداتها (صفاقس: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ٢٠١١)، ص ٢٢٠.

(٥) الهرماسي، المصدر نفسه، ص ٤٧.

الوعي الجمعي ـ وبخاصة في الذاكرة الشعبية التونسية ـ موقف سلبي من النظام السياسي، تغذيه كل مناسبات اللقاء والتلاحم، وبخاصة أثناء الانتخابات والمباريات الرياضية. وعلى الرغم من محاولات إصلاح هذه الاختلالات والتوازنات الجهوية، وعلى الرغم من التطور الاجتماعي والثقافي الذي أفرزه التعليم وظهور نخب متعلمة في الأرياف، فإن مرتكزات الجهوية الأولى بقيت على حالها.

لبست الانتماءات الجهوية لبوسات متعددة، سرعان ما تسللت إلى الفعل السياسي، وفي أعلى هرم الحزب والدولة، حيث احتكرت مناصبهما العليا جهة الساحل، مع تقديم بعض التنازلات هنا وهناك، لإرضاء الجهات التي كانت تُبدي سخطها من المظاهر المستفحلة للجهوية السياسية. أما على الصعيد الاجتماعي، فقد رسخت ظاهرة الزبونية والولاء والوساطة، وما يسمى شعبيًا «البنعمّيست» (أي نسبة إلى أبناء العمّ).

وتسربت ردود الفعل على الجهوية السياسية إلى الجهات التي حاولت الدفاع عن نفسها من مظالم هذه الجهوية السياسية، بممارسة جهوية محلية هي أقرب إلى الجهوية القبلية، وبخاصة في الجهات التي تمتلك رصيدًا تاريخيًا في هذا الانتماء. وظلّ الاحتجاج يصحب عمليات تعيين المسؤولين السياسيين في الجهات (الكتاب العامّون للجان التنسيق في الحزب).

وكان بورقيبة يرى أن العروشية والجهوية وجهان لعملة واحدة، وأنهما هويتان تُحيلان إلى الماضي وتركاته الثقيلة؛ فهو يقول: «إن ما أخشاه هو أن تعود النزعات القبلية البغيضة، فنعود إلى ما كنا عليه من وهن وضعف... إن حزبكم لم يرتكز على الشعوبية القبلية، بل قاومها منذ نشأته الأولى، والإسلام نفسه قضى على النزعة القبلية..»[٦].

لكن هذا الزعيم لم يكن ملتزمًا بما يقول، فخياراته السياسية والتنموية التي جعلت من جهته «المنستير» قطبًا تنمويًا يحظى بكل عوامل التنمية، من سياحة وصناعة وفلاحة وخدمات، على حساب جهات أخرى داخلية، لم

---

(٦) الحبيب بورقيبة، خطب (تونس: نشريات وزارة الاعلام، [د. ت.])، ج ١، خطاب المكناسي في ١١/٠١/١٩٥٦.

تحُل دون عودة ما كان يخشاه. كان التناقض واضحًا في سلوك الزعماء الجهويين، بين خطاب وطني تحديثي وسلوك ما دون وطني جهوي. ولعلّ من المصادفات الطريفة أن يلتقي بورقيبة مع القذافي في التناقض بين ما يعلنانه وما يفعلانه، فـ «الوحدة الوطنية» تتحول إلى جهوية، و«الجماهيرية» تتحول إلى قبلية. ولعلّ ذلك يمثّل إحدى خصائص الزعامة في وطننا العربي.

ربما لا يتَّسع المجال هنا لذكر الأمثلة على مسلك بورقيبة في هذا الصدد، فنكتفي بذكر بعض الظواهر السلوكية المعبِّرة، مثل نقل السلطة المركزية موقتًا إلى عاصمة ولايته المنستير[٧]، على نحوٍ يذكّرنا بآليات الدولة المخزنية، حينما كان الباي ينتقل إلى الجهات، في ما يعرف بـ «المحلّة».

بعد الثورة، لم تكفّ الظاهرة الجهوية عن التأثير في الأحداث المتلاحقة، ولم تختفِ هذه الظاهرة التي كانت من نتائج مواقف وبرامج سياسية وخيارات تنموية؛ فقد أدّت المركزية الإدارية والسياسية ـ بين أمورٍ أخرى أدت إليها ـ إلى استفحال ظاهرة التهميش الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإعلامي، في عددٍ من الجهات، وبخاصة في الشريط الداخلي المقابل للشريط الساحلي. تتميز ولايات جندوبة وباجة والكاف وسليانة في الشمال، وولايات القصرين وسيدي بوزيد في الوسط، وولايات قفصة وقبلي وتوزر وتطاوين في الجنوب، باحتضانها أعلى معدلات قياس اللاتوازن الجهوي والتهميش الاقتصادي والاجتماعي.

أدت الحصيلة الضئيلة، على صعيد التنمية، في هذه الجهات، إلى ظهور ثنائية تخترق كلّ القطاعات، هي ثنائية «الداخل ـ الخارج»، «الساحل ـ الداخل»، «الجنوب ـ الشمال»، «المركز ـ المحيط»، وغير ذلك من ثنائيات التحليل، التي تحاول تفسير التفاوت الجهوي بتفاوت في توزيع الثروة، يُحيل إلى مقاربات للفقر.

---

(٧) كان بورقيبة يمارس الحكم في فصل الصيف في قصر صقانس بالمنستير، أما «المحلة» فهي أن الباي كان ينتقل بحاشيته أو يرسل من يمثله من الوزراء ليُقيم مدة طويلة داخل الجهات لجمع الضرائب.

وفي سياق التحرر السياسي بعد الثورة، أصبحت حريّة التعبير من أهم وسائل تشخيص هذا التفاوت، إلى حدٍّ جعل الكثير من المحللين يرون أن مسألة التفاوت بين الجهات كانت جوهر أسباب الثورة في تونس.

وقد أدّى توسّع الجدال إلى اشتداد التنافس بين الجهات في التعبير عن حاجاتها وتضمينها البرامج الجديدة للتنمية. وقد ظهرت نزعة مطلبية جامحة في بعض الجهات تفوق الإمكانات الطبيعية والبشرية المتاحة، كالقضاء على البطالة، وتغيير العاصمة، وبعث أقطاب صناعية ثقيلة في الوسط... وكان ذلك الطموح يجد طريقه في بعض البرامج الدعائية لبعض القوائم الانتخابية، خلال فترة الإعداد لانتخابات المجلس التأسيسي التونسي الجديد. كما أدى تطور التجاذب الجهوي إلى ظهور نوع من «الجهوية الثورية»، في تنافس بعض الجهات والمدن، حول صحة أن يكون تأريخ بداية الثورة بيوم ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وبين جهات أخرى ترى أن تأريخ بداية الثورة يجب أن يكون ١٤ كانون الثاني/يناير (سيدي بوزيد، القصرين، قفصة).

تقودنا متابعة ما تفرزه الذاكرة الجماعية من تصنيفات للجهات، إلى استنتاج أهم العوامل التي باتت توجه الرأي العام الوطني، وتحدد وجهته. فالمتابع لا يكاد يجد صعوبة في العثور على مصطلحات جديدة لتسمية بعض الجهات مثلًا بأنها «جهات مناضلة». وعلى الرغم من أن هذا المصطلَح كان مستعملًا في فترات سابقة، وإن باحتشام، للتعبير عن المناطق التي عُرفت بمقاومة الاستعمار، مثل جهات الحامة وبني خداش وتطاوين وبرقو، أو بعض جهات الساحل وغيرها... فإن ما يحصل في الفترة الراهنة يبدو مندرجًا في ما يمكن أن نسميه «الجهوية الجديدة» أو «الجهوية الثورية»[8]، التي باتت تتجسّد في ممارسات ومطالب تخصّ المنتمين إلى المناطق التي انطلقت منها الانتفاضات الأولى، مثل سيدي بوزيد والقصرين وقفصة.

(٨) أدى انتخاب رئيس الجمهورية، في المجلس التأسيسي، إلى إحداث قطيعة مع الجهوية السياسية، التي كانت تجعل من جهة الساحل التونسي المنتج الوحيد للرؤساء، بعد الاستقلال. فالرئيس المرزوقي تعود جذوره إلى الجنوب التونسي، وإلى قبيلة المرازيق المعروفة؛ وقد أحدث هذا التغيير أثرًا ملموسًا في الرأي العام، الذي تفاعل مع الحدث بمناخٍ تعبيرية جديرة بالدراسة.

اعتمد هؤلاء الفاعلون السياسيون الجدد خطابًا وسلوكًا احتجاجيًا ينطلق من المطالبة بالحق في الشغل، والحق في التعويض من «أضرار الثورة»، وصولًا إلى المطالبة بالحق في التنمية، وبضرورة إيلاء هذه المناطق الأهمية والأولوية في تخطيط البرامج، وبعث المشاريع التنموية، ولو على حساب الجهات الأخرى التي عُدَّت محظوظة.

وعلى الرغم من الخلفيات السياسية، التي باتت تخترق الاحتجاجات الجهوية، وتصل إلى بعض حالات التعجيز، أو التشفي السياسي من الخصوم، أو الإيقاع بهم، فإن ما ظهر خلال هذه الحركات، في الجهات الداخلية، بُعَيْدَ الثورة، من أعمال تعطيل المصانع، وإرباك الشركات المنتِجة، واحتلال الفضاءات العامة، عبر الاعتصامات وطرد المسؤولين، أضحى أمرًا يبعث على التساؤل والحيرة، أمام الهدر الحاصل للموارد البشرية والطبيعية. فالبلاد باتت، في نظر الفاعلين السياسيين، بحاجة إلى استئناف دورتها الاقتصادية، والاستعداد لتطبيق برامج الإصلاح والتنمية، بأفق جديد، يستمد برامجَه من قيم الثورة.

تطرح التطورات الميدانية انشغالات عميقة يمكن تلخيصها، في مجال بحثنا، في السؤال التالي: هل ستؤدّي النزعة المطلبية بالحالة التونسية إلى ما يمكن أن نسميه «الثقافة المطلبية»، وبنزعة أخرى هي «الاحتجاج الدائم»، الذي يجد في مناخ الحرية وسياق «الخوف الإداري» بؤرةً لاستمراره؟ وهل سيؤدي رفع شعار «العدالة الجهوية»، الذي قامت عليه الثورة، إلى ظهور تمايزات جهوية جديدة تحت الضغط السياسي، الذي من مخاطره إخفاءُ المشاكل الحقيقية للتنمية الجهوية، وإثقال كاهل مؤسسات الدولة والمجتمع في آن واحد؟

ثانيًا: الجهوية الليبية

إذا كان ظهور الجهوية وتطورها في تونس قد جرى على هذا النحو، ومرّ بتلك المراحل، فما هي خصائصها في المجال الليبي؟

لتحديد منطلقات الظاهرة الجهوية في ليبيا لا يمكن إغفال دور التقسيمات السياسية والإدارية التي عرفها هذا القطر في شكل الأقاليم

الثلاثة، طرابلس وفزان وبرقة[٩]. كما تؤدي التقسيمات الجغرافية دورًا في تكوين الجهات والجهوية، مثل مناطق الجبل الغربي والجبل الأخضر والساحل والصحراء.

هذا الامتداد الجغرافي الكبير، الذي حظيت به ليبيا، دولة ومجتمعًا، أدى إلى ظهور تنوع اجتماعي تبدو ملامحه باقية حتى اليوم، على الرغم من عمليات التحديث التي شملت كل الجهات، مستفيدة من الثروة النفطية.

أدّى هذا التنوع الاجتماعي، المستند إلى عوامل صنعتها الطبيعة والجغرافيا والتاريخ، إلى خلق ما يمكن تسميته شخصيات قاعدية جهوية حافظت على ملامح الأفراد والمجموعات، وميزت بينهم، على الرغم من عوامل الاشتراك في المقاومة والممانعة، التي تفوقت على عوامل المشاركة في البناء السياسي، بفعل ضعف أسس البناء السياسي.

أما في المرحلة المعاصرة، وبعد تأثيرات الفعل السياسي الحديث في النسيج الاجتماعي الليبي، بقاعدته القبليّة والمناطقية، إبعادًا وتهميشًا، أو تقرُّبًا وتبجيلًا، فإن الظاهرة الجهوية، على الرغم من تأثير المكان وأهميته في بناء أسس المجموعات، تجاوزت البعد الجغرافي والتنموي، لتندرج في إطار علائقية زبونية؛ فالموقع الجغرافي هو الذي أصبح يحدد الموقف السياسي للجماعة. وهذا ما لوحظ أثناء ثورة ١٧ فبراير، حيث إن بعض الفروع القبليّة، التي وُجدت لسبب أو لآخر، خارج الإطار الجغرافي للقبيلة الأم (شرقًا أو غربًا)، ارتبطت مواقفها من الثورة ومن النظام، بخصوصية موقعها وظرفية هذا الموقع الذي كان يفرض عليها الولاء لهذا الطرف أو ذاك، بقطع النظر عن موقف الجماعة الأصلية. وهذا ما فرض نوعًا من

(٩) التكوينات الإقليمية هي ما يميز أقاليم فزان وبرقة وطرابلس، فضلًا عن مظاهر الاستقلال السياسي عن الدولة المركزية بطرابلس، سواء الدولة القرمانلية (١٧١١ ـ ١٨٣٥) أو الدولة العثمانية (١٨٣٥ ـ ١٩١١) حيث ظلت السلطة المركزية ضعيفة في المناطق الداخلية. فالقبائل الداخلية لم تخضع كليًا لنفوذ الدولة، فضلًا عن وجود دويلات محلية متمردة، مثل حالة دولة أولاد محمد في فزان (١٥٥٠ ـ ١٨١٢) والدولة السنوسية في برقة (١٨٧٠ ـ ١٩٣١). انظر: علي عبد اللطيف حميدة، **المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا دراسة في الاصول الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لحركات وسياسات التواطؤ ومقاومة الاستعمار ١٨٣٠ ـ ١٩٣٢**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٦، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ص ٣٤.

علاقات المحسوبية (الزبونية) التي تفسرها عمليات التبعية والولاء، على الرغم من عدم انتظام هذه المواقف. على أي حال، بقدر أهمية المقاربة الزبونية للعلاقات السياسية التي تقيمها المجموعات القبليّة مع الدولة وممثليها، وبخاصة في تفسير آليات اشتغالها، فإن هذه المقاربة ركزت تحليلاتها على المنهجية الفردانية، التي اتخذت من مواقف الزعماء المحليين وممارساتهم، نماذجَ لدراسة الصراعات السياسية؛ وهذا ما جسدته أعمال أنتروبولوجيين اهتموا بالمنطقة، وبخاصة المغرب الأقصى، من أمثال غيرتز وكلنز[١٠].

إن ما يمثّل جاذبية حقيقية في المقاربة الزبونية (المحسوبية) هو تأكيدها على تحول العلاقات السياسية إلى علاقات تبادلية مصلحية، وقيامها على تحالفات يقودها الأفراد المتميزون في مجموعاتهم، من دون النظر إلى القرابة الدموية. وهذا ما تعبِّر عنه رمزيات ودلالات علاقات «الصحبة» والولاء والحلف، بوصفها علاقات تبعية أو تضامن أو تبادل مصالح بين الجماعات الفاعلة في التاريخ الليبي الحديث والمعاصر، سواء في ما بينها، أم بينها وبين الدولة.

كشفت الثورة الليبية الجديدة عن عيوب النظام السابق، وبخاصة ما يتعلق بتفاوت التنمية بين المناطق والجهات الليبية؛ فالدعاية الإعلامية والسياسية للنظام لم تستطيعا إخفاء تلك الفوارق، فقد كشف الثوار للعالم وجود مناطق فقيرة وأحياء كان النظام يهمِّشها ويحرمها المرافق والخدمات، كالتعليم والصحة والسكن. وقد أفسحت الثورة الجديدة أمام سكان هذه المناطق في المجال للتعبير عن مطالبهم، ريثما تسمح لهم الدولة ومؤسساتها بالمشاركة السياسية.

هذا التمايز بين الجهوية في كل من تونس وليبيا، بات يستمد وجوده، في المرحلة الراهنة، من مظاهر التمايز وعلامات التفاوت بين المدينة

---

(١٠) Clifford Geertz, *Observer l'Islam: Changement religieux au Maroc et en Indonésie*, trad. de l'anglais par Jean-Baptiste Grasset, Textes à l'appui. Série Islam et société (Paris: éd. la Découverte, 1992), et Ernest Gellner, *Saints de l'Atlas*, traduction de Paul Coatalen; présentation de Gianni Albergoni, Collection Intérieurs du Maghreb (Saint-Denis: Bouchene, 2003).

والريف في الجهة الواحدة، كما بين الجهات المختلفة. ولكن الإشكالية التي لا تزال تبحث عن جواب، هي التالية:

هل ستؤدي العدالة المرتقبة التي تحمل آمالها الثورتان الليبية والتونسية، بعد سلسلة النجاحات المتحققة في الميدان السياسي، إلى القضاء على ظاهرة الجهوية بصراعاتها وتوتراتها؟

يمكن أيضًا أن ينصبّ الاشتغال البحثي على الطريقة التي ستُواجَه بها النزاعات المطلبية الجهوية والمحلية المتنامية هنا وهناك. وعلى ذلك يتوقف الحكم على مآل الظاهرة الجهوية في ليبيا وتونس، وتحويلها إلى مجرّد مقاربة عادلة للتنمية، كما يحصل الآن في المغرب.

إن ملامح التفسير الأولى لهذا التحول تقودنا إلى تهدئة المخاوف من الأبعاد السلبية للظاهرة الجهوية؛ وذلك لأن النزعة المطلبية الجارفة التي تهدد بالفوضى والتعجيز واستفحال الصراع والتجاذب بين المناطق، إنما هي انعكاسات لبقايا النزاعات المركزية والأبوية، وقد استفادت من مناخ الحرية الذي وفرته هذه الثورات للتعبير عن الذات المناطقية بأساليب جديدة.

الفصل السادس

القبليّة والجهوية في تونس وليبيا بين الاتفاق والاختلاف (استنتاجات مقارنة)

أولًا: في القبيلة والقبليّة، من البنية الاجتماعية إلى البنية النفسية

تشهد المنطقة العربية في المرحلة الراهنة حركات وانتفاضات وثورات تنبئُ بحصول تغيرات سياسية مهمة في مستويات طبيعة الدولة وطبيعة المجتمع السياسي في آن واحد. وعلى الرغم من هذه التحولات فإن مشهد الحراك السياسي لم يغب فيه المعطى القبلي الذي أدى في بعض الأقطار دورًا خطيرًا من حيث التدخل في التحولات السياسية التي أخذت منحًى عُنفيًا.

وتبدو الساحة العربية غنية بهذا المعطى الاجتماعي التاريخي إلى حدّ تختلف معه أوجه التعامل مع القبيلة اختلافًا كبيرًا، يراوح بين حضورها فاعلًا سياسيًا يحظى بالاعتراف به، وبين حضورها مؤثرًا ثقافيًا ونفسيًا ذا طابع حميمي، يكتفي بتحريك المشهد السياسي من بعيد. وبإزاء هذا الحضور اللافت، والتنوع الملحوظ، تبدو المسألة بحاجة إلى المزيد من الرصد والفهم والتحليل، وهي مهمة لا يمكن أن توكل إلا للعلوم الإنسانية والاجتماعية، التي لا تزال تبحث في البلاد العربية عن توازنها. ولعلّ هذه

المهمة البحثية ستكون من المهمّات التي تضطلع بها مراكز البحث والمراصد العربية الناشئة.

ويبدو حضور المعطى القبلي، في الحياة السياسية، في المنطقة المغاربية، مرتبطًا بمدى تعامل الدولة مع هذا المعطى، وتاليًا، بطبيعة تصوراتها وبرامجها، حول مكانة الهوية القبليّة ودورها في المرحلة المعاصرة.

لا تكاد القبيلة، وكذلك بنية القبليّة، بوصفها نزعة وسلوكًا، تغيب عن أي مجتمع عربي، باستثناء الأقطار العربية التي تتخذ فيها مناحي أخرى، كالطائفية مثلًا؛ فالظاهرة طبعت جلَّ المجتمعات بدرجات متفاوتة، وذلك في علاقة وطيدة بطبيعة التطور التاريخي لهذه المجتمعات التي أدّت القبائل دورًا مهمًا فيها. فقد عرف تاريخها الحديث والمعاصر صولات وجولات للقبائل، في تفاعلها وصراعها مع بعضها بعضًا، أو مع جيرانها، أو مع الاستعمار الذي تميزت علاقتها به بالمقاومة الشديدة، وصولًا إلى بدايات تثبيت أسس الدولة الوطنية، التي عرفت مناوشات لا يزال بعضها قائمًا إلى يومنا هذا.

أما في بلاد المغرب العربي، فقد خفَتَ بريق القبيلة وقلّ تأثيرها بعامة، بسبب التحولات العميقة التي عرفتها مجتمعات المنطقة. وتمثل الظاهرة الجهوية خصوصيةً مغاربية، على الرغم من أن المجتمعات العربية الأخرى، في المشرق، لا تخلو من آثارها؛ فقد جسدت الجهوية تفاعلات تنافسية بلغت، في بعض الأحيان، حالةً من الصراع بين المناطق والجهات والأرياف والمدن. ولم تكن محددات الظاهرة الجهوية، في هذه المجتمعات، بمعزل عن البنى الحميمية الأخرى، كالقبيلة والقرابة، كما لم تكن بمنأى من تأثير الصراعات السياسية، التي تخوضها الأحزاب والزعامات في آن معًا. لذا، لم تكن خصائص التنمية الاجتماعية والاقتصادية عادلة بين الجهات والمجموعات، حيث ظلت على مدى نحو نصف قرن من الاستقلال و«البناء الوطني» رهينةَ تأثيرات ذاتية. ويمكن هذا الوضع، الكامن وراء الظاهرة الجهوية في جميع أقطار المغرب العربي، أن يزول بزوال أسبابه، التي تبشر بها الثورات والإصلاحات الراهنة.

هنا، يختلف الوضع بين المثالين التطبيقيين؛ فالمجتمع التونسي تمكّن خلال عقود من سياسات هدم وتفكيك البنى التقليدية، التي قامت بها الدولة ونخبها، تمكّن من تحويل شبه كلي للبنية الاجتماعية، وتعويضها ببنى وطنية ومدنية صلبة. لكنها لم تكن بمأمن من بعض الهزات والتململات، الناتجة من رغبة في تحقيق العدالة الاجتماعية بين الجهات والمناطق، أكثر من كونها تعبيرًا عن الحاجة إلى استعادة الاعتراف بالبنى التقليدية، ومنها القبيلة (العرش)؛ فكان ذلك نتيجة ضعف برامج التغيير السياسي للدولة وتذبذب سياساتها الاجتماعية، وبخاصة برامج التنمية. وهذا ما يبعث على الاطمئنان إلى القول باستحالة عودة القبيلة إلى المسرح السياسي.

أما في ليبيا، فإن البنية القبليّة، على الرغم من تفكيك بعض آلياتها، لا تزال ذات حضور فاعل، وبخاصة في مستويات الفعل الاجتماعي والسياسي والثقافي؛ وذلك نتيجة سياسات النظام المعلنة، باعترافه بالبنى القبليّة، وتحالفه معها، واستخدامها وفق مصالح أمنه واستمراريته. وهذا ما يدفع ببعض المحللين إلى التخوف من العودة إلى الانقسام المناطقي، والارتهان إلى المكوِّنات التاريخية للمجتمع الليبي، التي ما زالت تترصد فرصة الانقضاض على الدولة.

يعزّز هذا التخوف ضعف حصيلة البناء السياسي للمجتمع المدني الليبي، وهشاشة التنظيمات السياسية الرسمية والمعارضة، التي يمكن أن تخرج منها البدائل السياسية ما بعد الثورة.

تُسهم الثورات في إخفاء مظاهر الانقسام الاجتماعي والجهوي، بفضل توحُّد الأهداف العامة تجاه التحديات الكبرى. وهذا ما يؤدي، عادةً، إلى انتشار نزعات التضامن الوطني، والاتجاه إلى الانصهار الثقافي والسياسي، على الرغم ممّا تحمله التعددية، التي تبشر بها الثورات الديمقراطية، من إمكانات تنافس البرامج والمشاريع الوطنية وإثراء الحراك السياسي؛ ففي ليبيا، ظهر التلاحم جليًا، بين سكان المناطق الشرقية (بنغازي ـ درنة ـ اجدابيا) وبين سكان المناطق الغربية (نالوت ـ غريان ـ الزنتان ـ الزاوية. . .) وذلك منذ بدايات الثورة.

في هذا السياق، يؤدي الأمل في الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية،

التي تبشر بها الثورة، بعد عقود من القهر السياسي والارتباك الاقتصادي والاجتماعي، إلى ترسيخ المشاعر الوطنية وتعزيز اللحمة والتضامن. لكن ذلك لن يكون بمنأى من المخاطر والصعوبات، التي تفرضها طبيعة الصراع العسكري ونتائجه، وردود الفعل الممكنة لاحقًا، كنزعات الثأر والانتقام والمحاسبة. ولا شك في أن ليبيا ستكون، بعد انتصار ثورتها، بحاجة إلى برامج كثيفة، لإعادة تأهيل الموارد البشرية، وبناء الوعي الوطني الجديد، ومعالجة جراح الحرب الأهلية وانعكاساتها.

أما في تونس، فان حصيلة الفعل المدني، وخصوصية النظام السياسي، الذي عرفته البلاد، تبدو قادرة على تحصين المجتمع من بعض التوترات، التي يفترض أن تكون القبليّة إحدى المحرّضات عليها؛ فمسيرة بناء النخب وتنظيماتها، على الرغم ممّا اعترى هذه المسيرة من توتر واهتزاز، منذ الاستقلال إلى اليوم، عملت في النهاية على تقويض الأسس الراسخة لظواهر الاستبداد والجهوية. ولكنّها ليست في مأمن، في ظلّ التحولات، من ردود فعل غير مأمونة العواقب؛ فمن بين أهم الشعارات والمطالب التي رفعتها الثورة، مسألة العدالة بين الجهات، أو ما يسمى «تحقيق التوازن الجهوي». ولا يعني الاعتراف بظاهرة الجهوية اعترافًا بظاهرة القبليّة؛ إلا أن الجهوية المقيتة، وما أنتجته من تفاوت اقتصادي واجتماعي، لم تمنع من أن تكون «العروشية» ظلًا من ظلال هذا التعبير عن ذاك التفاوت. ولعل الإجماع الوطني حول رفض الأحداث التي اندلعت في منطقة الحوض المنجمي، وإدانة المبادرات التي قادتها بعض الأحزاب والمثقفين، للبحث عن أسباب الظاهرة وجذورها، ووضع حلول لها، يُعَدّ من العلامات الايجابية الدالّة على الرغبة في تصحيح مسار التحولات الاجتماعية في الوجهة المطلوبة.

ومع ذلك، فإن تشخيص الواقع ومتابعة تفاعلاته، تؤكد لنا وجود ارتباك في الحالتين، وبخاصة في الحالة التونسية. ويعود ذلك إلى أن وضع التصورات حول طبيعة التحولات الاجتماعية والاقتصادية لمّا يُخضَع بعد لدراسات وتقارير علمية وطنية. وقد أدّى هذا الوضع إلى غلبة النزعة التلفيقية على الخطاب السياسي، وكذلك السوسيولوجي، تهرُّبًا من مسؤولية الفاعلين السياسيين الذين يرفعون شعارات التغيير. وقد أدى هذا التخبط المشوب

بنزعة نخبوية متعالية على الواقع، إلى الهروب من الصدع، بالمواقف والتحليلات العلمية والموضوعية التي تبدو محرجة أحيانًا.

تبقى الفوارق قائمة بين البلدين، على صعيد التعامل مع المعطى القبلي، مرتبطةً بطبيعة الدولة من جهة أولى، وبخصائص النخب من جهة ثانية؛ فقد بدا التوظيف السياسي للقبيلة في ليبيا، أكثر حضورًا، بينما اتخذت الدولة في تونس موقفًا واضحًا من القبيلة، منذ البداية، فواجهتها ببرامج وأساليب عمل أدت إلى تفكيك بناها وتقليص وظائفها.

كانت القبيلة في تونس وسيلةً لاحتماء الأفراد من الدولة، وفي بعض المناطق والجهات دون غيرها؛ أما في ليبيا، فقد كانت القبيلة وسيلةً لاحتماء الدولة من الأفراد. وبعامّة، تميز التعامل، هنا وهناك، مع هذه البنى بنزعة براغماتية يمثلها الخطاب المزدوج حينًا، والمتعالي حينًا آخر.

أما خلال الثورة، فقد ظهر في ليبيا موقف آخر يوظف المعطى القبلي، ويستنجد به ويستقطبه؛ وهو موقف ثورة ١٧ فبراير، في حين تميَّز موقف ثورة ١٤ يناير من المعطى القبلي بالتجاهل. وفي كلتا الحالتين تميز الموقف الجديد للثورتين بالقطع مع ما كان يحصل، في النظامين السابقين، من استهتار أو تلاعب أو توظيف يبلغ حدّ الإثارة، بترغيب الزعامات أو ترهيبها، حينًا، وباعتماد المحاصصة والاعتراف الضمني بالقبيلة ودورها، حينًا آخر.

ثانيًا: في الظاهرة الجهوية: «الجهوية التنموية» و«الجهوية السياسية»

ارتبطت الجهوية في تونس، في بداياتها، بعوامل سياسية جسَّدها الصراع اليوسفي ـ البورقيبي[1]، وصراع الساحل، الذي يمثل الحزب الجديد، وتونس العاصمة، التي تمثل الحزب القديم؛ وقد انتهت تلك الصراعات بتفرّد بورقيبة بالسلطة، بعد تصفية خصومه.

تحول مفهوم الجهوية، في تونس، من الدلالة الإدارية والمجالية إلى

(١) نسبة إلى الصراع في قيادة الحزب الحر الدستوري التونسي، وبخاصة في بداية الخمسينيات، حول طريقة الحصول على الاستقلال بين الحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف.

مفهوم مضمن بدلالات قيمية، تُحيل إلى التعصب والتحيُّز غير المبرر، إلى جهة، على حساب جهات أخرى. وقد اتخذت الجهوية مناحي سياسية واجتماعية ورياضية وإعلامية، وغير ذلك.

ويجد الدارس، من خلال متابعة جملة المحطات الاحتجاجية والانتفاضات التي عرفتها تونس بعد الاستقلال، أن معظمها كان ذا طابع اجتماعي، يتهم النظام باللاعدالة بين الجهات، والتحيُّز إلى جهة الساحل. وعلى الرغم من محاولات الإصلاح، التي ظهرت في الثمانينيات، بما في ذلك سعيُ الدولة إلى بعث أقطاب تنموية في الجهات الداخلية، فإنها لم تستطع القضاء على الظاهرة الجهوية، لأن شروط القضاء عليها ـ وفي مقدّمها الشروط السياسية ـ لم تكن متحققة.

وهكذا، فقد كان خطاب الدولة يتناقض مع ممارستها وبرامجها؛ فلم يكن بورقيبة وفيًا لما أعلنه في خطاباته من «الحرب على العروشية والجهويات». كما تحوّلت «الجهوية الكبيرة» إلى «جهويات صغيرة»، وانتقلت إلى داخل الجهات والمناطق، التي تسرَّبت فيها الصراعات الداخلية، على خلفيات انتخابية إدارية أو رياضية أو غيرها. أما بعد الثورة، فلم تخفت هذه الظاهرة، بل ازدادت احتدامًا، مستفيدةً من حرية التعبير عن الحق في التظاهر والاعتصام الذي وفرته الثورة. وأدى ذلك إلى فضح اللاتوازن الجهوي والتفاوت الاقتصادي بين المناطق، وظهرت عيوب التنمية التي كانت تخفيها الدولة أو تجمِّلها.

أدت الجهوية الجديدة، إلى ما يمكن أن نسميه «الجهوية الثورية»، كما هدّدت بتفجير النزاعات بين الجهات على مستوى ميكروسوسيولوجي، لإظهار حق كل منطقة أو قرية أو مدينة في الحصول على غنيمة الثورة، قبل غيرها. كما تسرَّب الخطاب الجهوي إلى عدد من الفاعلين السياسيين الجدد، وبخاصة أثناء الحملات الدعائية للانتخابات، ودغدغوا به مشاعر الموالين لهم، كسبًا للأصوات وضمان الولاءات.

أمّا الظاهرة الجهوية في ليبيا، فقد تأثرت بخصوصيات، بعضها جغرافي (اتساع الخارطة) وبعضها تاريخي (التقسيمات القديمة إلى أقاليم) وبعضها الآخر اجتماعي (الحضور المكثف للبنية القبليّة). وقد خلق هذا التنوع

خصوصياتٍ جهوية لا يمكن إخفاؤها، على نحو ما فعل النظام السابق، بكل الوسائل؛ فالشخصية القاعدية لهذه الجهات ما زالت ثابتة، لأنها أُقيمت على خصوصيات جغرافية وأخرى إثنية (Ethnique).

لكن، هنالك جوانب أخرى تلتقي فيها الجهوية الليبية بالجهوية التونسية، وهي تتعلق بالتفاوت في التنمية بين المناطق، التي أضحى القسم المهمَّش منها مجالاً يعيد إنتاج التظلم والشكوى من لاعدالة النظام السياسي، في توزيع الموارد على الجهات.

لقد عمل النظام، على مدى أربعة عقود، على تعميق التفاوت والانقسام التنموي بين المناطق، على الرغم ممّا توافر له من عائدات الثروة النفطية؛ فقد كان يعتمد في عملية التوزيع على مواقف المجموعات القبليّة والجهات، من النظام وخياراته. لذا، جرى التقسيم الضمني للبلاد إلى «جهات مؤيدة» وأخرى «مناهضة أو متمردة». لذا، أيضًا، ارتبطت الجهوية بظاهرة الزبونية (المحسوبية) السياسية، التي وزعت السلطة والثروة والسلاح، بحسب المواقف والممارسات. لكن التهميش الجهوي، الذي عرفته المناطق الجنوبية الصحراوية، كان من أكثر مظاهر الجهوية حدَّة في ليبيا.

خلاصة القول، إن هذه الظاهرة بقدر حضورها الناتج من خيارات سياسية وتنموية للنظم السياسية، التي لم تستطع التحكم في التفاوت القائم بين الجهات، بقدر ما تبدو قابلة للتلاشي، بالاستناد إلى الحراك الجديد الذي يبشر بإصلاح الأوضاع وتغيير الخيارات. فإلى أي مدى ستؤدي العدالة المرتقبة في البلدين إلى القضاء على الظاهرة الجهوية، بأبعادها الصراعية والانعزالية، التي أدامت بؤر التوتر بين المركز ومحيطه؟ وكيف ستُحوَّل النزعة الاحتجاجية الجارفة إلى حراك مدني حقيقي ومشاركة سياسية شاملة؟

ثالثًا: ملامح المستقبل في ضوء خصائص الواقع

بناء على ما سبق، يمكن أن يؤدي استمرار التجاهل والتعالي على الواقع إلى مخاطر، أهمُّها فقدان التحكّم في الوجهة السياسية؛ فمن المخاطر التي تهدد هذه المجتمعات، ما يتطلّب توظيف المعارف والعلوم

لدراسة مناحي التطوّر، واكتشاف الظواهر الضّاغطة، وتذليل عوائق هذا التطوّر.

من هذه المخاطر:

- انتشار الانتهازية السياسية، والارتزاق من الثورة، وازدواجية المساندة. وثمة من المؤشرات والدلائل ما يدلُّ على هذه الانتهازية التي تجسدها حركية المواقف وانقلابها، والارتهان إلى المال والمصالح الضيقة والتنكُّر للماضي. وينطبق ذلك على مجالَيْ الدراسة، تونس وليبيا.

- إمكان إعادة إنتاج الأحلاف القديمة، وإحيائها، وإثارة النعرات العرقية والثقافية؛ ومن أهمها ما يتعلق باحتمال تغذية النزعة الاستقلالية، والإحياء الثقافي الأمازيغي، بوصفه نتيجةً لتحريك خارجي، تُظهِره بعض النصوص والأخبار التي تتضمنها شبكة الانترنت، في ما عنى أخبار المناطق الجبلية الليبية والتونسية. ويقتضي الأمرُ هنا حذرًا وتنبهًا دائمين ممّا يُحاك في الخارج، لتحقيق مصالح محددة، خارج إطار التعبيرات التلقائية المحلّية المشروعة.

- مخاطر تطبيق مشروع التقسيم[٢]، الذي تلوِّح به الأوساط المتطرفة، في مراكز القرار الغربي. وهو مشروع يخصّ الجانب الليبي أكثر من غيره، بالنظر إلى تجارب الانقسام - في الحالة الليبية - إلى كيانات قديمة غير بعيدة، يغذيها واقع يتميز بهشاشة القوى والتنظيمات المدنية الوطنية، التي لا تزال إمكانياتها متواضعة، أمام احتمال هيمنة إحدى المخاطر الثلاثة

(٢) في دراسة سياسات الشرق الأوسط، بجامعة كمبردج، يشير الخبير خالد الحروب إلى أن من هذه المخاطر والتداعيات، التي يمكن أن تؤول إليها الأوضاع، خلال مرحلة الثورات العربية، سيناريو التقسيم والتجزئة الذي بات يهدد النظام الإقليمي؛ فهو يقول: «يبدو أن خطر الإنقسام الجغرافي، إلى هذا الحدّ أو ذاك، ماثل في ليبيا واليمن، وحتى في سوريا؛ فالأنظمة المتساقطة، في هذه البلدان، اشتغلت على تسعير الخلافات القبلية والإثنية والطائفية، في معرض دفاعها المستميت عن نفسها... إن النظامين المنهارين في ليبيا واليمن استخدما ورقة التقسيم والتهديد بها جهرًا، ومن دون أي حياء. وارتكز الخطاب السياسي والوطني للنظامين إلى خطاب قبلي وجهوي تحريضي، يؤلّب جزءًا من الوطن على الجزء الأخر». انظر: خالد الحروب، «الثورات العربية والنظام العربي: التفكيك وإعادة التركيب،» شؤون عربية، العدد ١٤٦ (صيف ٢٠١١)، ص ١٤.

الأساسية وهي: القبيلة والتطرف الديني والقبضة العسكرية. وهذا ما يدعو بإلحاح إلى قيام تنظيمات وحركات في الساحة الليبية، من أجل حماية مكتسبات الثورة وتأمين مسارها.

تبدو ملامح المستقبل السياسي في المنطقة مرتبطة أيضًا بطبيعة التحولات الراهنة، وبطبيعة النخب التي ستفرزها المرحلة، وهي نخب يتميّز الفاعلون فيها بثراء التجربة النضالية. وهكذا فإن المستقبل متوقف على قدرة هذه النخب، وتنظيماتها الجديدة والمتجددة، على إدارة صراعاتها وامتصاص تناقضاتها، من خلال برامج تقوم على الحوار والاعتراف بالدور الجماعي لكل الفاعلين المؤمنين بضرورة التغيير في ظل مناخ حريّة التعبير، وكسر حواجز الخوف، والابتعاد من أساليب التسوية، عن طريق المحاصصة القبليّة، الخفية والمعلنة.

لذا، يُتوقع ارتفاع مؤشرات المشاركة السياسية، وبخاصة في صفوف الشباب. ولا نظنُّ أن موجة المطالب، والاحتجاجات السياسية والاجتماعية والدينية، مهما تلوَّنت واستطالت ستؤدي إلى تشرذم المجتمع وانقسامه، ما دامت عمليات التغيير والاحتجاج تحصل ضمن إطار القوانين والضوابط، التي بدا الجميع متوافقين على ضرورة احترامها، وما دامت الثورة الليبية مدعومةً بثورتين مجاورتين واعدتين؛ ولا سيّما أنها أخذت تستفيد من خبرات جاريتها، ويُلاحَظ ذلك، بخاصة، من خلال البدء بتأسيس حركات وأحزاب ونقابات وروابط؛ وهذا مؤشر إيجابي.

وإذا ما تحدثنا بتفاؤل عن وجهة البناء السياسي في المنطقة بعد الثورة، فيمكن أن نرى أن التحولات السياسية الراهنة ستؤدي بالضرورة إلى إعادة صوغ الهوية الوطنية، على نحوٍ يضمن لها الرسوخ والانتشار؛ وذلك، من خلال صدمة جديدة للقبيلة، قد تكون الرابعة، (بعد صدمة الإسلام، وصدمة الاستعمار، وصدمة الدولة الوطنية)، فهل تأتي «الضربة القاضية» هذه المرة، من مجتمعات المغرب العربي بفعل إرساء الديمقراطية؟

إن هذه الثورات ستسهم في إعادة تكوين البناء الاجتماعي، في

المجتمعات التي ستنجح فيها. ومن مظاهر هذه الصدمة الجديدة للبناء القبلي، الذي لا يزال يقاوم، قطع الدولة والمجتمع مع عمليات التواطؤ، والتوافق مع البنى الانقسامية القبليّة، وانتشار الشعور الوطني، والسعي إلى الانخراط الواسع في فعل التغيير. لكن ذلك سيكون مشروطًا بجملة من الشروط التي يتوقف التغيير على إمكان تحقيقها؛ منها البناء الديمقراطي، وفقَ مؤسسات مدنية صلبة ومتينة.

في سياق الآفاق المستقبلية، تشكل المناطق الحدودية، بين القطرين التونسي والليبي، فضاءً مرشّحًا لاحتضان مشاريع تعاون نموذجية قادرة على تحويل الجهة إلى قطب اقتصادي، يتداخل فيه السياحي مع التجاري والصناعي. فهذه المنطقة هي نسيجٌ اجتماعي متداخل، وعلاقات جوار تاريخية، فضلًا عن الموارد الطبيعية والبيئية التي يمكن، في حال استغلالها، أن تمثل تعاونًا اقتصاديًا نموذجيًا في المنطقة.

بوجه عام، ظلّت الدولة في المغرب العربي، بعد الاستقلال، تعيش أزمة الاعتراف والمشروعية، من خلال اعتمادها على القوى التقليدية، التي لم تقطع معها؛ فكانت تحاورها، أو تحركها، أو توظفها، معتمدةً منهج المحاصصة تارةً، وازدواجية الخطاب تارةً أخرى. لذا، لم تكن الشعارات المرفوعة ـ وأهمها شعار الدولة الوطنية ـ والسياسات المعلنة مطابقةً للواقع.

ففي ليبيا، راوحت مقاربة النظام السياسي للقبيلة، بين المغازلة والمهاجمة، والتوظيف والتعنيف، ما يفسر العلاقة غير المتوازنة بين الطرفين: اعتراف وتوظيف من جهة أولى، وتجاهل وتعنيف وتخويف من جهة ثانية. وقد أدّت هذه الرهانات المضطربة إلى حرمان المجتمع التنظيمات المدنية، التي نرى اليوم مكانها واضحًا وجليًا، وهو ما جعل العملَ على إسقاط النظام، منذ البداية، مرتبطًا بالخارج أكثر مما هو مرتبط بالداخل؛ وذلك، على الرغم من حركة المقاومة والممانعة. كما أن المراهنة على بناء الدولة المدنية الجديدة باتت مرتبطة بمدى النجاح في تحقيق التوافق الداخلي، لبناء نظام متين ومؤسسات عادلة.

لكن ما يرجِّح عوامل الاطمئنان من عوامل الخوف في الحراك

الحالي، هو غلَبَة الاتجاه، نحو التحام المجتمع على الاتجاه نحو الانقسام، وذلك على الرغم من مأساوية الصراع العسكري، وما خلّفه من فوضى. وقد نجح الثوار في الردّ على نزعة الانقسام، التي راهن عليها النظام، من خلال «مؤتمر القبائل»، بترويج شعار «ليبيا قبيلة واحدة»؛ كما أن التماسك الداخلي لا يزال يحافظ على نفسه، في ظل البناء التدريجي للمؤسسات البديلة.

أما في تونس، فقد عادت النزعة القبليّة للظهور، بعد كمون طال أمدُه، وبعد عمليات اجتثاث فوقي لم تستطع اقتلاع الجذور. وإذا كان الفاعلون السياسيون يعيشون حالة مخاض، فهم يخوضون صراعًا لإثبات الرؤى المختلفة، وهم يبحثون عن صيغ جديدة للتوافق لم يألفوها من قبل، وهم لا يتوانون عن التوظيف السياسي لكل ما يوفره لهم الواقع الاجتماعي، بما في ذلك العلاقات الحميمة التي تجسدها نزعة الجهويّة ونزعة العروشيّة.

من المؤشرات الايجابية للتغيير الذي هبّ على المنطقة العربية، أن الثورات الشعبية الراهنة تتيح فرصة تاريخية لإعادة قراءة الواقع وفهمه، كما تتيح للفاعلين الجدد، فرصةً إعادة تنظيم هذا الواقع، وبناء خطط لمواجهة تحديات المستقبل، بأفق جديد متحرر من أوهام الدولة الاستقلالية والدولة الوطنية، التي طال تحكّمها وتأخرت وعودها. ولعلَّ في هذه الآفاق الجديدة ما يسمح للعرب بدخول التاريخ. ومن أهمّ نتائج هذه الثورات ردّها الكاسح على فكرة وتصوّر عنصريين، لطالما رددتهما الأوساط الاستعمارية وامتداداتها في المنطقة، والتي مفادها أن العرب محكوم عليهم سلفًا، وبالطبيعة، بأن يبقوا عاجزين عن تحقيق ذاتهم عن طريق الفعل التاريخي.

رابعًا: فرضيات عودة القبيلة، استنتاجات معرفية

إن ما يَعدّه المحللون والملاحظون اليوم «مفاجآت» تتمثّل بتفجُّر الصراعات، أو عودتها في سياق قبلي في المنطقة، وبخاصة في تونس وليبيا، يبدو محمّلا بفهم مضطرب للواقع، وبإسقاطات تدعو إلى البحث في مدى قدرة الباحثين في مجالات التاريخ وعلم الاجتماع المختصين في

المنطقة على جلي الصورة الحقيقية للتاريخ وللواقع في كلا المجتمعين؛ فثمة خلطٌ أو ضبابية في فهم المراحل التاريخية، وفي إدراك كنه وطبيعة أنماط الإنتاج والتحولات التي مرت بها المنطقة. ويبدو أن تلك التحليلات لم تستطع التخلص من التأثيرات غير العلمية، كالنزاعات الأيديولوجية والثقافية التي لا تخلو من عمليات إسقاط أو تجزئة أو تعميم أو اختزال. فأدى ذلك كلّه إلى أن الحصيلة المعرفية للتراكم النوعي في هذه المعارف، بقيت هزيلة، وقد أسهمت الأوضاع السياسية المتردية في تعتيم الصورة.

إن تطورَ الأحداث في المناطق الداخلية والتخومية بخاصة، يجد تفسيرَه في استمرار تأثير العوامل التاريخية في الحاضر. فطابع الدولة التدخّلي حافظ على بعض خصائص الدولة المخزنية، التي لا تنظر إلى الجهات والمناطق الداخلية إلا بوصفها محيطًا ضريبيًا وأرقامًا انتخابية (الولاء). كما أن ما يبدو من «مفاجآت» في عودة الحميميات والمحسوبيات إنما يجد تفسيره في تكوّن فرصة التحرر، وفي ردّ الفعل المحلي على التدمير الذي أصاب المجتمع المحلي في كلا البلدين، وبخاصة في الأرياف. كما أن أسلوب تعامل الدولة الوطنية مع المؤسسات التقليدية، من جمعيات أهلية ومجالس عروش وطرق وزوايا، كان يطغى عليه العنف والإقصاء، من دون القدرة على التوصل إلى اجتثاث الجذور، لأنها لم تتوجَّه إلى الأسباب، ولم تطرح بدائل صحيحة في مستوى قوى وعلاقات الإنتاج. كما أن محاولات بعض الباحثين المحللين للنفاذ إلى الأسباب الحقيقية في دراستهم هويةَ المجتمع وتحولاته وتحدياته، لم تجد صدىً حقيقيًا أو تفاعلًا إيجابيًا مع تلك المحاولات التي استخدمت المعارف الحديثة وأدواتها ومناهجها، بأفق مستقل ومتحرر ومتنبه إلى اختلاف سياقات الاستعمال، لا أدوات يفصَّل الواقع على قياسها، وفي ضوئها، ويصبح تابعًا لها.

وتبدو الأسئلة المنبثقة من هذا المناخ التحرري، الذي هو من أهم فضائل الثورات، قادرةً على تعميق النقاش حول طبيعة التحولات، بعيدًا من الحرارة الحدثيّة، التي قد تحيد بالباحث عن رؤية الحقائق في مختلف أبعادها.

ونظرًا إلى طبيعة دراستنا المنصبَّة على الأبعاد السياسية للظواهر القبليّة

والجهوية في المجتمعات المغاربية اليوم، يمكن التساؤل عن دور النخب السياسية، في خضم هذه الانتفاضات المبشِّرة بمرحلة جديدة. لقد سبقت الانتفاضات حسابات النخب، التي حاولت التدارك واللحاق بالأحداث لقيادة الحركات وتوجيهها لما فيه مصلحة برامجها وأفكارها. ولهذا السبب، يمكن القول إن البرامج السياسية البديلة لهذه الثورات وُضِعت لاحقًا، أو لعلَّها وُضعت في مرحلة قصيرة، بسبب تسارع الأحداث.

أدّى الاستقطاب السياسي، لدى النخب المتصارعة على السلطة، إلى الابتعاد من الطابع الاجتماعي، ومن الإسراع بالاستجابة إلى مطالب المنتفضين. وتبدو تونس سبّاقةً هنا، من الناحية الزمنية، في تنفيذ «أجندات ثورتها»، بينما لا تزال ليبيا تبحث عن مؤسسات بديلة وعن استقرار مهدَّد. لكن تونس تبقى، هي الأخرى، مهددة بمخاطر تجدد الاحتجاجات وتدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

وعلى الرغم من ذلك كله، استطاع هذا الحراك السياسي والاجتماعي أن يفتح آفاقًا رحبة للدخول إلى مستقبل واعد لمجتمعات المنطقة؛ فقد أخرجت هذه الحركات الشعوبَ من حالة العجز والخوف. يقول الباحث المغربي عبد الله الحمودي، المختص في الأنتروبولوجيا الرمزية، «إن حركة ٢٠ فبراير/شباط أخرجت المجتمع المغربي من مرحلة الولاء والخوف، وأدخلته في زمن السياسة، التي ترفع شعاراتها بكل وضوح، كما أسهمت في تغيير عقلية المجتمع، بفضل حركة الشباب»[٣]

خامسًا: العقل السياسي في ضوء تطور الواقع

تساعدنا قراءة محمد عابد الجابري للواقع السياسي العربي في ضوء النموذج الذي وضعه لمحددات هذا العقل السياسي، على فهم الظواهر المتحكّمة في الحركية المجتمعية وتحولاتها.

وإذا كانت المحددات التي وضعها تتلخص في ثلاث، هي القبيلة والغنيمة والعقيدة، فإننا نجد ما يطابق ذلك النموذج، في ما تعرفه

(٣) انظر الموقع الالكتروني: <http://mamfakinch.tumblr.com/post/8208988244/20>.

مجتمعات المنطقة اليوم من تحولات شملت بنيها السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وإذا كانت المفاهيم التي وضعها الجابري لمحددات الحراك السياسي تحيلنا إلى مفاهيم تراثية أو تاريخية، فمن الواضح أنه استعار هذه المصطلحات من أجل التعبير الرمزي عمّا يتحكم في الأوضاع السياسية، وطرائق التعبير عنها، وآليات عملها، كما هي في الواقع، لدى الدولة، ولدى معارضتها، وكما هي لدى النخب بمختلف شرائحها.

فالقبيلة بوصفها بناءً اجتماعيًا مرِنًا، ورابطة سيكولوجية يستعملها الأفراد والجماعات للحفاظ على توازن حياتهم اليومية، ويؤمنون بها أنفسهم، لا تزال حاضرة في النسيج المجتمعي. وللقبيلة في المنطقة وجود يجعلها تتعايش مع هياكل أخرى مدنية وأهلية تعايشًا سلميًا، في أغلب المناطق، باستثناء حالات التوتر التي تؤدي فيها الأوضاع السياسية المحرِّكة، من الداخل ومن الخارج، دورًا فعّالًا في فترات محددة أو موسمية. وللقبيلة وجود زمني أيضًا، من خلال تحوُّلِها، بوصفها إرثًا اجتماعيًا وثقافيًا، إلى هوية يعود إليها الأفراد والجماعات في حالات التأزّم، فيظهر التناصر الحميمي، والتضامن القرابي الواسع، وهو ما تجسده بجلاء ظاهرة «العروشية».

أما الغنيمة، فإن حضورها ـ نظرًا إلى طبيعة انتمائها إلى الحقل الاقتصادي، وبوصفها محددًا سياسيًا ـ يتم من خلال تحديدنا لأهداف العمل الاجتماعي والسياسي، الذي تخلى عن طابع التطوع والمصلحة العامة، وأصبح خاضعًا للمصلحة الذاتية والنزعة الفردية، التي تنظر إلى السعي إلى السلطة وممارستها كوسيلة للحصول على المغانم، والهيمنة على المنافع والمصالح واحتكارها. ويبدو أن هذه النزعة إلى الغنيمة، في التفكير السياسي، وفي السلوك السياسي، تستبطن تاريخًا حافلًا بالصراع على الغنائم، كان قد طغى على التاريخ السياسي العربي (كما يرى الجابري).

وإذا ما كانت الدولة ونخبها تحتكر القوة والثروة عن طريق السلطة، أي عن طريق ممارسة الفعل السياسي بالعنف، الذي يدفعها إلى شرعنة الافتكاك، واستعمال القوة في جمع الغنائم، ومنها الضرائب المشروعة وغير

المشروعة، فإن المعارضات، التي تطرح نفسها بديلًا، لا تفتأ تمارس السياسة بطريقة الغنم نفسه، الذي يبلغ أحيانًا حدّ إقصاء الخصوم القدامى والجدد، الذين كانوا «يناضلون» معهم ضدّ استبداد الدولة، ثم تحولوا إلى بدائل من تلك الدولة وقادة للمؤسسات الجديدة. وعلى الرغم من الاحتكام، في هذه الحالة، إلى شرعية الثورة والمقاومة، فإن الحراك السياسي الجديد لا يستنكف عن افتكاك الفضاءات العامة والتمرد على النظام العام، وافتكاك تمثيل الشعب، وتعطيل المصالح العامة والخاصة، في نزعة سياسية تبريرية. وهذا ما نجده في ليبيا على نحوٍ مغاير[٤].

تتحول عملية «العقل الغنيمي»[٥] إلى عملية تدمير داخلي للنظام العام، حينما تتحول المطالب الموقتة إلى مطالب دائمة، لأنها تقوم على التعجيز، ولا تقبل التضحيات، وبخاصة حينما تفوق مطالب الفئات والجهات الإمكانيات المتاحة التي لا تستطيع المؤسسات القائمة تأمينها والإيفاء بها.

أما **العقيدة**، فيجسدها تغليب القناعات الفكرية والثقافية والأيديولوجية على المصالح المحلية والوطنية. فنزعة العقيدة هي ما نلمسه من دفاع حماسي لدى الفاعلين السياسيين وأتباعِهم، عن الأفكار والتصورات السياسية، أكثر من دفاعهم عن البرامج والمشاريع الاقتصادية والاجتماعية. وما يزيد من مخاطر النزعة الحتمية في العمل السياسي العقدي، ارتهانُه بمحددات في الخارج، وتحريضات ومؤثرات ونوازع تهمُّ الخارج أكثر مما

(٤) تؤكد الوقائع أن عملية غلق الطرف التونسي لمعبري رأس جدير وذهيبة في الحدود مع ليبيا كان سببها الأصلي التفطن إلى أن بعض الثوار المنتصبين على الجانب الليبي يتمسكون بالسيطرة على المعبرين رغبة في عدم التفريط في الغنائم التي يحصلون عليها من الضرائب التي يدفعها العابرون والتجار ولا تذهب إلى ميزانية الدولة. وقد حذّر كبير أئمة ليبيا الشيخ الصادق الغرياني بأن الاستيلاء على الأملاك العامة ومنها المعابر الحدودية بدعوى أنها غنائم حرب أمر مرفوض، كما دعا الثوار إلى تسهيل مهامت الدولة في بسط نفوذها على كامل الأراضي الليبية. انظر: **الشروق**، ٩/١٢/٢٠١١.

(٥) يرى السوسيولوجي التونسي طارق بن الحاج محمد أن النّخب السياسية والفكرية التونسية مدعوة إلى النظر إلى تونس بوصفها فكرة لا كعكة... وهي ليست بحاجة إلى استمرار نماذج من الخارج... ولإنجاح المسار الديمقراطي نحتاج إلى نضج فكري سياسي أخلاقي... في مرحلة يجب أن تكون تعاونية تشاركية وغير إقصائية... انظر: طارق بن الحاج محمد، «ثقافة التعصّب والاستقطاب ومستقبل التعايش السلمي في تونس،» **الصباح**، ١٥/١٢/٢٠١١.

تهمُّ الداخل. لذا، غالبًا ما تتحول المطالب العقدية إلى عوائق للمطالب التنموية، التي تحرك الفئات الفقيرة والجهات النائية، التي همَّشها اللاتكافؤ في التنمية.

باختصار، إن ما يتهدد مسار الثورتين التونسية والليبية، هو تلك التجاذبات العقائدية والأيديولوجية التي تهيمن على الفاعلين السياسيين، بأساليب لا تخلو من إقصاء المخالفين في الرأي وتجاهلهم، كما لا تخلو من اعتماد التبرير السياسي، مقابل الواقعية السياسية والتفسير والإقناع الموضوعيين.

الخاتـــمة

أكدت هذه الدراسة أهمية دور ظواهر القبيلة والقبليّة والجهوية في مجتمعات المغرب العربي، وذلك من خلال معاينةٍ دقيقة لهذه الظواهر في المجتمعين الليبي والتونسي. كما أفضت الدراسة إلى تشخيص ملامح حضور هذه البنى التقليدية في ممارسة الفاعلين السياسيين في المرحلة المعاصرة، وإلى جملة استنتاجات مهمة، عَبْر المقارنة بين تونس وليبيا.

تندرج دراسة الأبعاد السياسية للظواهر القبلية والجهوية، في تجلّياتها الجديدة في المنطقة، في إطار الكشف عن إحدى المحددات الأساسية المتحكمة في الحراك السياسي والاجتماعي لمجتمعات المغرب العربي، التي ندرسها، وإن خضعت للدراسة المقارنة في مثل هذه الجوانب، منذ عقود. فقد أدت التحولات السريعة والعميقة في المنطقة، التي غيَّرت المشهد السياسي، وفتحت آفاقًا جديدة جعلت العالم يمعن النظر في ما يسمى «الربيع العربي» وآثاره وانعكاساته، إلى رغبة مؤكدة في فهم الآليات، التي كانت تتحكم في التاريخ السياسي في تونس وليبيا، ومن أهمها آلية العلاقة بين الدولة، من جهة أولى، وبين البنى الاجتماعية، من جهة ثانية. وإذا ما تمّ العمل في هذه الدراسة على تحليل أبعاد حضور المعطى القبَلي، في العملية السياسية في هذه المجتمعات، وانعكاسات ذلك على مستقبل الدولة، فالأحرى، ومن باب أولى، أن يفتح هذا التحليل آفاقًا جديدة معرفية وعلمية لموضوعات ليست أقل شأنًا وتأثيرًا، مثل البنى الثقافية والدينية التي يلاحظ الدارسون حضورها وتأثيرها في تطور الأحداث.

إن ما لمسناه من حضور البنى التقليدية في المستويات النفسية

والاجتماعية، سوف تؤكد الأحداث المتلاحقة في المنطقة مدى قوته أو ضعفه، في ضوء التطورات التي بدأ يشهدها النسيج المدني بين القطرين المتجاورين تونس وليبيا. كما أن ما لمسناه من عناصر النجاح في القضاء على البنى السياسية للأنظمة الفاسدة في المنطقة، ووضع بدائل جديدة، لن يدفعنا إلى الاطمئنان إلى هذه البدائل، ما لم تؤدِّ عملية التغيير إلى توافقات اجتماعية وسياسية، قادرة على تجنيب المجتمع والدولة من مخاطر الانتكاس. وهذا ما يدفع إلى ضرورة الاعتبار من الماضي السياسي غير البعيد، حينما تعالى بعض بناة الدولة الوطنية والنخب الفكرية والسياسية على الواقع، وأنكروا دور القبيلة أو همّشوها، ورأوا أنها قد تلاشت بفعل التحديث حينًا، وبفرض هويات وهمية حينًا آخر.

لقد أثبتت الدراسة أن النزعة القبلية عوّضت القبيلة كبنية فاعلة ومؤثرة، بفعل عوامل التغير الاجتماعي والسياسي. لذلك فإن هذه النزعة آخذة في الاشتغال جزئيًا، وبخاصة خلال فترات التأزم الاجتماعي. ثم إن ما يزيد من تأجيج القبلية كنزعة، هو عدم قدرة المجتمع المدني البديل على تحقيق اندماج جميع «المواطنين»، وجميع الجهات والجماعات، في مشروع سياسي ومجتمعي جديد.

ومن المواضع ما يتخفى، استعلاءً أو تبعية، وراء شعار «الحذر المنهجي»، ومنها ما يستند إلى ذريعة الخوف من انغلاق الذات ومن المحلية المعرفية. ولعلّ من أهم الأمثلة على هذا العجز، استمرارُ الحديث عن القبلية وتجسداتها وامتداداتها العربية الراهنة، وكأنها الاشتراك في النسب الذي يميز المجتمعات التقليدية. إن القبيلة التي تجسدها ظاهرة العروشية، في بعض الأقطار المغاربية، هي نزعة وتنظيم غير متهيكل، يحدد الأطر العامة لانتماء الأفراد ترابيًا وجغرافيًا وثقافيًا، فهي رابطة تنبني على التحالف والتضامن والولاء العام أكثر مما هي تنبني على القرابة والنسب الدموي.

وتظهر القبلية وتتخفّى في التنظيمات المدنية والاجتماعية، وتأخذ أحيانًا ألوانًا «حداثية»، فتظهر في المدنية والريف، كما تظهر في الحقل وفي الجامعة. وهكذا، فإن النزعة القبلية، التي تجسدها، في مثالنا الليبي والتونسي، ظاهرةُ العروشية، تنقلنا من التنظيم الاجتماعي، المرتبط بالتاريخ

والتراث والذاكرة، إلى سلوك وعقلية يُخصِبان الذاكرة الجماعية للجهة والجماعة. وتتفاوت في ذلك المناطق والجهات والبلدان؛ فهي، بعامّة، ظاهرة هنا وهناك، في علاقات وروابط وشائجيّة تطبع سلوكيات الأفراد والمجموعات، أثناء تحركاتهم وفي تسوية أزماتهم.

وأثبتت الدراسة أن حضور النزعة القبلية، أو بروزها في المجتمعين التونسي والليبي المعاصرين، يتفاوت تبعًا لدرجات التأزم الاجتماعي. ففي كلا المجتمعين يُلاحَظ اشتغال القبيلة، بوصفها بنية نفسية واجتماعية، حينما تحاصَر البنى الاجتماعية، ويصبح وجودها غير مرغوب فيه، وصوتها غير مسموع، بوصفها علامة من علامات الماضي. ويزيد من تأجيج هذا الوضع، عدمُ قدرة المجتمع المدني على تحقيق عملية إدماج المواطنين جميعًا في نسيجه وهياكله. فعندئذٍ تتحرك النزعات القبلية، على نحوٍ ينفلتُ عن الهويات المحاصَرة رمزيًا أو ماديًّا.

إن القبليّة التي تعبِّر عنها ظاهرة «العروشية»، كتسمية محلية، هي مبدأ أو نزعة شبه منظّمة، غير رسمية، تحدّد الأطر العامة لسلوك العضوية في الجماعة، بحسب تراتبية ولائية؛ وهي رابطة مبنية على التحالف والتضامن والولاء أكثر منها على القرابة والنسب الثابت.

وهكذا، فإن النزعة القبلية التي قادنا إلى استجلائها ما فجّرته الثورتان من حراك بدا مفاجئًا، تنقلنا من القبيلة، بوصفها تنظيمًا اجتماعيًا ماضويًّا، إلى سلوك وعقلية يخصبان الذاكرة الجماعية والجهوية في آن واحد. ويحدُث هذا التجاوز في طبيعة البنية الاجتماعية، بفعل التغيُّر الاجتماعي الواسع، ليحيل الهوية القبلية إلى مجرّد ولاءات وشائجية، يرتبط ظهورها بمناسبات وأحداث محددة، تتمحور عادة حول الأرض والسياسة. لكنها، مع ذلك، لا تمنع من أن تتحول إلى تهديد خطير بالانقسام.

إن التحرر السياسي في المنطقة يبقى، على الرغم من إيجابياته، يهدد بمظاهر الانتكاس، التي قد تؤدي إلى العودة إلى الوراء، بفعل عوامل الانفلات الأمني، وتسرب السلاح إلى المجتمع، وإضعاف هياكل الدولة ومؤسساتها. ولعلّ أخطر هذه التهديدات هو عودة القبلية إلى السيطرة على نسيج العلاقات الاجتماعية والمناطقية، أو عودة التنظيمات الدينية المتطرفة،

فضلًا عن ظهور الجريمة وانتشار النهب، ما سيجعل كلًا من المجتمع الليبي والمجتمع التونسي مهدَّدَيْن، في ظلّ البطء الملحوظ في إعادة بناء أسس الدولة. وإذا كان القطر الليبي، على ما يبدو، أحسن حالًا اقتصاديًا، نظرًا إلى توافر الموارد، وأحسن حالًا سياسيًا أيضًا، نظرًا إلى تحرره من دكتاتورية مدمّرة، فإن تونس التي لم تعرف الشدّة الدكتاتورية نفسها، بسبب وجود أسس دولة عصرية ووطنية، أضحت مطالبة بتجاوز التحديات الاقتصادية الخطيرة التي سببتها ظواهر الاعتصام، وتعطيل دواليب الاقتصاد الوطني، إلى حدّ يوحي بالتمرد والعصيان المدني.

لكن ثمة ما يبعث على الأمل، وهو أن المراهنة على بناء علاقات تعاون بين البلدين المتجاورين، قد يُسهم في امتصاص فائض العمالة ومخاطر البطالة، وفي فتح أسواق جديدة للاقتصاد التونسي. كما أن ليبيا بدورها ستستفيد من الإمكانيات التي يتيحها تطور الموارد البشرية التونسية، والتحوُّل إلى بلد لا يرتهن اقتصاده بالربيع البترولي فقط، بسبب توافر موارد أخرى لا تقلّ أهمية، كالسياحة والزراعة.

على أي حال، ليست ظواهر القبليّة والجهوية بأخطر من بعض الظواهر الأخرى، المرتبطة بطبيعة الشخصية المحلية، وبعض خصائصها المهددة بانحرافات لا تدفع إلى الاطمئنان والارتياح؛ فقد ظهرت في حقل الفعل السياسي والاجتماعي، في كلا البلدين، بعض الملامح النفسية والاجتماعية التي مثلت إطارًا خصبًا للدراسة، من قبل المختصين في علم النفس الاجتماعي. ولا يصعب على الملاحظ تبيُّنُ نماذج سلوكية متواترة، يتَّسم معظمها بعدم التوافق والاضطراب، الأمر الذي يوحي بالسلوك المرضي. لقد برزت، بعد الثورة، فئاتٌ وشرائح حاولت قيادةَ الحراك، خارج الأطر السياسية المعهودة أو داخلها، وشملت مختلف القطاعات؛ كما يتبيُّنُ هذا الملاحظ أنه إزاء جماعات ونماذج وأفراد يتميزون بصفات وخصائص تراوح بين الانقلابية الانقضاضية، والانتهازية المصلحية، والثأرية الانتقامية، والتآمرية الاستغلالية، مقابل نماذج أخرى تراوح ممارساتها بين الانطوائية الخجولة، والنكوصية المتخفّية، والتبريرية الشاطرة... إلخ، إلى جانب النماذج السوية، بطبيعة الحال.

ولا تنفك تلك المجموعات تنتهز فرص التحرر والمساءلة والممانعة، التي توفرها الثورة لاقتناص فرصها الذاتية، في تحقيق المصالح وجمع المكاسب. لذا، فقد بَنت استراتيجياتها على ردود الفعل أكثر مما بَنتها على مواجهة التحديات والتمكّن من فهم الواقع وتغييره.

إنّ رصد مثل تلك الممارسات، وتحليل أسبابها، وكشف عواملها، يمثل أحدَ أهم لبنات تحقيق أهداف عملية التغير الشامل وحمايتها؛ فهذه الإفرازات تبدو أشدّ خطرًا من الركود الاقتصادي. يُضاف إلى ذلك، مخاطرُ الإقصاء، وعمليات الاجتثاث، التي يسعى بعض الفاعلين الجدد لاعتمادها في خطابهم وفي مشاريعهم، وفق عقلية لا تَحول دون ممارسة الثأر والتشفّي.

أعظم ما يمكن أن تبلغه حالة الاضطراب والفوضى الجارفة، هو أن يصل المواطنون إلى طرح السؤال التالي: **ماذا ربحنا وماذا خسرنا؟** حينما يبدأون عملية المقارنة بين الماضي والحاضر والمستقبل.

المراجــع

١ ـ العربية

كتب

ابن حسن، محمد. **القبائل والأرياف المغربية في العصر الوسيط**.تونس: دار الرياح الاربع للنشر، ١٩٨٦. (قراءات جديدة في التاريخ العربي)

ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد. **تاريخ العبر**. ج ٦. بيروت: دار الكتاب، ١٩٦٨.

ــــــ . **مقدمة ابن خلدون**. بيروت: دار الإحياء التراث العربي، [د.ت.].

ــــــ . **مقدمة العلامة ابن خلدون**. القاهرة: مطبعة مصطفى محمد، [د.ت.].

ابن عبد ربه، أبو عمر أحمد بن محمد. **العقد الفريد**. ج ٣. القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥٢.

ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم. **لسان العرب**. بيروت: دار صادر، ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦.

أبو غانم، فضل علي أحمد. **القبيلة والدولة في اليمن**. القاهرة: دار المنار، ١٩٩٠.

الأحمر، المولدي. **الجذور الاجتماعية للدولة الحديثة في ليبيا الفرد والمجموعة والبناء الزعامي للظاهرة السياسية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٧٨)

الباهي، مبروك. **القبيلة في تونس في العهد الحديث**. صفاقس: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ٢٠٠٥.

برفنكيار، ليون. **اسرار ترسيم الحدود التونسية الليبية (١٩١١)**. دراسة وترجمة الضاوي موسى. قابس: مطبعة نور، ٢٠١١.

بشارة، عزمي. **في المسالة العربية مقدمة لبيان ديمقراطي عربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧.

بنسالم، ليليا [وآخرون]. **الأنتروبولوجيا والتاريخ: حالة المغرب العربي**. ترجمة عبد الاحد السبتي وعبد اللطيف الفلق. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ١٩٨٨. (سلسلة المعرفة التاريخية)

بورقيبة، الحبيب. **خطب**. تونس: نشريات وزارة الاعلام، [د. ت.].

بوطالب، محمد نجيب. **القبيلة التونسية بين التغير والاستقرار: الجنوب الشرقي من الاندماج القبلي إلى الاندماج الوطني**. تونس: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٠٢. (سلسلة علم الاجتماع؛ ٨)

ـــــ . **سوسيولوجية القبيلة في المغرب العربي**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١٤)

التير، مصطفى عمر. **مسيرة تحديث المجتمع الليبي مواءمة بين القديم والجديد**. بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٩٢. (الدراسات الاجتماعية)

الجابري، محمد عابد. **العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته**. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٠. (نقد العقل العربي؛ ٣)

ـــــ . **فكر ابن خلدون العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي**. ط ٦. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤.

حجازي، محمد عزت [وآخرون]. **نحو علم اجتماع عربي علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٧)

حميدة، علي عبد اللطيف. **المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا دراسة في الاصول الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لحركات وسياسات التواطؤ ومقاومة الاستعمار ١٨٣٠ ـ ١٩٣٢**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٦)

رضا، محمد جواد. **صراع الدولة والقبيلة في الخليج العربي: أزمات التنمية وتنمية الأزمات**. بيروت: [مركز دراسات الوحدة العربية]، ١٩٩٢.

سعيد، ادوارد. **الاستشراق: المعرفة، السلطة، الإنشاء**. نقله الى العربية كمال أبو ديب. بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٨١.

السعيداني، منير (منسق). **المجتمع المحلي والتنمية: الاستراتيجيات والتحديات، أشغال ندوة قسم علم الاجتماع العلمية الدولية الثانية لقسم علم الاجتماع**. صفاقس: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة صفاقس، ٢٠٠٦.

سلامة، غسان. **المجتمع والدولة في المشرق العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥.

الشريف، محمد الهادي. **تاريخ تونس: من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**. تعريب محمد الشاوش ومحمد عجينة. ط ٢. تونس: دار سراس للنشر، ١٩٨٥.

ضاهر، مسعود. **المشرق العربي المعاصر من البداوة الى الدولة الحديثة**. بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٦. (الدراسات التاريخية)

الظاهري، محمد محسن. **الدور السياسي للقبيلة في اليمن (١٩٦٢ ـ ١٩٩٠)**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٦.

عبد الرحيم، حافظ. **أنا زعيم، قراءة سوسيولوجية في الكاريزما البورقيبية وامتداداتها**. صفاقس: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ٢٠١١.

العبدلي، سمير. **ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن: دراسة ميدانية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٦٢)

عتيبي، ابراهيم بن عويض الثعلي. **تنظيمات الدولة في عهد الملك عبد العزيز، ٣٤٣١ ـ ٣٧٣١هـ/ ٣٥٩١ ـ ٤٢٩١م: دراسة تاريخية**. الرياض: مكتبة العبيكان ١٩٩٣.

علي، جواد. **المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام**. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٨ ـ ١٩٧٢.

القذافي، معمر. **القرية القرية الارض الارض وانتحار رائد الفضاء وقصص اخرى**. طرابلس: الدار الجماهيرية للنشروالتوزيع والإعلان، ١٩٩٤.

القشاط، محمد سعيد. **جهاد الليبيين ضد فرنسا في الصحراء الكبرى، ١٨٥٤ ـ ١٩٨٨**. طرابلس، ليبيا: مركز الدراسات وابحاث شؤون الصحراء، ١٩٨٨.

ليسير، فتحي. **خليفة بن عسكر: بيوغرافيا قائد غامض.** صفاقس: مركز سرسينا للبحوث حول الجزر المتوسطية، ٢٠٠١.

المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي. تنسيق الهادي تيمومي. قرطاج: المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، ١٩٩٩.

الموسوعة العربية الميسرة. باشراف محمد شفيق غربال. مج ٢. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٨٧.

ميتشيل، دنكن. **معجم علم الاجتماع.** ترجمة إحسان محمد الحسن. ط ٢. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٦.

النقيب، خلدون حسن. **صراع القبلية والديمقراطية: حالة الكويت.** بيروت: دار الساقي، ١٩٩٦.

الهرماسي، عبد الباقي. **المجتمع والدولة في المغرب العربي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (مشروع استشراف مستقبل الوطني العربي. محور المجتمع والدولة)

الوردي، علي حسين. **دراسة في طبيعة المجتمع العراقي: محاولة تمهيدية لدراسة المجتمع العربي الأكبر في ضوء علم الاجتماع الحديث.** بغداد: [مطبعة العاني]، ١٩٦٥.

وناس، المنصف. **الدولة والمسألة الثقافية في المغرب العربي.** تونس: سراس للنشر، ١٩٩٥.

ـــــ . **السلطة والمجتمع والجمعيات في ليبيا.** تونس: مطبعة الوفاء، ٢٠٠٠.

دوريـات

بن الحاج، محمد طارق. «ثقافة التعصّب والاستقطاب ومستقبل التعايش السلمي في تونس.» **الصباح:** ١٥/ ١٢/ ٢٠١١.

الحروب، خالد. «الثورات العربية والنظام العربي: التفكيك وإعادة التركيب.» **شؤون عربية:** العدد ١٤٦، صيف ٢٠١١.

الحياة (بيروت): ٣٠/ ٧/ ٢٠١١.

الخطيبي، عبد الكبير. «المراتب الاجتماعية بالمغرب قبل الاستعمار.» **المجلة المغربية للإقتصاد والاجتماع:** العدد ٢، ١٩٧٥.

الزمالي، أيمن. «العروشية والانتخابات: واقع أم وهم؟.» **الشروق**: ٢٩/ ١٠/ ٢٠١١.

الشرق الأوسط (لندن): ٩/ ١١/ ٢٠١١.

الشروق: ٢٧/ ١١/ ٢٠١١، و٩/ ١٢/ ٢٠١١.

شؤون عربية: العدد ١٤٦، صيف ٢٠١١.

الصباح (تونس): ١٠/ ٤/ ٢٠١١، و١/ ٥/ ٢٠١١.

غليون، برهان. «نهاية عصر الدولة الوطنية.» **أبعاد**: العدد ٣، أيار/ مايو ١٩٩٥.

فارس، هاني. «الآثار السياسية/ الاجتماعية للحرب ضد العراق، على العراق والمنطقة العربية.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٦، العدد ٢٩٥، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣.

مبروك، مهدي. «الحارقون: دراسة سوسيولوجية في وسط المهاجرين.» **المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية**: العدد ١٢٥، ٢٠٠٣.

المرزوقي، فتحي. «المخزن ومخزنة القبائل التونسية من أوائل العهد الحفصي إلى بدايات الحكم العثماني (١٢٣٠ ـ ١٦٨٦).» **المجلة التاريخية المغاربية** (تونس): العدد ٧٩ ـ ٨٠، ١٩٩٥.

«مواجهات عنيفة بين أهالي «جبنيانة» و«المساترية»: لعنة العروشية تضرب مجدّدا.» **الشروق**: ٥/ ٨/ ٢٠١١.

أطروحة

شمسان، عبد الباقي. «القبيلة والحزب، مقاربة سوسيو ـ سياسية للمجتمع اليمني.» (أطروحة دكتوراه، تونس، ٢٠٠٤).

وثائق

الحيص، عبد العزيز فالح. «القبيلة والديمقراطية، حالة العراق الملكي (١٩٢١ ـ ١٩٥٨).» (دراسة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ١٢/ ٦/ ٢٠١١).

بوبوش، محمد. «خيار الجهوية الموسّعة بين الهامش السياسي والبعد التنموين.» (٢٩/ ١٢/ ٢٠١١).

٢ ـ الأجنبية

Books

Berque, Jacques. *Structures sociales du Haut-Atlas.* 2ème éd. revue et augmentée. Paris: Presses universitaires de France, 1978. (Sociologie d'aujourd'hui)

Bourdieu, Pierre et Sayad Abdelmalek. *Le Déracinement, la crise de l'agriculture traditionnelle en Algérie.* Paris: éditions de Minuit, 1964.

Chambers, Robert. *Développement rural, la pauvreté cache.* trad. de l'anglais par Guitemie Olivieri et Oscar Maldonado et rev. par Catherine Belvaude. Paris: Karthala; Wageningen (Pays-Bas): CTA, 1990. (èconomie et développement. ètudes et manuels)

Connaissances du Maghreb: Sciences sociales et colonisation: [Séminaire de Princeton, New Jersey, 24-26 avril 1982]. Sous la dir. de Jean-Claude Vatin.Paris: éd. du Centre national de la recherche scientifique, 1984. (Recherches sur les sociétés méditerranéennes)

Davis, John. *Le Système libyen: Les Tribus et la révolution,* trad. de l'anglais par Isabelle Richet. Paris: Presses universitaires de France, 1990. (Recherches politiques)

Encyclopédie de l'Islam. Etablie avec le concours des principaux orientalistes par un comite de redaction compose de H.A.R. Gibb [et al.]; sous le patronage de l'Union Academique Internationale. 12 vols. nouvelle ed. Leiden: Brill, 1960-2007.

Tome IV: *Iran-Kha* (1978).

Evans-Pritchard, Edward. *Les Nuer: Description des modes de vie et des institutions politiques d'un peuplenilote.* trad. de l'anglais par Louis Evrard; préf. de Louis Dumont. Paris: Gallimard, 1968. (Bibliothèque des sciences humaines)

______. *The Sanusi of Cyrenaica.* Oxford: Clarendon Press, 1949.

Geertz, Clifford. *Observer l'Islam: Changement religieux au Maroc et en Indonésie.* trad. de l'anglais par Jean-Baptiste Grasset. Paris: éd. la Découverte, 1992. (Textes à l'appui.Série Islam et société)

Gellner,Ernest. *Saints de l'Atlas.* Traduction de Paul Coatalen; présentation de Gianni Albergoni. Saint-Denis: Bouchene, 2003. (Collection Intérieurs du Maghreb)

Khatibi, Abdelkebir. *Bilan de la sociologie au Maroc.* Rabat: impr. de l'Agdal, [1968]. (publications de l'association pour la recherche en sciences humaines).

Kilani, Mondher. *La Construction de la mémoire: Le Lignage et la sainteté dans l'oasisd'ElKsar.* Genève : Labor et Fides, 1992. (Religions en perspective; 5)

Lacoste, Ives. *Géographie du sous-développement*. 3ème éd.Paris: Presses Universitaires de France, 1976.

Maffesoli, Michel. *Le Temps des tribus: Le Déclin de l'individualisme dans les sociétés de masse*. Paris: Méridiens-Klincksieck, 1988. (Sociologies au quotidien)

Montagne, Robert. *Les Berbèreset le Makhzendans le sud du Maroc*. Casablanca: Editions Afrique Orient, 1989.

République tunisienne, Premier ministère, Secrétariat d'état à la recherche scientifiqueet à la technologie et Centre d'études et de recherches économiques et sociales. *Quelques aspects du développement régional et local en Tunisie*. Coord.and dir. Amor Belhedi. Tunis: [CERES], 1998. (Cahiers du CERES. Géographie; 20)

Waterbury, John. *Le Commandeur des croyants: La Monarchie marocaine et son élite*. Traduit et adapté de l'anglais par Catherine Aubin. Paris: Presses universitaires de France, 1975. (Pays d'outre-mer. 1e série. études d'outre-mer; 11)

_______. *The Commander of the Faithful: The Moroccan Political Elite: A Study in Segmented Politics*. London: Weidenfeld and Nicolson, 1970. (Nature of Human Society Series)

Periodicals

Bacco, Riccardo et Velud Christian. «*Tribus, tribalismes et Etats au Moyen-Orient*.» *Monde Arabe: Maghreb-Machrek*: no. 147, 1995.

Berque,Jacques. «Cent vingt cinq ans de sociologie Maghrébine.»*Annales: Economiessociétéetcivilisations*: vol. 11, no. 3, Juillet-Septembre 1956.

_______. «Problèmes initiaux de la sociologie juridique en Afrique du Nord.» *Studia Islamica*: no. 1, 1953.

Bertholon, Dr. «Etude géographique et économique sur la province de l'Arad.» *Revue tunisienne*: no. 1, 1894.

Gellner, Ernest. «Système tribal et changement social en Afrique du Nord.» *Annales marocaines de sociologie*: no. 2, 1969.

Tissot, Pauline. «Libye: «Kadhafi équilibrait le pouvoir des tribus.» *L'Express*: 23/2/2011.

فهـــرس عـــام

- ب -

- ث -

- ج -

- ح -

- خ -

- د -

- ر -

- غ -

- ك -

- ل -

- ن -

- هـ -